



فصل

في بيان معنى القول

كله يجمع لولا

صريح

مركب العدو

١٠٢٢

ما أشبه بالشيء المشي عنها
أحمد بن الحسين الكوريني

في بعض اعدائنا ما يقضيه ظاهرا واضاه
بالتكاتب دون السنة والجماع
بقولك ما لم يرد اخصا
فانما اب انه لا بد منه لان المباحث
لا تختص بالكتاب بل بقية السنة
والاجماع على المخرج

في انية التبريد قول المخرج
بجوز وجود المباحث

من العصر الى العصر
سريع رده كمداد

نشر بنو النسر

من المخرج

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Hacı Hürri B.
485



بسم الله الرحمن الرحيم **بسم** بالخير الحمد الذي احكم كتابه اصول الشريعة الفراء ورفع خطاه
 فروع الخليفة السمي البيضاء حتى اصحت كلمة الباقه راسخه الاساس شامحه البناء
 كشمه طيبه اصلها مائت وورعها في السماء **او** اعلم ان الشايح روح الله تبارك ووجهه واعي
 في عرف الجنان فتوحه بعد ما وشحه عزه كتابه وطرحه خطابا باليمين بالتسميه قصر جميع افراد
 الجبره وحسنه على اسماءه وتكامله على بعض العامة الذي كخط نوايد الدنيا و
 عوايد العقبي مع رعايه راعه الاستقلال **فد** في الصلوات على النبي والآل علي وجهه لم يبقه
 احد الله وحيه عقول اولي النبي له **و** توصي موقوف على مقدمه الاول لمر الكففة
 متى امكن لا يصار الى المجاز سيما اذا تضمنت من اللطائف ما لا يوجد في المجاز ودر امكن
 منها مع ذكر الصمن كما سيظهر لمرضا الله ولا عشر ولا استعان منها اصلا **فد** ان
 لنا اربعين وكل منها اصلا يفتني هو عليه وقرعا يستند هذا اليه واحد الاربعين مع اعتبار
 في طرده مرتب على الافرع اعتبارا في جايته فاصد ما السرعه والا فكله الشهاب واما
 ان لكل منها اضلا وقرعا وللسرعه لها اصول هي العقائد الدينية من علم الدار والصفه
 والنبوت والافروع هي الاحكام الرعيه العلم وكذا كماله الشهاب لها اصل هو الايمان و
 فروع هو بعض العمل الصالح واما الترتيب فلان كلمة الشهاب مرتبه على السرعه والايمان باعتبار
 وصوره مرتب على العقائد باعتبار احكامها وكذا العمل باعتبار ارتفاعه وقبوله عند الرفر
 مرتب على علم الفروع باعتبار رتبه وقبوله عند كاذه اصل الايمان سببه كونه حكم الحكم المكنان
 كل وكذا سببه لمرضا الله **فد** او اعرفت بان من المحدثه في علم لمر الشايح سكر الله سعيه
 قد اوردها في الاول ايرادا شيقا ثم رتب الملائه الا فروع عليها ترتيبا انيقا حيث اراد
 بالاحكام الايمان والتبنيث الفاعل المعنوي وبالاصول العقائد الدينية فان الاصل على ما
 سببا ما يستحق عليه غير حيا كان او عاليا وبالسرعه ما سرع الله لمره من والاسلام
 والدين ووضو الى سابق ليدوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالادايه وهو الحله
 المحدث عليها لقوله تعالى وانبع منه ابراهيم ولدا ابراهيم عه في قوله ونا فيما عله ابراهيم
 وكذا سببه لمر الطرعه من صفت الطهاره السارع لها ودخل الخلق فيها وبيل صبي الارواح من زلال

اما الارواح

زلال الرحمه والرضوان شرعا وشرعه ومن صفت ايقاد الخلق لها والمجاز عليها ونا ومن
 صفت املاء الجبروت اله اياها عله ووصف الشريعة بالفرد بامن الاخر معنى الشرف او
 الابيض والاستفاره للواضع المودع لوجوهها فيها ووجه احكامها به لمر انظر العقائد مستفاه
 من السعي والعرض ولزكان العقائد مستفاه لمره او طابق السعي بقوى وتنشيت بلاوه
 واقوى السعي الكتاب لانه لا عجز ما يفتي بنفسه ومثله لمره فكل ما دل وكذا على شدة
 نكره كذا قطعاً ثم اراد بالرفع اعلاء القدر وبقوله المخرجه وخطابه الذي في اللغة توجيه
 الكلام كذا الغير خطابه المتعلق بافعال المكلفين بالامضاء او المحرر كاسماق وبالزورع
 الاحكام العليه وبالكشفه من الاسلام الحايده عن الايمان الباطله في المخبر الخفيف الحائل
 عن كل دين باطل الى دين الحق وقوله الحنف الحليم المستقيم تدريس وقد علمه هذا الوصف
 على ابراهيم عه حتى سبب الله من سوعلى وانه فاكشفه الحله المستوره الى ابراهيم الحنف و
 وصفها بالشمه معنى الجبراد لرفوها المكلف الشاقد اليه على الامم السابقه وبالبيضا
 لغاه وصفوها واستنار ما عند اولي الابواب او كمال يقاها عن وشر السكرودين الارباب
 ووجه رفوها به لمر اجابه الجواص والعدام وقبوله لمر الاحكام لمر الاكثريه من انا وخطابه
 المكره العلم ثم رتب رسوخ اساس الكلمه وارتفاع ثباتها على احكام اصول الشريعة ورفع
 فروعها على طريق اللغز والسرعه **فد** وكذا حتى الداله على ترتيبها بعدا على قبلها فاتها
 منها لانتها الحفيد لمر المعنى كما في قوله بطرت الله حتى الصرته لا انجر وموظاه ولا العطر
 لانه لا يعطر الجمل ابد كما يقرر في موصفه وازاد بالكله كلمه الشهاب الباقه بالرفع على
 السند العباد الى يوم القناه بل الى ابد الاباد وباساسها الايمان فان الاقدار من على
 الصديق وبرسوخه اطمينان القلب عليه وبالبناء العمل الصالح فانه فرع الاقدار ولدا لم
 كاطبره الكفار وشهوذه اي ارتقاء عناه الى الله وقبوله عن ووجه الترتيب ان
 كلمه الشهاب وفرع صوت الشريعة لانها صغر لمره الرسول ومولا لمره لا بعد البعده و
 رسوخ الايمان مرتب على احكام العقائد اكله اسحقه باله لا يدر العطفه ارضا
 الاطمان في الايمان ودر الترسك والاولام المودعه للطفين وقبول العمل الصالح

عندنا خبر على معرفة الحكماء المسندين من خطابه كما اذا العلامات يعين به او اصدر عن
 علم كما قال الامام الفراءي نعم استعمله العلم بدين العلم سماعه والعلم بدين العلم لا يكون
 ثم اورد تشبيها في غاية اللطيف والبيان هو غشلا في نهاية الحسن والصفاء حيث قال
 كسره طيب اصلا ما يرب وفرعها في السماء اقتباسا من قوله تعالى ضرب الله مثلا كسيرا طيب
 كسره طيب اصلا ما يرب وفرعها في السماء فليسا مدركا كونه فان ما سواه في مسدا
 المقام من الافكار والافكار كسره حيث اجتمعت من فوق الارض ما لها من قرار
قال او قد من سكة السنه لا قبس انوارها سراجا وبها جوار **قال** فصله عما قبله لا يستبدل
 ما افاده في كونه محورا على فانه ايضا نعم لا يمكن كنهها كما قبلها ونظر على نظام معجب
 جامع للفراد ويرد على ترس انوارها والفراد فانه اورد نعمتي من اصول نعم الدنيا
 والافرة ثم فرع عليها فرعين من النعم الفاخرة على طريق اللز والشربا لترتفع لمرت
 حاصه للطايف مع التدبير وذكر انه اراد بالانوار والاطار على طريق الاستغناء والتبعية
 وبالمشكاة صدر النبى او قبلها على طريق الاستغناء البصر كنه الاصله فان كلامه منها
 مجمع للانوار الرجاء ومنبع للاضواء الربانية وسمى في الاصل الكثرة الغير النافذ او
 الالبوة في وسط الغندم وحصل اضافتها الى السنه فربما الاستغناء وسمى منها
 ما صدر عن النبى عليه الصلوة والسلام لسان الاطعام من قول وسمى الحديث او فخر
 او تتردد في الاصل الطريق والعادة مطلقا وكذا لم يكن الا نقاد ترميى للاستغناء
 الاصله وبانوار السنه العلوم النظرية التي لا تعلق بكنه العمل والعلم المحسوس بها و
 يجوز لتردد الصمير الى الحكمة وبالسراج الحديث والعدل والبر والارواح كل منها
 لسان ما قد نوع حقا وانما من السنه على طريق البصر كنه الاصله وصفه بالوفاج
 معنى الوقاد من ومجتمعا انما اقدرت او الخللان من توجج الحكيم تلاء على طريق
 الرسيم للمبالغة وانما استند انوار السراج الى المسكينة وثقا تشبيها على لرسول الله
 الصلوة والسلام ما ينطق عن الهوى ولا يخفى لطف المبالغة والاستطارة في التوسل
 بسراج موقد من سكة السنه الى كسيرة انوارها فان تندر وكلمة مشرقة في مثل ذلك السراج
 النور

النور

ثم اراد باجماع الاراء جمع راي معنى الفوى وهو الاتفاق او الغم وباقفا انما رها
 السنه يقال صح في اثره كسر الهمزة اي في اثره وهو مفتوح ما بين من السنه وكان الحال
 سبع انما رجل الداميب او لا وبالقياس معنى الفوى وهو نقد من السنه سني افرقه
 الاصطلاح لا يناسب السباق والسياق والمعنى كسره وبين لاجل لرسول الناس او
 نعموا على اتباع الرسول واصبوا ربه وشرعه ارايه هو سلفه الله وسبيله منه
 يتوصلون الدم رب على الاول مصداق فجار العلم والهدى سلاطه امواجه ووجهه
 انكر قد عرفت لمراد بالانوار العلوم النظرية والعلمية وقد وجد سراج كامل النور يتو
 به الى استغناءها او لولا البصار فلاح كم كثر العلوم النظرية والعلمية حتى صارت كالبحار و
 رتب على الكارويه دخول الناس في ربه فوجا بعد فوج ووجه لمر الناس او الصبح لهم
 سبيل اتباع الرسول بحيث لم يلق لمر بعد فهم شاك لمر لمر شعبة من فقه شايبة من
 الادراك **قال** والصلوة على من ارسله لسطح الحى معوانا **قال** السطوع الارتفاع و
 الصفه اضافته لسطح الى الحى من اضافته الى الموصوف واللام في لسطح متعلقة معوانا وهو كنه المحو
 والطهيرة الاعانة فان الصفه المحسوسة تفقد ذكر المفعول ولم تجعله صفه معوانا تشبيها على
 استعمله في اسم ار الاغاثة ايضا كما قال صاحب المدايه لمر او لمر الكلام كما في
 القسم واصحابها اما على المفعول لا رسله على نصه مع الجمل او الحاله عن الطهيرة لمر
 في ارسله والمجي باده الطريق والسلطان الوالى من السلاطه على القدر معوانا سبب
 للسباق والسياق وفر الحى والبرهان والضمير ضم النضر والهدى الرشاد وهو من
 معن الهادى واصفا به على المفعول المحسوس بضمه مع الجمل فكلمة مبشرا حالا او مبشرا
 بطريق الترادف او التداخل مبشرا ونزيرا اما من لان منزله اللام او القدر مبشرا و
 يدير الموداع الى الهادى طاعة او حبه كما قال تعالى والله يدعوا الى دار السلام اليه
 ما دونه اي امره وحكمه منيرا اي مصيئا فان انما الشئ واستنار على ايضا اعظم اي
 تقوى وعسكر تقال اعظم كنه او استغنى به او تقوى فيها اي في ذلك الدلالة بانوار
 اي تابع ومعناه الاصطلاح لا يناسب المقام والمقصود الظاهر السان للامان والاطمئنان

صلى

الدلالة في شرف ساحتها اي ساحتها الشريفة والكرام اسم من الكرم والاكرام والاصحاب
من اصحابه اي جعله مصاحباً لنفسه والاحتسان عند الشيء حسناً والجمع اعتموا جعل
النبي ايام مصاحبين لنفسه وعند ايام حسناً اي احقاً بصحبته من المهاجرين بيان
الحق في من التزم والذين عطفوا على من التزم والمراد بهم المهاجرون ومن بعدهم من
الاتباع او المهاجرين والمراد بهم اي الاصحاب لكن المهاجرين والاصحاب لما تقدم
في الشرف والرتبة جعلهم متتابعين ومن سواهم اتباعاً عالم باحسان اي يلتبس بالايان
والعلم الصالح واعلم انه ذكر الاول في الاربع اشياء الكبر والسر والاجماع والنفاس
على الترتيب والاصول والفروع والمعضي والاشارة والتواتر والنسب والظاهر والباطن
البيان والاصحاح والاحتسان لبراعته الاستظهار فان بعضنا فيها ولم يرد به معنى
العرفي لكن كلف في البراعة لزيد كلف لزيد لفظاً شاملاً لمقصود ولما زاد به معنى كلف لزيد
موصوفه **قال** وبعد فان علم الاصول **الاول** من حيث الغناء اما على يوم اما على
على تدبرها في علم الكلام فليس من العلوم الواو في موضع كالموضع عن اما المعقول والمنقول
النفاس وسائر الاول او يقول كثر من مسائل الاصول مستند الى العقل مثل لروحي الروح
او العارضا بالادراك او في ما بالعارض اقوى مما بالعارض وهو كذا كذا
في موضع لرشاد الله والحداد كل جمع مدرك معنى موضع الادراك والمراد بها الاول
المعصية والمحصل التقدير والمراد به بقدر الاطعام المستعدة المستعدة بعد
التنسيم الشم كما قال صاحب الاقناع قد تنسم الروح شتمها وصاحب الكسوف في
الافعال تنسم الروح خوش نو بيد بادرا او تنسم التنسم كما قال في الاساتيس شتمها
تتبع تنسمها او وجد لزيد التنسم كما قالوا في قوله عليه الصلوة والسلام تنسموا روح
الحق اي وجدوا تنسمها والقبول الاول روح الصبا مفعول تنسم فانه تنسم كما
عرفت والله مصدر مفعول تنسم واذا من اضافة الطيبة الى الطيبة
كلين الحاء القبول الاول جمع غنم عن الحياء والملاذ والكم جمع غنم عن القوة
الدراسة الخبر العالم الحقن والعلم الجبر والرواء والعلامه ولا لا تنسم منها

3
منها احد الاولين وعالم الدراية بفتح اللام هو الصواب والكسرة خطأ والتقدير التسمية
وسمى المخرج قطع ما يفرق من اعضا ذوقه ولو مد من اللطيف روي الى اسع الكسرية
تعدل الميزان والفتيح واف صفة تعد صفة كذا ب و كذا قوله كاف صفة تعد صفة
لنصاب وهو من المال القدر الذي يجب فيه الزكوة والحاشي الدلائل نعم يقرب
للميزان بقوله قد سكر دليل على فاه لما بالغ في وصف الكسرية كان مظهر
موسم ان افراطه وجازف فدفعه بان لا يركد كراهه حتى كلام القوم وفق
يراد ووفق فيه فرق ما يعنى و مع زيادة لطائف لم يصل اليها الاوهان
ودقائق لم تدر في اصح الاذان الى الآن والاسم على الشيء التمكن منه
والرسوخ فيه والامد الغاية وصفه بالافق للمبالغة من رفع حال عن الامد اوصفه
له والخار علم الطريق ورفع كناية عن تشهير كنه لا تخفى على ذوي البصائر
والنكات جمع نكتة كبقعة وبقاع ومن اللطيف من الكلام الموقر في العلم والحق
الشق والرتق ضد وضير اذا نهم عايد الى اول الابصار المقدم رتبة واعلم
لنرا المعصود من نفي سماع اولي الابصار نكر النكات نفي ملزوم لطريق الكناية
هو نفي وصول فكر احد اليها فان العادة بعضي بان شتم النكات اللطيفة اذا
تنبه له احد لا يمكن من كتمان بل يدكرها قطعاً فسميها او لولا ابصار للنرا الحك ضالة
الحكم ياخذ ما اينما يجد فسميها لازم للفظن عاود ومعنى اللانم ملزوم لنفي الحلو
فان لكل المقدم من العباد نفي الاصفا وذلك كنه لكون النكات اليها و
عدم اعتدادهم بها فلت احتيا لفظ نكات و اضافة لطيف اليها ونسب الرقي
الى ادانهم بدفع ذلك الاقطار جمع قطر عن الحانير والفاضة وصار كالامثال في
الامصار في الدور لزيد على الاسن والاستهارة ونال اي اصحاب في الاقاف جمع افق
وسوط في السماء والمراد بالبلد لفظاً اي بصيب عظمها كمالا والواو في ولا استهارة
للمار من خطا واستهارة مصوب بخرج خافض وهو الكاف والجمع والحال لزيد
ذكر الخط من الاستهارة لزيد كاستهارة الشمس في غايه استهارة بل سوا زيد منه

وطير في كثر الواد والجمال قول الشاعر طرق الخيال ولا كليله متوج سدا كبا رطنا ولم يتعرج
او للعطف على حدود اي لا كاستمرار القمر في نصف الشهر ولا كاستمرار الشمس في
نصف النهار ولا في القرآن غير طير واعلم انه ذكر اسماء كتب الاصول والفروع حيث
لا شوبهت بالكلية ولا بغيره وصحة التمثيل والتعريف ومن الجامع والنافع والوارد
والمحمول والنداء والميلز والشمائل والخاصة والجسرة والواقى والفضاء و
الكامل والوارد والمنسوب والكانى والجر والمحيطة والمستصغ واليسيط والكثرة والوزير
والوسيط والكفاية والفقوم والتهديم والتحصير والربايات والتكاثرات والنهاية
التقدير والمحتاج والبدع وكشف الاسرار والحق والامد الاقبح والمشار والتدوين
قال ولقد صادفت بختارى بما وراء النهر **المراد** لما فرغ عن وصف المصنف والصفين
شرع في بيان سبب اقتباسه على التاليف صادفت اي وجدت تحت زى المامصر وعني
في سلوكي فتعلق به الجار في قوله بما وراء النهر واما مكان فتكون بما وراء النهر ولا عنه
كثير حال من معمول صادفت وهو اذ جمع فواد عني العلب قدم عليه لتمجيد في السيرة
تموى اي تنساق اليه اي الى ذكر الكتاب من موى للموى من باب علم علم مع احب
ولما عدى بالي علم انه صر معنى الاستمناق بما فيه صرحه عليه من تام عني عطف على عذر
بعلم علم انه صر مع الحوص حاشية من يديه اي جالسه على ركبته فدام وذكر الكتاب
للاستعانة منه والربعات جمع رغبة والرغبة في الشيء اراوته بالرضا والميلز اليه
والاستيقاف طلب الوقوف والمطابا جمع مطيع مع الركب يعني رغبته طالبه
لوقوف مراكمهم عند ذكر الكتاب حتى يستأنسوا به ويستفيدوا منه معتصمين بكن
في كشف استار اي رفع حجب حلاله بالحواسي بالحواسي والمراد ما كتب فيها والاطراف
عطف بغيره وفي الصحاح الحاشية واحد حواسي الثوب وهي جوانبه وفي المغرب
قوله عدم حواسي اموالهم اي من غرضها معنى من جانب من جوانبها من غير
اختيار ومن في الاصل جمع حاشية الثوب وغيره حواشيها فمطل ما قيل الحواسي
من الاوساط بل لولا عدم لانا من حركات اموال الناس اي من غايتها وخذ

4
وخذ من حواسي اموالهم اي اوساطها من الغنم في او الكشف بالحواسي والاطراف
تكون معتقدا بطله فلا يوافق قوله قايمن في محار اسرار من اللالي بالاصدا في الهم
الانريد بالحواسي المصطلح عند الطلبة وهي ما يكتب في الحواف الكتب من الفوايد
الناسخ للكتاب او لغيره وسببهم اياها بدكر لمناسبة انه في وسط الكتاب من حيث
لكنه غير ظاهر والعجب ان هذا المتصنف كتب عقل عن قول الحضور فيقته الكواشي
اي لطيفة الاطراف والجوانب عن اللالي عن اللبواب بالاصدا في العشر وانا
عدى الفاعل بعن لصحيته مع الفاعل عدو الاقتصار والجمع مقصود من كمال لطيفة عن
العذر على فرايد معانده بالبحث عن طوامر بالبحث عن طوامر الفاطمة لا كل من الحلة
معنى ازاله العقد من باب نصر والانا لم جمع افله بمعنى رؤس الاصابع والمعصير
بكسر الصاد والمخمل من اعضاء الامر استد واستعمل سبب الاطارا شخص من شأنهم
اراله العقد بطريق الاستعانة المكتبة واثبت لها الاكمل بطريق التجميل وشبهه
الكتاب بالكلية لمعقود بطريق المكتبة واثبت له العقد بطريق التجميل وقوله لا كل
ترشح للاستعانة من والبيان اطراف الاصابع سبب ايضا البيان شخص من شأنه
الابواب المغلقة بطريق المكتبة واست له البيان بطريق التجميل وشبهه من كلمات الكتاب
بما من معلنة الابواب بطريق المكتبة واثبت لها الابواب بطريق التجميل وقوله لا يفتح
ترشح للاستعانة من والبيان في فاطمة لترشح ما بعد من الجلس على ما قبله من الجلس
بطريق اللز والشرب بعد من الطوفان المبطوعة عن الاضافة الجنب على الضم والمصنف
اليه منى اي بعد الزمان اما منى الى الان حجب الالف ط اي الفاطمة كالحج والحواسي
جمع قريب وهي من النساء الحبيبة في خيام الاستار اي استار كالحج من مقصود
محبوبة محتفظة ترى ببصر فصلة عما قبله كقوله موقدا حوالها بفتح اللام
اي جوانب تلك اللطيفة حال من مما شرفه الاعناق صف لهما في الصحاح استمر
الشرب او ارفعت بصره كمنظر اليد وبسطت كفوفه حاجبه كاليه يستظر
من الشمس واصفا الى الاعناق واصفا الى المفعول ولما كان اكثر ظهور اثر
الاستعانة في الاعناق

اسند اليها و قد حال من اعيننا ومعنا في الاصل او في مكان من الشئ يقال هو وفردا كل اذا كان
احاط منه قليلا ثم استغبر النفاوت في الاحوال والرتب فقل زيدا وفردا في الشرف ثم
اتسع فيه واستغبر في كل واحد وحمل حكم الحكم والاصداق جمع حذوق جمع حذوق
العين ومن سوادها الا عظم والمخ تروى اعيننا سامرة الا صداق طال كونهما متجاورا
عن الوصول اليها اي غير واصل اليها كذا الطائفة ولما كان اول ما يظهر من اثر النوم تغير
الحركة من جانب الى لآخر اسند السهر الى الاصداق مبالغة في بيان حرصهم على العنود على
مكر الطائفة وهدمهم عن النوم ومقدمة قاربت اي او كان الامر كذا كذا كذا
الا لاهم اما بربوا صاوقة او جرم حصل له بعد الاستحارة الشرعية والكوض الدورية
الآء والجمع لجمع في معنى الما واذن في الفوائد من اضافة الخاص الى العام
لترديد بالجمع معطيات الفوائد والافان اضافة الحجة الى الخشية والغرض التزول تحت
الما والفرج جمع غرة وعرة كل شئ اوله واكرمه وقال فلان غرة قومه اي سيدهم وفوائد
الدرر كبريا والشعاب جمع شغب بكسر الشين طريق في الجبل والاضافة بيان كثرته
رمضان والشوارب جمع شارب بمعنى نافرة والصعاب جمع صعب بعض فلول والافحام
الدخول امر يتكلم ويشق والدبا جرح وجور معنى اللبس العظيم واصلة الدبا جرح
الياء لبيان سبب الدواجر واحتمل اثره على اجل لان قد كثرة عمل لبيان اجمل والمكاييد جمع
مكيد بمعنى كيد وهو الخدعة في الاساس المسافر يكاد يلبس اذ اركب موله وصعوده
النظا العطش والدواجر جمع داجر ومن يصغر النهار عند استداره نحو قوله راكبا كل صعب
وفلول استعاره تمثيله حينئذ اليه المنزلة من تومله بالانظار الشاقة واليمين لالكسب
مسكلات الاصول باليمين المنزلة من ركوب الصيا وكل ركوب صعب وفلول لا صطيا ونوافر
الوجوش النزف استعجاز ما البئر كلة والعلالة بالضم تقي البئر في الضرع فعلا الجد
بعينه وفي انشاء النزف والعلالة ببيت على بدلة تمام الوسع والطاف واعلم لنزوله راكبا
ماط الى قوله فطفقت الفهم اما فان اقصر الشوارب وبسبب افحام الموارد ولانها تقتصر فيها
غالبها وقوله نازقا اما ط الى قوله واحتمل اما فان النزف ببيان احتمال المكابدة في نظا

كان

طما الدواجر لانه ينفذ كما العطش للنزف الاماطة الارادة والقناع ما تستر به المرء وجهها
وفي الصحاح سوا وسع من المتعة والمعاقد ما يصل بالمقاصد وترى مطا به اشدا رباطا
يحيى الحي الاجراء منها فلما احطوا بما عيان عن الموضوعات والمجدي قوله سقم لورودها اصل
الاولى شبه بذكر التغيرات بالمط النازل في وقت الربيع والاذن المحيط بها بالاصداق على
انها في وقت يقال له نيسان تنمو على وجه البحر فتفتح افواهها وكل ما تنفع لقطر ويضم
فاه ويرسب كثر دره فوايها وكل ما يطم فكل في جمع العطارات تصاعده ودره والاعطار
جمع عطفر بالكسر معنى الجانب واستمرار كما كناية عن كمال السرور للناس ان اد افرح
فرط شديد التحرك جانباء النشأ طحفة تعرض من السرور والكسر المشافرة عن الارو والطيب
خفة لصيب الانسان لشدة حزن او سرور لكن اكثر استعماله في انما المكملان فاقد الولد
التقوئل الاغما ووقول الرواية اصولها واصحابها والبرج على الشئ الاقامة عليه يقال
عرج فلان على المنزل او احبس طبيبة عليه واقام كذا اي العلاج والمراد به من الانحصار في
الاستدلال على ذكر غير متجاوز الى غيره ويعيون الدراية محاررات الاولاد ومتقبات
ما اودعت مفعول سجد الحامر الحادق والرفقان الحسنة والشافعة ولاستعمل اي لا تكفر
املا في الاساس فلان اصل كذا او قد استعمل لذكر وموسم اصل له سمعة اصل الحجاز
سعوده استعمالا واسعا فطر صغر قول الجومري قول فلان اصل لذكر ولا تقتصر على
والقاة تقوله البارع الفايق والمدمبيان مدبر الكنيعة والشافعة وصناعة التوجه
والتقوئل انشاء الى علم الجلاء وفوانين الاكتساب والتحصيل انشاء الى الخطر وانما قال
في الاول مع بضاعة في انما احاطة للنزف الاصحاح الى المخطوطة الاصحاح الى علم الجلاء
المتى يعبر من مكره بضم اللام في الصحاح ملو الرجل صار مليا اي ثقه فهو غني بمر
ومنه فليست الممر يا لوقوعها بعد ما ساكنة قبلها كسرة فاذن كما في عطية ودمجسي اي
محسب وكافي ونعم الوكيل اما معترض على القول بجواز وقوع الجملة المعترضة في نص
الكلام او عطفر على مخرجي او عا حبي فقط وقد سطرنا الكلام في هذا الوجوه وخفينا
في خواش الخطوط كما لا يريد عليه لغز انما حسن توقعه في اراد ذكره فليرا اصح منه

قال حامدا حال من الممكن في متعلق البناء اي بسم الله ابتداء الكلمة **الاول** اختل في
 لم ينف الباء للصاحبه او الاستعانة قد صير صاير الكثر والاول والفاصل الى الثاني
 ثم لم يظهر على لفظ الفاعل على الاول مستوعبا لفظ الفاعل وقد جاز صاير الباب والفاصل
 الاستعانة بولي الفاعل على الاول ايضا والاعتبار من طامع عبارة الشايع منها حيث جعل متعلق
 الباء ابتداء الفاعل على احد الاعتبارين لكنه صرح فيما بعد بان الفاعل والفاعل متبركا باسم
 الله ابتداء الكلمة ووجوب ذلك لم يتعلق بالحق اليه، وهو متبركا مثلا فتركا لئلا يفسد
 المدرك او ياتي حكمه متعلقا بمتعلق المفعول وانما ادركه من هذا الحاربان للتسمية متعلقا بالابتداء
 كما لم يعلق به ايضا ليكون كالتوطية لوجه الاشارة الى ذكره وانما صرح بمفعول ابتداء اعني
 الكثر قطعاً لاحتمال حمل الباء على الصلة كما سيصير به فان المفعول يكون هو التسمية
 فمعبر لما يله من ضمير الله فان فصل من كونه لم يفسد حاله من المستند الى الطرح وحمل
 من الاحوال المتداولة لئلا يخلط بالانضال بالتسمية اكثر من اطلاق العطف الذي سياتي
 لا ان جعله فالاعمال كما انما يسمي او الكثرة السمي من كلام المصنف ليس كذلك على ما
 صرح به الشايع بضمي الكلام المصنف حيث جعل الصبر في قوله اليه بعد الكلام غير راجع الى
 لفظ الله بل هو قال عز الصبر المستمكن في فعله البديهي او الشروع المقدّر بعد التسمية اي
 ابتداء او الشروع حامدا لانا تقول فيما من الشرح على الخبر فاسد لان المصنف لم يكتبها في
 الخبر وصرح في الشرح بان قوله اليه من الاضمار قبل الذكر فمتعلق ليس من الكتاب و
 كتبها في الشرح وذكر بعد الحال فمعبر انما من الكتاب ثم جعله حالاً عما ذكره المصنف في خبره
 بان التسمية ليست من كلام المصنف بل هي من متعلق البناء ايضا احتج من الحال اعني
 حامدا لانا يوجد في العبارة اشارة الى ملكة تكلو عن الاشارة اليها عبارة القوم ولا ينبغي
 الاستدلال بغير ما يدعي بغيره **الاول** انظر بقية الحال على ما هو المتعارف عندهم **الاول** يفتقر
 للمصنف لما راي لم يردني السهم والحمد متعارضان مع براءة كلام السامع عن مثاله ولم
 ما ومبر الله القوم في التوفيق بينهما من نحو حمل احد على الجسد والافعال الاصل في لا يصفون
 عن شوبه مع الغيبة عن اراءه ليرتفع سهمها باق وجب واحسنه كمنه بغيره مشهور

6 مشهوره فاختار في الحد ببقية الحال تسوية بين التسمية في مطلق القيد وورعاً للمصنف
 سها في خصوصية الحالة فان التسمية ايضا كدكر من الطامع المكشوف لم يقيد لا بجد
 بدون القيد فالابتداء لا يوجد من قبل واحد من السهم والحمد بل وبدون الصلة
 ونظايرها لانا يقولون فكلوا كما يصرح به امرؤ قيسا بغيره محمد من حيث الاخذ في المصنف الى
 الشروع في الحمد ويقتضيه الامور المذكورة فيحصل التوفيق بينهما من غير احتياج الى حمل
 احد على الجمع والافعال الاضمار على وجه مشهور العبارة فان عبارة القوم وان
 امكن ان يحمل على ما افاد من التوفيق لكنه خالفه عن الاشارة وطرحه من التفسير
 قوله في حال لم يحمل الحمد قيد الابتداء فاطر الى قوله تسوية بين الحمد والتسمية وقوله حالاً عنه
 فاطر الى قوله ورعاية للناسير سها وقوله كما وقعت التسمية كالتسمية في كلا الامرين **الاول**
 وروى من التوفيق انما يتاني او احمل الابتداء على الوفي الحمد وهو خلاف الطرأ ولا
 يطع عليه الاطوار من المدققة وانما اذا حمل على الطامع في الله الايمان ابتداءً ويكونه
 انما فلا يتاني وكلا يتن وجه تقدم السهم مشيراً الى الايراد وجوابه بقوله الا انه قدم
 السهم لان النصير متعارضان طامعاً يعني نفاً على حمل الابتداء على الآتي الذي هو الطامع
 المتبادر او الابتداء باحد الامرين على تقدير حمله على الآتي مفوت للابتداء بالافعال وكذا
 التقدير بطاوعه وانما اذا حمل على الوفي الحمد فلا يصحور الابتداء باحد القيد من الحاشية
 لم يقيد لا يوجد من القيد فلا يصحور القيد والحال لئلا يجرى والتوفيق سها على جايها
 حتى لو لم يكن ممكن للكان من الجايز الاكفاء بالتوفيق السابق لكنه ممكن يحمل احد على الجمع
 الاخر على الاضمار فيحصل السهم بالحققة علماً بالكتاب الوارد بتقديمها على الحمد فلا تتوهم
 وروى الاسكال بقوله ٢ حكاية انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم وليركان مد فوعا
 لان الكلام فيما اذا احتج في الاول وعمل بالاجماع المصنف على تقدم السهم عليه او ما من
 متارعة في المصنف لا يقتضي التسمية على الحمد وكان من قبل الاجماع الفاضل لما ورد على مد النر
 التسمية كما اعتبر من السهم والحمد كان الطامع على الاول لما وجد تركه اجاب بقوله و
 يدل العاطف من من الحال لئلا يشترط بالتعبير فيجوز بالتسوية المطلوبة يعني لئلا يعطى

باعتبار الحال من النظر الى الله المحذور وقد عرفنا انها مستويان قد لا تتفاوت بينهما
 قد يوجد من الوجه فلو طرأ احد على الاخر لاصل بالتسوية لان العطف يكون من التوافق
 ولما كان في الاورام مشق في كل واحد منهما الله الاول بحسب الوقوع ولم يترك مقتضياتها فيكون
 قوله وترك معطوف على علم وتقدر لم يترك معطوف على انرا وقال لكن الاول اول لفظ لثمة
 ومع لزماوة وقد قد يقتضيه من جميع ما ذكرنا من الحصر كانه وفق من الضمير بعبارة على
 الاعتبار الاول للاشارة وباشارة على الاعتبار الثاني كانه برهان من هذا المقام مما استنبه
 على اتمام حتى صدر عنهم المرام فاضلوا كثيرا من الانام **قال** لان قوله وبعد فان العبد المفسر
اور لان ان منع عمل ما بعده فيما قبله خصوصا اذا قدر انما قبل بعد واما على الضمير الله
 ومن سلكه او في جلبه الصلوات مجلبة ومصليا يقول العبد المتوسل انما قال لانه حال عند
 اي عن فاعل يقول لانه ثابت في الطوبى من الكبر وطفا كذا في الله لانه مع عدم
 ثبوته طامرا انما سمع اعتبارا اذ جعل المسجود من الكبر وخلافة محتمل **قال**
 فمحمدا وجوبا **اور** قال في كل من لم يترك مع اولي السجود وما في التوضيح ذلك لا لا
 المقارنة بين الحال والعاقل اللهم الا ان يترك من قبل قول الساعر اصدق في مريه وقد اوتيت
 صحابة موسى بعد آياته التسع **قال** كما في دابة وعبر صفاته **اور** اي لانه الكبر وصفاته
 العظمه فان لم يزل الدار من صفة موكب سحى الحد والمجود عليه لم يترك معطولا اختيارا
 قلنا مع اسمى في الدار اسمى في صفاته الدابة فانها لم تكن غير الدابة ولم تكن غير
 ايضا اعطيت حكم الدابة كحلال في الافعال يدل على ذلك كذا الصفات مع الدابة وود كذا
 الاستحقاق المعطى في مقابلة الاحقاق الدابة في جعلت تلك الصفات لانه ثباتها عن الافعال
 الاختيارية او تكون الدابة كفا في غير هذه افعال اختيارية مستند فيها فاعلها وبعضهم منع
 ايضا بسبق الاختيار كذا كونه بالدابة بالانسان وليس بشي لانه كما في المفسر لا
قال في تفسيره **اور** الى الحاد والقاء او لا **اور** فلهذا انه قال
 ليس المراد ان اولنا ساطر الحاد والقاء لظهور انها متعلقتان بحامدا لكن المراد
 لمرء بصير الحاد وتقدم بها اسارة الى نفعي الايجاد والابتداء اولنا بنا على معنى

حينئذ

في قوله تعالى
 والاولى ان تستغفرا
 الى الحاد والقاء
 الى الحاد والقاء
 الى الحاد والقاء

حامدا في اول الامر على الحاد والقاء في الدنيا وفي ما في الحال على الحاد والقاء في
 الآخرة ثم ان القرآن يستعمل على من شئور مصدرة بالحمد والثناء لما كان ام الكبر اشهر
 فيها الى نفعي الحاد والقاء في دارى النقاء والقاء اما الى الحاد الاول فيقول رب
 العالمين فان الاخراج من العدم الى الوجود اعظم تربية واما الى النقاء الاول فيقول الله
 الرحيم اي المنعم بجلاليد النعم ووقايتها التي بها البقاء واما الى الحاد الثاني فيقول ما كل يوم
 الدين ومووظ واما الى النقاء الثاني فيقول اياك نعبد اياك نستعبد فان منافع ذكر تعود الى الآخرة و
 الوصول الى الجنة وسعة الرحمة ثم اشير في كل من السور الاربع الباقية الى واحد من النعم
 الاربع اما في سورة الانعام قال الى الحاد الاول ومووظ واما في سورة الكهف قال الى البقاء الاول
 فان نظام العالم ونقاء النوع يكون بالنعم على الصلوات والسلام والكبر واما في سورة السجدة قال
 الحاد الثاني لاشياء الكلام الى ايات الحشر والرد على مكري الساعه حيث قال وقال الذين
 لا يتعلموا كفوا لاننا بيننا الساعه فل يلى وربى واما في سورة النازعات قال النقاء الثاني لانه جعل الخلائق
 رسلا على كل امة انذار الى نفعي الخلائق لاصل الجنة بالمسلم واستبقا ثم بالجهنم بالكفر ثم
اور لا تدبر على ذي ذنبه في صناعة التوضيح لمراد الشايع وصد لمراد الامور الاربع المرسى في السور
 الاربع المرتبة بحسب وجود الاشارة الى المقصود في اول الكلام وان وجدت الى غير ذلك او فيها
 بعد ففي سورة الانعام لوجد الاشارة الى الحاد الاول بقوله خلق السموات والارض وقوله
 خلقكم من طين ولا نفاد وجود الاشارة مما بعد الى غير ذلك وفي سورة الكهف لوجد الاشارة
 الى النقاء الاول بقوله انزل على عبد الكبر ولا نفاد وجود ما قد او فيما بعد الى غير ذلك
 ثم لا يخفى لمراد اولي ان تستغفرا والاشارة في سورة السجدة الى الحاد الثاني من قوله ولا الحمد
 في الآخرة لانه اقدم واول **قال** على معنى انه سحى الحمد **اور** هذا توضيح لبيان المحرر ونص
 بان اولنا ثباتا على في الدنيا والآخرة ولما قال في السؤال الاخير فعلى الوجه الثاني لمرء حامدا
 اليه ولم يصل تفسير الملاية يا اول مع العباد اليه ايضا قوله والله اي الى قوله وفي الآخرة على
 شامدا من كبرياءه **قال** فان لم يترك قد وضع العوض اما **اور** النقاء في قوله قد وضع العوض يدل على
 ان منشأ السؤال هو الوجه الثاني لمرء اذ اراد بالحمد اولنا والحمد ثانيا من هذا المعنى الذي ذكره قد

في قوله تعالى
 والاولى ان تستغفرا
 الى الحاد والقاء
 الى الحاد والقاء

في قوله تعالى
 والاولى ان تستغفرا
 الى الحاد والقاء
 الى الحاد والقاء
 الى الحاد والقاء

وقع الموضوع المذكور على الكبرياء والآلاء في الدارين جميعا وهو متناول للنشأ فسحق قوله ولعننا الله
 ثانياً مكرراً المحض والمختص الجواب لنزول استعمال النشأ، منها من قبل استعمال المقدور المطلق كالمشعر
 في الشدة بقرينة ذكره بعد الحمد فكلمة النشأ، عني العظم مطلقاً ومعنى صرف عنان السماء، العبد
 لعظمته ونه العبد الذي في كل ما يصحح للسورة الله من الأقوال والأفعال وصرف الأموال وأما
 احتياج إلى ذكره بعد ذكر الحمد إشارة إلى أنواع العبادات فإن لم يذكر الله التي من أجلها الموضوع
 لتأليف هذا الكتاب فستوجب السكر بالقلب واللسان والكوارح والحواس لا تكمل إلا باللسان فلا
 وجه للاقتصار عليه وقد يقال لنزول السماء وإن لم يتناول ما سوى الأقوال لكن صرف عنان
 السماء إلى جانب تعالى ويؤيد كنهه عن تعظمه ونه العبد الذي في كل ما يصحح للسورة الله من
 الأقوال والأفعال وصرف الأموال فإن هذا القصد يلزم وذكر الصرف يستعمل منه الله فليست
قال وهذه إشارة إلى النزول السابع **أول** لما من صحت قوله ولعننا الله ثانياً وقادته أراد
 أن يبين خاصية أفادها بعض خصوصيات ذكر الكبرياء وهو تقدم إليه على ثانياً فإنه بقدر قصر
 صرف اعنة العظم من جميع جهات الأقوال والأفعال وصرف الأموال إلى ضابطة فكلمة إشارة
 إلى النزول السابع في العلوم الإسلامية يعني لنزول عن جانب الخلق بالكلية ويصرف اعنة التعظيم
 من جميع جهات الجهات إلى ضابطة وقد من حال كونه عالماً بأنه المحقق للعظيم ملك الجهات
 وحد فأن ذكر القصر يلزم من العلم **قال** فإن قلت من شرط الحال **أول** منشاء هذا
 السؤال قوله وقد أشار إلى النزول الأخير في العلوم الإسلامية يعني لنزول من الإنسان إنما تم إذا
 وجد من المصير الشروع مقارناً بالجد وصرف السماء وهو موقوف على صحة كون حامداً وثانياً حالاً
 من الله ولا يصح له لأن من شرط الحال المقارنة للعامل والأحوال المذكورة أربع حامداً أو
 غيره لا تقارن الله بالترتيب لأن في كل من تلك الأحوال بعض من زمانها ومكانها
 لنزول الله، إنما يكون انقطاعاً إذا كان الباء في بسم الله صلياً لا تداً، وليس كذلك لأنه يقتضي
 كونه المشرع وقد استعمل في الكتاب بل الطرف حال والمصير بغير بسم الله الله، الكتاب
 والله الله، أمر في بغيره من صحت الألف في النصف إلى الشروع في الحمد وتعارف
 التبرك بالرسالة والجد والفرز والصلوات وغيره فإن فصل التبرك من الأقوال الخاصة و

في قوله ولعننا الله
 ثانياً مكرراً المحض
 والمختص الجواب

في قوله ولعننا الله
 ثانياً مكرراً المحض

والمقدور في الطرف المستقر كجبر لم يكون من الأفعال العامة كما تقول في الخبر فلما قد صرح المحققون من
 شراح الكشاف لم يقدروا الفعل العام أو لم يوجد منه المصير أو وجدته بقدر ما أفادته مثلاً
 لو قلت زيد على الزمن أو من العلماء، أو في حاجتك أو في البصرة لقد زدت دأبهم وعدوهم ومنهم و
 معتم وكان أمس من الاستعداد **قال** فإن قلت فعلى الوجه الثالث **أول** الثاني في قوله فعل الله
 الثالث يدل على كونه السؤال ما شياً عما قبله يعني إذا استمر طمأنينة الحال للعامل بنفسه الوجه الثالث
 لأنه يقتضي لم يكون حامداً أو لا واثباتاً معناه أو لا والجد وعاناً عليه لكون الحمد مقارناً للعامل الحال الذي
 هو ابتداء، فإن الحمد في الآخرة لا تقارن ابتداء الكتاب إلا بعد التأويل وهو فاسد لا يستلزم الجمع
 بين الكسرة والمجاز فإن الحمد حقيقة في معناه ومجاز في النية والفرق فاداً يريد بجامد انظر
 إلى أول جمعته ويطا إلى ما نأنيته يلزم الجمع بينهما بالضرورة وبمخصص الجواب أن الجمع إنما يلزم
 إذا أخذ لفظ حامداً في أولاً واثباتاً وليس كذلك بل كمال الكلام من قبيل الحمد وفيه قدراً حامداً
 لغوي وثباتاً فبعد لفظ حامداً أو يراد بالاول معناه، الجمع وما كنهه معناه المجازي فلاحج ولا
 فساد **قال** الجلب بالسكون خلع **أول** هذا ما اختاره الجوهري والمقدم من الأساطير
 لم يكون حقيقة فيما حيث قال في بيان الكسرة الحلية مجال الخيل للسباق وتقال للجد التي تأتي
 من كل أوبى طلبة **قال** ومعنى ذكر كنهه الصلوات **أول** حيث أريد بالمح السباق والمصير الآخر
 بالبط إلى نفسه لا لم يكون حلياً بالبط إلى شخص ومصلية بالنظر إلى لغز ولا لظفره ولا بما لفته **قال**
 وفي الرتبة الثانية من الاستعداد **أول** حشد الله، يجوز من شأنه الإبطال إلى البقية بطريق
 المكنية وأثبت له الغنان بطريق التحديد وللعنان الثاني الذي يلازم الحشبة بطريق الترتيب **قال**
 وما في الدابة من العند **أول** الحاسب لما ذكره قوله الله من سببه النشأ، بالجراد ولا ضافة
 الجلب إلى الصلوات أن تعبر الصلوات كالاجزاء ونفسه كالأجزاء عليها وشبهه بيمينته باعتبار
 الصلوات الصلوات عزه بعد لغز في بغيره إلى الجواد المحترمة في العذو وفيه من
 المبالغة لا كنه **قال** ولم يرد في المهورات في القرآن المهورات الأخيرة **أول** فاعلم أن ما قبله
 الجمع بالجمع بضم السام لا حاد إلى الألف واطراد وقوع المهورات الثلاث في أوائل تلك القرا
 والتعليق بأن الحصر لا يتأثر بسبب الحقام وما سبق لم يقدم الله بغير الحصر بل باجماعها على لم يقدم إليه

اولا و ثانيا

الى هذا
كل ما
الى هذا
منه

فجاء نفي بين واحد بالنا، وكل جمع كذا كوز في وصف التذكير والنا نفي فالكلم كوز
 في وصف التذكير والنا نفي ولذا وقع الطبيب مع تذكيره صفته فعمل لزم المصروف من جمعيت
 الحسية لا يمكن حمل كل لزم على الشكر منه بل يجب لزم على السكر المحاط به، على
 قول بعض ابي النعمان سبق فان لزم استغناء انما كما يقرر في انما فكانه قال والكلم
 لروى سكره جمعيت الصيغة، على قول بعض ابي النعمان سكره جمعيت الحسية لا سكر
 وازنه **قال** من حامد قال من الكلم بياناً على ما قال السمع **اور** اعلم لزم هذا الموصوف من
 معاد كل الاطوار، ومبارك الافكار، كم زلت في مضائق الاقدام، ومضائق وقائق
 العدل والاولام، فان اردت العذر على كسوف المقام، فاستمع لما تنطق من الكلام
 فاقول وبالله التوفيق اراد بالكلم الطبيب كثر لفظ دل على الايمان، وعظيم المكارم ان كان
 اراد بكلمة طبيب في قوله كثر صريحا، مثلاً كل طيبه كثره طيبه الاية وما كثره الاقرار بالسياسة
 المتر على الصدوق الحافي، والمتبع للعلم الاذكار، بآية عبان غير فكونه عبان عن الحامد
 الموصوف لصدق توفيق الحامد، وطهر صي كونا ما نالكلم الحروف كثر لما توجه لزم مع الكلم
 الطبيب مع قطع الطريق عن عموم وصفه بهم ولا دخل للراي في ذلك لسانه باحد الموصوف
 اصبر في الشرع بين بان وكثر بيني على وروى في الحديث من سانه بالحد الكافي قد سانه حال النزاع
 لا بناء عن حال الاصل الاكثر سانه به ليس باعتبار خصوصية الكلمات المذكورة قد بل باعتبار
 ولا تها على الايمان بما كثر لزم من به فان قوله سبحانه انه يدل على منزه عن التقاض والحد
 يدل على انصافه كثر صفات الكمال والباقي على وعدائه حتى لو جهر عن ذلك بعبارة اخرى
 معادرات كان كل منها كلاً طيباً ايضاً فظهر لزم قوله على ما قال النبي عليه الصلوة والسلام لا يدرك
 على لزم الكلم الطبيب بيننا ايضاً محمول على بيتة الرسول عليه الصلوة والسلام حتى يروا انه لا معنى
 لعموم الكلم واستغراقه اللهم الا لزم اعتبار الحال وقد بعد وانه لا يصح السانح بالجماع
 الموصوف لانها اعم من الكلم لعموم ما ورد على كونه من محامد ما نالكلم الطبيب لزم اللزم فيه
 للاسواق لانه الاصل عند لا عند سمان في مقام الحمد والجمع المكارم لعموم عند الموصوف استراطة
 الاستغراق قد كثر مع لزم غير العام بياناً للعام اطرب عنه توفيق الاول انه ولزم كان منكراً

ان البيان كثر لزم كثر من الجيز

منكر الكثرة موصوف بصفة عامة وسيجي في مباحث العام لزم المكارم الموصوف بصفة عامة
 وانما لزم تنكيره للتكثير وهو مناسب للجمع فعمل على هذا المناسبتة وجمعيت لزم القوم مخرجوا
 بان التكرار الموصوف حاملة لمعنى الحسية والوصف فكونه لا اجالس الارجل معنا، وظلوا
 فيجئ بحالهم رجلين الا انه قد ينضم اليها قرينة دالة على لزم القصد منها الى الحسية دون
 الوصف فلا يخص بعض الاقوال بل يعم كل كما اذا وصفت بصفة عامة وانكلم حاصصاً بعليل
 لهذا الوصف فانه يعلم من ذلك معلق انكلم بكل ما يوجد في الوصف الا ان التوفيق لا يتخصص
 في الوصف للقطع بالعموم في مثل تمنع خبر من قوله وعلمت نفسي ونحو ذلك ولا كل وصف
 يصح قرينة للقطع بانه لا عموم في مثل لست رجلاً عالماً فاد افاذ الوصف او السكينة بحسب
 القضا، المقام العموم في المفرد المستعمل على الوصف المتنافه للعموم فلان يفداه في جميع الحد
 المستعمل على الكثرة المتنافه للعموم اولى فان فصل قد صرح الشيخ في لست في مباحث
 الاستغناء، لزم القائلين بعموم التكرار الموصوف لا يستغنى في العموم الاستغراق فكيف يصح
 بهما استدلاله بالوصف على الاستغراق فلما مقصود من هنا توجيه كلام المصروف
 اشراطه الاستغراق قد قابل بعموم التكرار الموصوف وانما ذكره في تفسيره بيانه اذ كان
 او انه لزم، انه قد تم لما علم مما سبق لزم الكلم الطبيب قد من بالمحامد الموصوف بالوصف
 المذكور وكان كل من المحامد ومبهايات ما ذكر في وصفه والاستغناء لزم المعبرة قد محتاجا
 الى الايضاح اوضحه بقوله والمحامد جمع محمداً وبعد ما حق الوصف وقال الموصوف بين
 فائدة ذكر الوصف بانها التليخ الى قوله كما ضرب به مثلاً كل طيبه الاية وذكره لزم الحمد
 كثره ابا اصل وفرع اصله الايمان والاعتقاد لزم وفرعه الاعمال والطاعات فلما توجه
 عليه لزم هذا التشبيه انما يتم اذا كان اصل الحمد وفرعه جزءا ايضاً كما لزم اصل الشجر وفرعها
 شجر ايضاً وقد سبق لزم الحمد فعل الانسان فقط واصل فعل الجنان وفرعه فعل الاركان وقد
 بقوله وكسوف وكثره حاصلة لزم اصل الحمد البشري وفرعه ايضاً جزء من جنسه لزم الحمد في كسوة
 عماره فعل شئ من تعظيم مطلقاً فالاعتقاد اصل من حسن الحمد البشري لولاه لكان وكثر
 الحمد كثره غير ثابت لعدم اصلها والعمل فرع من جنس لولاه لكان له قبول عندنا فالقصد

اي وجعل الاول الكليته التي هي موضوع علم الاصول اصولا للشرعة الشاملة للغة
وحصل علم البرات والصفات والنبوات مباني لكل الاصول اشارة الى علم الاصول
اعلى مرتبة من العقيدة وادنى من الكلام اما اشارة الى الاول فلان معرفة الاحكام الحرة
برمتها عن ادلتها المتصلة بوجهها موقوفة على معرفة احوال الاول الكليته توقفا للفرع
على الاصل لا يوقف في الالة والمشرط على الالة والشرط ولو بالنظر الى المعرفة في الجملة
كتوقف الكتاب والسنة على العرف ومعرفة كنه العقل والاثار وتوقف الصلوة على التو
وكدلك فان التوقف الاول بوجهها في حكم الموقوف عليه على الموقوف ورياسته على الاطلاق
فوجب بوقفة علمه كلاف آله وانما العلم الذي يتبين حينه موضوعه في علمه لكونه لوني
مرتبة من ذكر الاصول والعقيدة بالنسبة الى الاصول كذلك فانه انما بحث عن احوال افعال الحكماء
من حيث الجلال والحرمة وكما هو مذكور في الاصول كما اشار اليه بقوله من حيث يتوصل
الى الاحكام الشرعية واما اشارة الى آله فلان معرفة احوال الاول الكليته من الجسد المذكور
فرع ما يستعمل عليه علم الكلام وهو ظاهر فليعلم بوقفة على الاصول بالضرورة فاصحح ما توهم لغير
كبر معرفة شئ موقوفة على معرفة شئ اخر لا يفتقر الى الموقوف عليه اشرف الا يرى بوقفة موقوفة
الكتاب والسنة على معرفة العرف مع انه ليست باشرف منها بل هي الالة والالاف لا يكون اشرف
من ذي الالة ولنزالتسبب شرفا فان الصلوة موقوفة على الوضوء وليس باشرف منها
والعقل الاله للاعتناء الى موقفة تبا وليس باشرف منها **قال** مني على اربعة اركان قصر الاحكام
منزلة البديل من الجملة السابقة **او** انما قال بمنزلة البديل السابقة لانه ليست ببديل منها حقيقة
اما لفظ فلان البديل منه كغيره من البديل من التتابع والجملة السابقة ليست كذلك
لانه في صفة لغيره ولا محل لها من الاواب وانما الاواب للموضوع واما معنى فلان البديل منه كغيره
لا يكون معصودا بالاسباب والجملة الاولى ليست كذلك **قال** سجد الاحكام الشرعية بقصرها **او**
معه علمه او بواولها لغير الحيازة من ركن الشئ ما يكون اصطفا فلا وجه لجل الاول الحار
عن الاحكام اركانها وثانها ليراد كونه مبنيا في ما ذكره لغيره ان قصر الاحكام يستعمل على
حكم ونقض ومتساوية ومجمل فانها اقسام الكتاب كما قال ثم ذكر اقسام الكتاب من العكس

من الجملة

الكلمات الشريعة والمعصيات الشريعة ما قبل ان يصل الاصول الاربع اركانها للاحكام بما
في بلبن الاحكام بها وتسميها على غرار احتياجها اليها فان اصاح النظر الى هذه اقوى وجوه
الاضاح ولنف الكليته ايضا حصل الاحكام مستقلة على اقسام الكتاب فالتوجه الصحيح في
توجيه كلام صاحب الشريعة ليرتال اراد بالاركان الاول الاربعة الاحكام وما لقصر الاول
الوجه التفصيلية المبرزة على الاحكام والاراجحة اليها وهو انما سبب لقوله اولها المحتسب
احكام بالمحكيات الى قوله محلات كتابه كما اعترف به الشيخ حيث قال ثم ذكر بعض اقسام الكتاب
اشارة الى انه كما يستعمل القصر على ما هو غايه في الظهور وعلى ما هو ووجهه وعلى ما هو غايه في الخفاء
ولا يستتار كنهه لا يصلح المغير برب القصر وعلى ما هو ووجهه ثم قال كذلك قصر الاحكام يستعمل على
الجملة ولقوله ثانيا في التشرع على الوجه الذي نفي الشارع قصر الاحكام عليها واعلم لمرطام
منه العبارة وكذا عبارة العلوي حيث قال على التمسك الذي نفي الشارع الاحكام عليها غير
مستقيم للنزاهة فيها عايد الى الموصول فلا وجه للتأنيث اللهم الا ليرتال الصيغة فيها عايد الى
الاركان والعبارة الى الموصول محذوف وهو علمه **قال** ثم العمل بالقصاص من **او** الاثارة لفظ
العمل بها فصوله بان لان السوق القضي ذكر القصاص فلو قال ثم القصاص لم يستقم اذ لا يسمي
بعد القصاص حتى تقدم فرائده عطف على تقدم الكتاب فان التمسك الذي نفي الشارع الاحكام
عليه موقف على الكتاب والسنة والسنه على الاجماع والاجماع على القصاص فادام بوجه من العلم
الاول سبعين العمل بالقصاص وقد يقال وجه الرابطة التنبه على نفي العمل كما انه مقتدر في
القصاص مراوفا من كل ايضا كمن ترك ذكره فيها ايما ما بانها في حد ذاته وانما مطلوبه كنه لا يستفي
ليرتكب العمل فيها لم يوظف لاصد كلاف القصاص فان الحكم في الاصل لا بالاعمال وكان العمل قد ما خفوا
بعد الاعتناء وكيف يكون منقطع النظر مع كونه ما خفوا في ميسرة فليسايل **قال** ما دام في اجزا
او ليس قدما لقوله سنوي بل لقوله بعثت على حظه ايضا فذكره والحق نعمت لهما ما دام
قال وفي هذا الكلام نوع فرائده **او** حاصل الاعراض لغير الحيازة من صل النصوص
منه لساخ الاوكار ليرتكب منها ما والاحكام الحسنة منها انما راللا وكذا في غرات
لها ولست كدرك لثبوتها في الواقع وانما ما للعالم باللفظ مع قطع النظر عن فكر المستفكر

في بيان ما قبل ان يصل الاصول الاربع اركانها للاحكام بما في بلبن الاحكام بها وتسميها على غرار احتياجها اليها فان اصاح النظر الى هذه اقوى وجوه الاضاح ولنف الكليته ايضا حصل الاحكام مستقلة على اقسام الكتاب فالتوجه الصحيح في توجيه كلام صاحب الشريعة ليرتال اراد بالاركان الاول الاربعة الاحكام وما لقصر الاول الوجه التفصيلية المبرزة على الاحكام والاراجحة اليها وهو انما سبب لقوله اولها المحتسب احكام بالمحكيات الى قوله محلات كتابه كما اعترف به الشيخ حيث قال ثم ذكر بعض اقسام الكتاب اشارة الى انه كما يستعمل القصر على ما هو غايه في الظهور وعلى ما هو ووجهه وعلى ما هو غايه في الخفاء ولا يستتار كنهه لا يصلح المغير برب القصر وعلى ما هو ووجهه ثم قال كذلك قصر الاحكام يستعمل على الجملة ولقوله ثانيا في التشرع على الوجه الذي نفي الشارع قصر الاحكام عليها واعلم لمرطام منه العبارة وكذا عبارة العلوي حيث قال على التمسك الذي نفي الشارع الاحكام عليها غير مستقيم للنزاهة فيها عايد الى الموصول فلا وجه للتأنيث اللهم الا ليرتال الصيغة فيها عايد الى الاركان والعبارة الى الموصول محذوف وهو علمه قال ثم العمل بالقصاص من او الاثارة لفظ العمل بها فصوله بان لان السوق القضي ذكر القصاص فلو قال ثم القصاص لم يستقم اذ لا يسمي بعد القصاص حتى تقدم فرائده عطف على تقدم الكتاب فان التمسك الذي نفي الشارع الاحكام عليه موقف على الكتاب والسنة والسنه على الاجماع والاجماع على القصاص فادام بوجه من العلم الاول سبعين العمل بالقصاص وقد يقال وجه الرابطة التنبه على نفي العمل كما انه مقتدر في القصاص مراوفا من كل ايضا كمن ترك ذكره فيها ايما ما بانها في حد ذاته وانما مطلوبه كنه لا يستفي ليرتكب العمل فيها لم يوظف لاصد كلاف القصاص فان الحكم في الاصل لا بالاعمال وكان العمل قد ما خفوا بعد الاعتناء وكيف يكون منقطع النظر مع كونه ما خفوا في ميسرة فليسايل قال ما دام في اجزا او ليس قدما لقوله سنوي بل لقوله بعثت على حظه ايضا فذكره والحق نعمت لهما ما دام قال وفي هذا الكلام نوع فرائده او حاصل الاعراض لغير الحيازة من صل النصوص منه لساخ الاوكار ليرتكب منها ما والاحكام الحسنة منها انما راللا وكذا في غرات لها ولست كدرك لثبوتها في الواقع وانما ما للعالم باللفظ مع قطع النظر عن فكر المستفكر

في بيان ما قبل ان يصل الاصول الاربع اركانها للاحكام بما في بلبن الاحكام بها وتسميها على غرار احتياجها اليها فان اصاح النظر الى هذه اقوى وجوه الاضاح ولنف الكليته ايضا حصل الاحكام مستقلة على اقسام الكتاب فالتوجه الصحيح في توجيه كلام صاحب الشريعة ليرتال اراد بالاركان الاول الاربعة الاحكام وما لقصر الاول الوجه التفصيلية المبرزة على الاحكام والاراجحة اليها وهو انما سبب لقوله اولها المحتسب احكام بالمحكيات الى قوله محلات كتابه كما اعترف به الشيخ حيث قال ثم ذكر بعض اقسام الكتاب اشارة الى انه كما يستعمل القصر على ما هو غايه في الظهور وعلى ما هو ووجهه وعلى ما هو غايه في الخفاء ولا يستتار كنهه لا يصلح المغير برب القصر وعلى ما هو ووجهه ثم قال كذلك قصر الاحكام يستعمل على الجملة ولقوله ثانيا في التشرع على الوجه الذي نفي الشارع قصر الاحكام عليها واعلم لمرطام منه العبارة وكذا عبارة العلوي حيث قال على التمسك الذي نفي الشارع الاحكام عليها غير مستقيم للنزاهة فيها عايد الى الموصول فلا وجه للتأنيث اللهم الا ليرتال الصيغة فيها عايد الى الاركان والعبارة الى الموصول محذوف وهو علمه قال ثم العمل بالقصاص من او الاثارة لفظ العمل بها فصوله بان لان السوق القضي ذكر القصاص فلو قال ثم القصاص لم يستقم اذ لا يسمي بعد القصاص حتى تقدم فرائده عطف على تقدم الكتاب فان التمسك الذي نفي الشارع الاحكام عليه موقف على الكتاب والسنة والسنه على الاجماع والاجماع على القصاص فادام بوجه من العلم الاول سبعين العمل بالقصاص وقد يقال وجه الرابطة التنبه على نفي العمل كما انه مقتدر في القصاص مراوفا من كل ايضا كمن ترك ذكره فيها ايما ما بانها في حد ذاته وانما مطلوبه كنه لا يستفي ليرتكب العمل فيها لم يوظف لاصد كلاف القصاص فان الحكم في الاصل لا بالاعمال وكان العمل قد ما خفوا بعد الاعتناء وكيف يكون منقطع النظر مع كونه ما خفوا في ميسرة فليسايل قال ما دام في اجزا او ليس قدما لقوله سنوي بل لقوله بعثت على حظه ايضا فذكره والحق نعمت لهما ما دام قال وفي هذا الكلام نوع فرائده او حاصل الاعراض لغير الحيازة من صل النصوص منه لساخ الاوكار ليرتكب منها ما والاحكام الحسنة منها انما راللا وكذا في غرات لها ولست كدرك لثبوتها في الواقع وانما ما للعالم باللفظ مع قطع النظر عن فكر المستفكر

بطور و قوله كانه ارا وجواب عنه و طاعه انه لم يرد بالواحد من مقتضيات النصوص و احكامها
 حتى يلزم ذلك بل ارا و بما العلة المستندة من النصوص التي ثبت الحكم في النصوص عليه
 لاجلها و احكامها و الفروع الحقة على الاصول الثابتة بالنصوص و لا تسلك في العلة المستندة
 و احكامها و الفروع نتائج الاكوار و ان لم تكن مقتضيات النصوص و احكامها كذلك و لعلها تختلف
 المحقق في الاولى و في الثانية لا يقال فادار و العلة المستندة و الاحكام المستندة بطريق
 القياس اختلف ترتيب ذلك الاركان الاربع على الوجه الذي ادعى دعائه في غير ذلك
 الاحكام المستندة من النصوص بطريق الدلالة او الاشارة لا يقال فادار و بالذکر الذکر
 الاستقلال شديدا في القائل في العبارة فلا تفتقد الاستطاعة و لا احتمال و لا اشكال قوله الطاهر
 على النصوص مرفوعه صفة لتسليم **والا** خطاب الفاعل بين الحق و الباطل **الماور** كل
 من الواجب من سبب كسب الفاعل عن حال محلات الكتاب اما الاول فلان كسب الجوز عن
 باعتبار فاعلية و اما الثاني فلهذا الجوز او لم يكن كسب لا يتسبب على من كسبه لا يتسبب
 عن حال المحلات لما ياتي في موضعه كذا الشأن او لم يكن شافيا قد سئل الى الاشكال
 الا ان المصنف على الاول للتراسل و لكن اظهر من اسرارهم انهم **له قال**
 و من عطف الماص على العام **الماور** يعني لزمان المحل كما تكبر ما تقول يكون بالفعل كسب
 الصلوة و انما بالافعال و كذا في الاثر ما بالقول اقرى لوجه هذه الاول انه موضوع للبيان
 كلاف الفعل و هو طاعة لذكر الاحكام مبني على كلاف الفعل و من اظهر ان لزمان
 متفق على محنته كلاف الفعل فانه ليس موضوعا كما يتبين في موضعه لزمان و ان يقال و
 ايضا اختلف في جواز كونه زمانا للمحل و لزمان الجوز على جواره كلاف القول فانه متفق
 عليه **قال** ليس بمسبب المفهوم اعجاز الكلام لانه لا يلزم لذكر ما لا يلزم لذكره و هو
 ان المفهوم من هذا الفعل ليس الاعجاز ان لم يلزم لذكره بالعلماء حاد لذكره التاوية المذكورة
 بمسبب له و ليس بمسبب للترغيب بالترغيب من ذلك لذكره التاوية طرعا للاعجاز و لا يلزم
 صفي تفسيره بما يلزم لذكره لا يصح للترغيب التي لا محل عليه و التفسير كبر ان محل على المفسر فان طرعا
 قال لا و في لزمان لانه ليس بمسبب و لا صادق عليه اما الاول فطاهر و اما الثاني فلان لصا و في

فان قيل قسم بالشرح السند فلم لم
 يعرض له قلنا لم ندركه و كذا
 بيان في ابعده من بيان الفطر

فان طرعا
 على ذلك
 لا يمكن

لصا و في المستفاد كالتا طبق و الصا كل مثلا لا يفتي بصا و في ما ضحا كالنطق و الصا كل
 ان تكبر اذ ما نزل الحسن الا في كذا كذا و الحاشي فانه يصح حل الا على الاخص فهو الحاشي
 و كذا و من هذا لا يصادق المستفاد فاصلا عن بصا و في ما ضحا لان التاوية المذكورة لما كذا
 صفة للمعنى و الا فاصلا عن بصا و في ما ضحا و عاده ما يمكن لزمان لزمان و ارا و بما
 في نفي صفي تفسيره بها و لو بطريق التسامح فان المفهوم او كان لزمان لزمان مساويا له في الحق
 مما يتكسب الصديق كذا تفسيره به بطريق التسامح كذا تفسيره الفضا صا بالخصوص و علم المعنى
 بالمتبع و من هذا ليس كذا فان التاوية المذكورة مع بيانها للاعجاز غير مساوية له في الحق
 بل احص منه فانه لانه لا يلزم لذكره بالعلماء حتى لو لم يكن كذا كانت مساوية له في الحق
 بها بطريق التسامح كما في التفسير من المذكورين لا يقال ما ذكره من مفهوم الاعجاز اعم من ان
 يكون بالعلماء و غيرهما فانه كذا و كذا في معناه المعنى و اما ما قصده المصنف من المعنى الاصح
 الاصطلاحي الذي هو وصف النور ان هو حاصل بالعلماء لا غير على ما هو الراي الصحيح لانه
 تقول ليس له مفهوم اصطلاحى سوى ما ذكره السامع و هو ان كذا في ادعى و كذا فعليه البيان
 و لو سلم حصوله بالعلماء و ان كان مبني على المعنى الصحيح لا يكون معقلا عليه و طاهر لزمان
 الاعجاز معقلا عليه و انما الاختلاف في سببه فمقتضى و على ما ذكره فلو لم يكن في التفسير
 و الحسب جمع و من و الفطر عن معنى قول الشارح و لعل اصلها في جهة الاعجاز
 التران مع الاتفاق على كونه مع الا يقال لم لا يكون لذكره معنى الاتفاق على كونه مع الاتفاق
 على اطلاق لفظ المعنى عليه و هو غير الاستعمال المعنوي لا يقال لانه قول الاستعمال اللفظي خلاف
 الظاهر فاصلا و لعل الدليل و ليس يلزم **قال** و من هذا محض ان **الماور** مؤثر في الحق
 الاول قول المصنف هو ابلغ من جميع ما عداه و هو صحيح انه ان لم يرد بجميع الطرق المحققة
 المحققة فقط او المحققة و المحققة جميعا لا تسلك الى الاول لان كذا في ما و في المعنى المعنى
 ابلغ منها فقط غير كاف في الاعجاز و لا يرد من الوعد المعارض و الا يتبين غلظه و هو لا يحل
 محذو كونه ابلغ منها فقط لا يقال لانه يوجد في الطرق المحققة ما يعارضه و لا الى كذا لان كذا ابلغ
 منها جميعا غير محذو و قد لزم انه فاد على مثله و مؤثر في الحق **قال** فوله و لا تكبر الا واحدا

الى المعنى اللغوي للمسايل الاصول مبتنيات للغة واوله كما سياتي وقد قرر لرحمة العلم
 من المسايل قلنا لا تم لجميع مسايل الاصول مبتنيات للغة واوله كما سياتي وقد قرر لرحمة العلم
 مسايل لسان سرائط وقود معتبر في مسايل بوا مبتنيات للغة واوله كما سياتي وقد قرر لرحمة العلم
 من مجموع اصول اللغة والكلام انما هم اذ السند ذكر المعنى من الاصول فقط وعامة ما ذكر
 ان يقال اراد بالاصول القواعد التي جعل المصير للقي بها عن العلم بها وهذا المعنى يستفاد
 من الاصول المقتد بالاضافة الى اللغة والمقتد غير المجموع فالمقتد حقيقة للمعنى اللغوي هو الاصول
 فقط لكن بهذا الاعتبار على لفظ المعنى اللغوي هو العلم بالقواعد والحو من الاضافات في سوا القواعد
 لكن لما كان سببا ومرتبة العلم بها ملازمة قويه بزل منزلتها ولعله انما قال بغيره البسيط لذكر كذا
 لا لم يصح المصير فيما سياتي بان المراد بالاصول الاوجه الاربعه فليس **قال** فان قدم تفسير
اول اي تفسير المقتد بان تقدم تعريف اصول اللغة باعتبار الاضافه **قال** والا اصح الى
 اراد لتفسير تارة في اللغوي **اول** اعلم لمراد الشايع بان سبب عدول المصير عن طريقه
 ابن الحاجر وسلوكه طريقه لغوي وما ذكره لغوي لذكر لفظ التعريف اللغوي الذي ذكره ابن الحاجر
 يشمل على تعريف اللغة من حيث الذات لا من حيث كونه مدلول لفظ اللغة فاذا قدم التعريف
 اللغوي يحتاج الى اعاده لتفسير اللغة في التعريف الاضافي في مره لغوي لتعرف من حيث انه مدلول
 لفظ اللغة كما فعل ابن الحاجر بخلاف ما اذا قدم الاضافي في تعريف العنصر بالحيثيتين فلا يحتاج
 الى اعاده تعريفه في اللغوي بل يكفي لمرئ قال هو العلم بالقواعد التي تتوصل بها الى اللغة كما فعله
 المصير فالاعراض بان يمكن لمرئ قال في اللغوي ان العلم بالاصول التي تتوصل بها الى اللغة
 ثم معنى اللغة ثم تعريفه في تعريف الاضافي فلا يحتاج الى تفسير اللغة مره لغوي لا يرد على
 السابح لانه لا يتبع في عرضه كما عرفت وتوهم ذكره في نفسه او لا معنى في الاضافي في تعريف
 الاضافي للتعريف ليس الا الاصول فقط **قال** ولما كان اصول اللغة عند فقهاء اهل الاضافه
 جمعا **اول** يعني منه العبادات التي اعدوا بها الاصول واما اللغة وماله الاضافه فلا الاصول
 المضافه الى اللغة وليس في الالف الاصول واما الاضافه في اللغة واما الاضافه في الاصول
 يعني باعتبار تعريفه الاصول فان ذكره بعد تعبا **قال** واصول اللغة علم لهذا **الاول** قيل

16
 من سبب من اعلام الاحسان لان علم اصول اللغة كل تناول افراد متعريف او القام منه
 من غير القام بغيره ونقصا وان احدا معلوما سياتي في فصل تارة بعض المسايل كسبها
 الا وكار من في اللغة لان الموضوع له هو الحقيقة المختص في الدمنز وسمى لا فعل التا
 فلهذا الموضوع له اما قواسم واصول يمكن لتوصل بها الى استنتاج المسايل المترتبة
 او المجموع كمن المترتبة عن الاركان المراد بها وكما لا يعرف المسح بقصدها فلهذا ابا زوايد
 فان الطفل مثلا احسن اسمي باسم ثم اراد بعض اعضاء كسبها اسم كالتسليم والحمد
 وكذا لا يعرف المسح كولا كل بالعلم **قال** فمحتاج الى تعريف المضاف وهو
 الاصول والمضاف اليه وهو اللغة **اول** معرفة المضاف من حيث هو مضاف وموقف
 على معرفة المضاف اليه فاذا احتاج الى تفسيره وتعيينه وجب تقدم المضاف اليه على المضاف
 ولذا قال الآدمي في الاطكام اصول اللغة مؤلف من مضاف ومضاف اليه ولين يعرف
 المضاف قبل معرفة المضاف اليه فلا جرم وجب تعريف معنى اللغة او لا ثم معنى الاصول ثانيا
 والعجز من ابن الحاجر والمصير كمن في تعريفه على ما تحت عكس العلم الا انه لم يقال انما لم يقتر
 الجنبه المذكوره **قال** لان تعريف المصير يحتاج الى تعريف موداه الغير البسته **اول** يعني من
 حيث يصح تركيبها مثلا لا بد من معرفة البيت من معرفة الارض والجدار والسقف من حيث
 تالف البيت منها لان من حيث انها جوامع او اعراض او كود كل فان حصل ان اريد معرفة المركب
 بكنهه فلا بد من معرفة موداه كذا كل ولذا اريد معرفة موداه فلا حاجة الى معرفتها اصلا لجزاها
 باعتبار عارض فلهذا المصير مجموع بل المراد معرفة من حيث هو مركب تركيبا خاصا فلا بد من
 معرفة المودات من حيث يصح تركيبها بوجه خاص فان الباني يحتاج الى معرفة لواء البيت
 من حيث يصح تليها وما يتعلق بذلك من الاسبقا موداها وجوبه وكذا لا بد من معرفة
 مركبها او سبطه او كود كل لا بد من معرفة تركيبها واصول اللغة تركب اضافي والى على
 مع كذا فلا بد من معرفة موداه من حيث يصح الاضافه **قال** ويحتاج الى تعريف
 الاضافه ايضا **اول** لا يقال قواعدها لان المركب يحتاج الى تعريف موداه الغير
 البسته ومعنى الاضافه من كما عرفت ايضا حيث قال للعلم بان معنى الاضافه المسمى الى

ولا يكون منها محتجا باله لاننا نقول المعلوماتية المستفيضة من قواعد الوعد التي جعلوها مباو
 للاصول لا بمعنى البينة البديهة العقلية عن التعسيرة وموطا ثم لم يرد في مسكه قوله اضافة
 المسبق وما في معناه الى من قول بعض المحققين اضافة اسم الخ لانه لم يرد فيهم لم يرد
 المعنى لم يستقم وارادوا بما في معناه مثل الاصل فانه معنى الدليل او المجتنب قوله ما ينبغي على
 صيغة الجدل فان ابنى متقد صرح به الجرمي قوله مثل الدارج قال الاصل المحقق ويراد
 الدارج على الجواز والتماعد الكلمة قال لنا اصل وهو ان الكيفية مقدمة على الجواز والدليل
 قال الاصل في هذا المسئلة الكتاب والسنة وكذا **قال** وهذا اندفع ما قال **الاول**
 اي بان النقل خلاف الاصل والضرورة تدعو اليه لان كونه معنى الدليل مستفيضا ومن الاضافات الى
 الفقه من غير شمول لغير المقصود من دفع ما قال لنز المعنى الذي اعني الدليل راد وقطعا في غاية
 الى جعله بالمعنى اللغوي الشامل المقصود وغيره فان الحاجة اليه عدم الارتكاب الى محذور
 المنذور واما محذور السمول لغير المقصود فتدبر بالاضافة كما عرفت **قال** فان قلت ابتداء
 السني على السني **الاول** كحق السؤال لمر لا ابتداء من قوله الاضافة وكل اضافة معدوم في
 الخارج فلا وجه لتوصيفه بالحس المستلزم للوجود الخارجي اما الصوري وطائفة واما الكبرى
 فلا وجه لجمهور الحكماء واكثر الفلاسفة من اوله مقرر في العلم حتى لنز بعضا من الفلاسفة
 قايلا بوجوده استدل باننا نقطع بنفوس السماء وكتيبة الارض واثرة وهو بنوعه
 وجوده كبر سواء وجوا اعتبار العقل او لم يوجد فكيف كل من ذكر موجودا عينيا لا اعتبارا
 عليها وروى بان القطع انما هو بصدق قولنا السماء قد قضا كما في قولنا ردا على ومولا
 يستدعي وجود النفوس والعي في الخارج فانه انما نفهم اذا كان الخارج طرقا لوجود شيء و
 لا نكتفي كونه طرقا لنفسه وتخصيص الجواب لنز توصيفه بالحس المستلزم لوجوده الخارجي واما
 مستلزمه او الاصل في شيء الى الحس كونه محسوسا وليس كذلك لو اننا لم نكن سبقة اليه
 كلفه طرقه محسوسا كما قلنا في وجه الشبهة الحس فاد اريد بالحس هذا المعنى بطل قد
 مثل ابتداء السقف على الجواز كلفه طرقه محسوسا بالبصر وابتداء المسبق على المسبق
 كلفه طرقه محسوسا كلفه طرقه محسوسا وكذا سلم اننا تعسفي وكذا لم يكن لم لا يجوز له لا يعتبر

لا يكون محسوسا
 لا يكون محسوسا
 لا يكون محسوسا
 لا يكون محسوسا

عقبة المحقق المبني على اعتبار العقل بل يكتفي بما يفهم كسب الوفاء من لزوم ابتداء السقف على الجواز
 وابتداء بعض احوال الجواز على بعض وكذا كلف محسوس وان كان معصني العقل او معقول المحسوس
 فاد اريد بالحس هذا المعنى كحق مثل ابتداء الفعل على المصدر منه او لا يفكر كل محسوسا في الوعد
 ايضا ولا يدخل في العقل بتفسيره وهو ترتيبا كلف على دليله ولا واسطة فيبطل تفسيره للعقل ما
 ذكر وكلف لا يبطل بتفسيره وهو مثال له وهو في من جرساة فان ابتداء الجواز على الكيفية والافعال
 الحس على التواعد الكلمة والمعلومات على عللها والافعال على المصادر وما اشبه ذلك ابتداء عقل
 قطعا ولا يصدق على شيء منها انه ترتيبا كلف على دليله اما ان اريد ما كلف ودليله كلف والدليل
 الشرعيان نظاما واما الزايد بها الاثم ولان الكيفية لا تدل على الجواز بل الدال عليه هو المنطوق
 القوم كما ثبت في موضع وكذا التواعد الكلمة ليست ولها على الحكم الحسني والالم لم يمنع لفظ الاثر
 من الدليل ولا يرى للتواعد الكلمة وكذا المصدر لا يدل على الفعل الحسني بل الامر بالعكس وهو ظاهر
 واما عدم صدق على ابتداء المعلومات على عللها فمثل من منه لان المعلول يستدل بها على معلولاتها التي
 هي احكامها المجتنب عليها فلما لم يرد اصل لم لا يجوز له كلفه طرقا بالمثل كلف او بالتمثيل
 للكار قلفا التعرف بالمثل في قوة التعرف بالوضوحات للزوجة المشابهة بكونها اعاينها ووجه
 ذكر الاداء لفهم منها التسمية فيستقل منها الى الحاصد الحيرة فلو صدق للكار لا وى الى تعبد والفان
 قالوجه الذي يعبد المصنف ويطبق تدقيق المصنف لمر يقال لم يرد به تفسيره الاشارة العقل حتى
 يرد عليه ما ذكر بل يعين ما هو المقصود منها وذكر لنز مقصود المصنف منها على ابتداء الشاع تعميم
 الاصل لدليل الحكم الشرعي حذر عن ارتكاب خلاف الاصل الذي هو العقل بقدر الامكان ولا يتم
 جعل الاشارة شاعلا للاشارة الحسني بالاستقراء والاشارة العقل المقصود منها وهو ترتيبا كلف
 على دليله او لا فائدة في التعميم لغير المقصود وكانه قال والاشارة العقل وهو منها ترتيبا كلف على
 دليله فلتنازل فانه معنى وبالقبول حقيق **قال** الحاسب اما ان يكون لها كلف ونزوت **الاول** فيه
 اسكال وهو لنز المحذور في الكتب الكلامية لنز الحاسب من المعلومات الثانية التي لا كلف لها في الحقا
 ولنز الحس والتبوت والوجود الفاعل متر لوفد ولنز الوجود عندنا منحصري الخارج اذا لا نقول
 بالوجود الدسني فلا معنى لقوله الحاسب اما ان يكون لها كلف ونزوت مع قطع النظر عن اعتبار العقل

هذا ابتداء على الاصل
 او قد يكون دانيا

مسي

وسواءه ولا نقول اي الثابت في نفس الامر لان معنى وجود شي في نفس الامر انه موجود في حد ذاته
اي ليس وجوده كغيره باعتبار الحقيقة وفرض التراضيل بل لا قطع النظر عن كل اعتبار وفرض كان
موجودا او كغيره وجودا اما اصيل او ظلي لا سبيل الى التماثل لان القول به بمعنى الاول وقد بطل
فان فصل المراد بوجوده وجودا ما تصدق عليه فلتفكر في المعنى لغير الجنس والنوع من
الاعتباري معنى المدوم في الخارج بل الجواب ان المدوم من المعنويات التي هي انما هو معلوم
الحامية والحامية المراد منها ليس من مضمونها بل ما صدق عليه وكل المفهوم والمراد بوجودها
وجودا ما تصدق عليه ولا وجودا لمفهومها هذا المعنى ايضا فظهر الفرق بينها وبين الجنس
النوع المراد بها مفهوما ولا وجودا لهذا المعنى بل الموجود ما صدق عليه فوضو كغير المفهوم
ولا بد منها من احتياج بعض الاجزاء الى البعض **الاول** اي لا بد من الحامية كحقيقة من احتياج
بعض الاجزاء الى البعض او لو استغنى كل منها عن الاخر لم يحصل منها ما يسمي واحد وهو حقيقة
كالجوه الموضوع كمنه الانسان قال الفاضل الشيرازي في شرح المواظف لما بدأ الحكم الكلي يدعي و
المشتر للتوضيح فالحقيقة منها بان اللازم انما هو احتياج الحامية الى الاجزاء لا احتياج الاجزاء
بعضها الى بعض **وايه** **قال** كالاصل الموضوع باراء الشيء ووصفاته الفروع **الاول** انما
قال بكذا ولم يقل براءة الذي سمي عليه غيره وكذا كحقيقة المعنى المركب او لو قال كذلك لزم
الموضوع له هو الحقيقة المركبة **والثاني** بالمركة من غير امور **الاول** جواب عما يدور على
المصنف لغير الجواب من مثل الحاميات الاعتبارية احتقاقها بها كمن لا يوجد من الحامية الاعتبارية
سيط وتقر الجواب لغير المشرك بالمركة لا يتحقق الاختصاص بها ولا ياتي في كون بعض الاختباريات
بساط لان المقصود توضيح الحامية الاعتبارية بمثال وهو لا يصح ان يراد الاشارة من كل نوع
وليس ان يسمي الاختصاص بها فلا فساد له لان بغير البساط انما يقال لها في الوقف الامور
الا اعتبارية لا الحاميات الاعتبارية فلا بأس في وجوبها **قال** ما جعله الواضع ليعرف براءة
اسماء **الاول** في كذا اما اوله فلان ما في ما جعله الواضع ليعرف براءة عن الارجاء والارجاء
وما في حكمه لزم لكون الموضوع له معنى وهو ما حاصله في العقل وقد مرها بخلافه وان كان
عبارة عن الصورة العقلية لم يصح قوله اما لكونه له ما به حقيقة للمحامي انما هي الامور الخارجية

الشيء
بالمركة

الخارجية وما في حكمها واما ثانيا فلان ذكر الشيء اشارة الى ما يعتقد الواضع فكله المعنى اما
ان يكون معمله نفس حقيقة معتقده ونساقه لا محكي واما ثالث فلان ذكر في قوله اما ان يكون
معتقد نفس حقيقة كل الشيء اشارة الى ما يعتقد الواضع فكله لكونه للمعتقد معمله والحوار
عن الكل انما كثر ان ما عيان عن الاول قوله لزم لكونه للموضوع له معنى حاصله في العقل
ولما انما لزم ذكره لوجع صميم باراء الى الاول ليس كذلك بل راجع الى الحاصل في العقل المفهوم
من قوله ما جعله الواضع فان الواضع انما يصور الاشياء بوجوده ومعان وضعها باراء
مكرر الوجود والكل الناطق لغير الاشياء قد يكون لها صفات وما يسميها في نفس الامر وقد
الكون معروف الحامية الحقيقة لاسم من صفات انما ما به حقيقة اي مع العلم بها وادراكها
يعرف حقيقة سمي صريحا بالمرافق وبصور الحامية في الدرس بالادراكات كلها وما يقال ان
انما يصور ما فيه بعضها ويسمى رسما انما يصور ما فيه بالوضوح الحقة او المر كمنه و
من الدقائق وتعرف مفهوم الاسم وهو الذي يعتقد الواضع لوضع الاسم باراء سواء كان
لما صدق عليه ما به حقيقة في نفس الامر ولم يعتبر ولم يلاحظ او لا يعرف اسمي بتدبيرين
ما وضع الاسم انما يلفظ اشرك لانا الفاضل الاسد او يلفظ يستعمل على تفصيل ما دل عليه الاسم
اجمالا كمن يعرف الاصل والجنس والنوع ويذكر فظهر لغير العرف للاسم ما لا يكون يعرف الحامية
الحقيقة لاسم من صفات هي سواء لم يكن يعرف الحامية اصلا بل بان ان اللفظ الذي معنى
وضع او كان يعرف الحامية الاعتبارية او الحقيقة كمن لا من صفات هي بان لم يعلم حقيقة بعد
والاسم الذي المعنى يقال له اللفظ ايضا على قال الشارع في حواشي شرح المحقق ان الحد
اللفظي عند المحققين هو لغير تقديره بان ما جعله الواضع لوضع الاسم باراء سواء كان يلفظ
مرادف او بالوازم او بالادراكات حتى لزم ما قال في اول الفندسة ان الحلف شكل كحطه يلفظ
اضلاع يعرف اسمي بمعدمتين وجوه يصير بوضعها حقيقة في اوجي الحقا من سنها فكله
المعقل من كونه كلامه في على مثل الشارع والمقصود سائر المحققين فاصح كثر من الحوافات منها
انما هو ما فعل لغير التفرغ الحقيق اما مقابل للاسم كما ذكره المحقق اما مقابل للفظ وهو الذي افاد انما
الغير الحاصلة سواء كان موجودا في الخارج او لا والحقيق بهذا المعنى يتناول الاسم وحده لا الصانع

انما يلفظ رادف لغيره
بلفظ
الاسم

تقرض السيد
السرف نوابه
شم

واللفظية

جعل الشارع التعريف اللفظي كتعريف الغضنفر بالاسم من قبل الاسم الذي هو مقابل
للمعنى ما افاد تعريف الحامية الاعتبارية ما ليس كذلك للزمانية الاسدية ليست اعتبارية وان
الاسم المعنى الكما هو الذي افاد تعريف الحامية الغير الحاصلة واللفظي ليس كذلك لان الاسد لا ينفرد
بصوره ما ينفرد الغضنفر لانها معلوم قبل بل افاد ان لفظ الغضنفر موصوف له **قال** فان قلت
ظاهر عبارة مشهور **اقول** مشأنا السؤال قوله و تعريف الموصوف لغيره كغير اسمي وقد كثر صحتها
ونقده لم ينفذ ما ذكره لغير تعريف الحاميات كصحة بارة حصة ولغير اسمي والخوف
من ظاهر عبارة المصراع صحة البتة حيث قال التعريف ما هو تعريف الحاميات كصحة
واما اسمي كتعريف الحاميات الاعتبارية فان تعريف الحاميات الاعتبارية لا يكون الاسمي بل هو
وورثها المتأخر بغيره لغير تعريف الحاميات كصحة الحقيقة ونقده بارة كغير اسمي بل هو
ظاهر العبارة جاز و امر سهل فانه اذا اعتبر قد اكتمل وقيل ان تعريف الحاميات كصحة
من صحتها ما هي كصحة سيم الكلام ونقده المرام لكن لا يكون في ظاهره كصحة للمقام بل هو
ما افاد الشارع النحر بما لا ينفذ عليه **قال** و شرط لكلا التعريفين الاطراد والانعكاس **اقول**
اعلم ان المراد بانهما كصحة مساواة الحد بحدوه على ما هو الشرط في التعريفات مطلقا عند
المحققين وفي التعريفات التامة عند المتقدمين فان اسماء ما ابا بعد الحد من الحدوه او باجسدية
منه فاد عدم الاول كصحة الاطراد واد عدم الثاني كصحة الانعكاس ولما كان اسما مساواة
له في صورته غموضا ظهر حصوله صدق الحدوه على كل ما يصدق عليه الحد كصحة بحدوه الحدوه
و صورته من العوارض او ما يقتضي الاعتبار وحصوله صدق الحد على كل ما يصدق عليه الحدوه
كصحة الحدوه الحدوه بحدوه الحد من الصور انعكاسا موصوفا بالاعتبار وهو كمال الاطراد
بصير الحد ما نفا اشار الى ان الاطراد ليس على المنع بل مستند له وكذا الانعكاس ليس على المنع
بل مستند له ايضا كما ستا **قال** واما العكس فاضد لغيره **اقول** اعترض عليه بانه عكس الاصطلاح
ايضا لانه عكس هو الكمال الاول نظر الى خصوص ما و ثمة لان المصلحة الكمال الموصوفا او كان
تاليها مساويا لمقتضاها انعكست كماله وانما لم يقتربا المنطوقين لعدم التماثل في الما
وقد كثر للزم مساواة الكمال لغيره انما مشروا و انما مساواة الحدوه الحدوه من انما مشروا و اثبت

المراد
بحدوه الحدوه
بحدوه الحدوه

بحدوه الحدوه

ستر الاطراد والانعكاس فاعتبار المساواة في بيان معنى الانعكاس حرم بوجود الشيء **قال**
والحاصل واحد **اقول** يعني لغيره حاصل المعنى المذكور من العكس وماله واحد وهو كون
الحد جامعا لا فردا والحدوه وان كان من نفسيهما فرق يشي عليه ان يلزم لكل منهما كون الحد ج
اما لرويه الاول وطاهر واما الثاني فلانه عكس بعض الاول فيستلزام ان لا يصدق على اسمي
الحد اسمي الحدوه بحدوه كماله وحد الحدوه وحد الحد والاسم الحدوه عن بعض افراد الحدوه
فكونه وكل البعض اسمي عنه وصدق عليه الحدوه وهو من ان يصدق قولنا كمال اسمي الحدوه
الحدوه فعلم ان منه العبارة لا تدل على لغيره عن العكس كما قد سمى حتى كما لزم ما يتم ان العكس
مستلزم للحد لا عينه ثم لغيره كلام الشارع لا يدل على ان قولنا كمال اسمي الحدوه وحد
على الحكم بحدوه الدلالات العكس حتى يروى عليه الاعتراض بان الاطراد ليس كذلك ويكون قوله
والحاصل اما اشار الى دفعه فان فصل قد تقرر ايضا ان الجمع لا يزم له قلنا الدوم مطلقا لا ينفرد
الدوم بالمعنى الاخص كما هو المعنى في الاترايم لجوار كونه غير من او بينا بالمعنى الاعم **قال**
لانه ليس لغيره الاصل **اقول** قل هذا التعريف لم يعل وقد يوصف اسميا وقد عرفت صوابه
فما سبق **قال** وهذا لا دخل له في بيان فساد التعريف **اقول** قل فانه قوله ولا سكران
تعريف الاصل تعريف اسمي ثابت وجوب الاطراد فانه قد راوه ان هذا التعريف اذا كان اسميا
وقد علم انه شرط لكلا التعريفين الطراد والعكس بحدوه الاطراد لانه لا ينفرد والحدوه بحدوه
كصحة لان حصل كلام الشارع لغير الاطراد لما شرط لكلا التعريفين كان بعض احد ما يليان
استراط الاطراد لغيره بل يمكن لغيره ان يصدق عليه فالتعريف الذي ذكره في الحصول لا يطراد فلا ينفرد
هذا الكلام وفصل قوله ولا سكران كما ينفرد على قوله التعريف ما هو صدق او اسمي وقوله فالتعريف الذي
ذكره في الحصول اما مفعول على بيان معنى الطراد يعني اذا كان الطراد ما ذكره فالتعريف المذكور ليس
مطرد ولا كفي على من لا او في وره في اساليب البراهين لغير هذا القصد بصدقه التعريف
الكلام فان الله في قوله فالتعريف الذي ذكره في على مساواة **قال** ومما كثر من وجوه
اقول الجواب عن الاول لغيره من مقتضى على الامام وهو من سترط المساواة حتى قال
في شرطه لا اشار الى ان لا يمكن لغيره ان يصدق عليه من الشيء ولا اخصر بل يجب ان يكون

ما سبق

مساويا فتكون لفرض التوفيق بالاعمال لا بدفع الاعراض عنه واما قول الشيخ بانه فان
كتب الله مشيئة الله وكلام صحيح سببه تنوع كتب الله من انكره فكانه لم يسطر في العرش
وما فصل عليه ان ما ذكر في كتب الله انما هو التوفيق للخلق لا الاية غالبا فقد عرفت
جوابه وعن ائمة لم يحصل كلام المصنف اطلاق لفظ الاصل على الفاعل واستعماله فيه
وانما يصح الجواب عنه ان اصل الاطلاق وهو الاستعمال بالنقل عن معتد به ولا يمكن في موضع
عنه صدق الاصل على الفاعل والاستعمال بما ذكره وعن الثالث لم يرد في ذكر الباب
لا يدل على ان كل محتاج اليه هو اصل حتى يطرأ نوعه بالمحتاج اليه وانما يدل على انه او وقع
الاستنباط من الاصل الذي هو كنهه والفرع الذي هو المحارز وقصد المصنف منها نفس
الاصل بالمحتج اليه والفرع بالمحتاج لفرعه منها بحسب خصوص المقام ولا يلزم منه القول
بشيء يوجب مطلقا وذلك لانه قال انه او عرفت ان معنى المحارز على اطلاق اسم المعلوم على
اللائم والمعلوم اصل واللائم فرع فادراكنا للاصلية والفرع من الطرفين يحري المحارز
الطرفين كالعلم مع المعلول الذي هو علم غايته لها وكما جرد مع الكل فان الجزء مع الكل و
الكل محتاج الى الجزء وكما لم يلزم فانه اصل بالسبب الى الحال لا صاحب الحال الى المحل وعبرنا بجمع
الكل قد عرفت ان ما سبق ليس بمسيرا للاشياء العقل مطلق بل شأن ان المراد بالاشياء العقل
منها ان ترتب الحكم على دليله وقد علم ان مطلقه ترتب امر على لفظ العقل وموصوف على اشياء
التي هي على الامور المذكورة فليس لا كفي انه او اول كلامه بانه عشر لا عشر سقط هذا السر
وانت جدير بان ان اراد ان يوفق بالمثل فقد عرفت ضعفه ولم ار ان يوافقنا في عبارته
قاصره عن افادته **قال** صرح به من بعد ما ذكره في الاخر **اول** لعل وجه عدم بصره بربانية
الادب لانه منقول عن الامام الاعظم رضي الله عنه **قال** كور لم يرد بالنفس العبد نفسه
لان اكثر الاحكام المتعلقة باعمال البدن **اول** فيه اشارة الى ما سبق ان ما كان وما عليها عبارة
عن احكام اعمالها فالمراد بعرفتها معرفة احكام اعمالها من الوجوب والحرم وكيفية مكانة
قال كور لم يرد بالنفس العبد المكرم من الروح والبدن للذكر اكثر الاحكام المراد به قوله
لها وما عليها متعلقة باعمال البدن فان قيل قاله ليل لا يطابق الدعوى للذكر العبد المذكور

المذكور في الدعوى مكرم من البدن والروح والمذكور في الدليل هو البدن فقط ولما عمل البدن
لا يحصل الا بالروح وعدم البوص له لغاية الموضوع **قال** وان تروا النفس لاشياء **اول**
يعني بها الروح المحسنة في الحال في البدن كما قال جمهور اصل السند فلا وجه لما قل لم الوصل للول
معين لان اصل السند لا يقولون بالنفس الناطقة فانهم انما ينفون النفس الحية ولا يفهم من عبارة
السارح التوفيق **قال** والتفصيل الاجرة مما لا دلالة له على اصلا **اول** قيل يدل عليه ما قاله الراغب
الاصناف في المعرفه اسم لما يحصل من العلم بعد تذكرة المجهود والاستدلال بالانوار وانما لم يقل في هذا
الباري كما انه عارف فليت ولو سلم انما في اللغة مطلقة لكن تعلوقها من حيث بعائتين بعد هذا
اعنى لها وما عليها والذين على اسعوا في جميع احكامها ادل دليل وانما يدل على التقيد
لاشباع معرفتها بما لا يبين وقوة استنباط وانت جدير بان اسعار هذا التعلق لهذا التمسك لظهور
من اشعار شمره لفرقة من العلوم الدينية بتقديرها لها وما عليها بالافقوى على ما ذكره الشيخ
متعلبا بهذا الكلام قوله ولا اصطلاح عطف على لا دلالة **قال** وقد جازا لا فرقى احتراز عما سفع
اول الطاء احترازه عن الطير ايضا او لا يخرج له سواء **قال** قد ذكر على هذا التقدير بل
معان **اول** اي ذكر على انه مكرم اللام للاسراع وعلى المضرب بل معان لما لها وما عليها الاول
ان مراد بالنفع الثواب وبالضرر العقاب والكا لم يراد بالنفع عدم العقاب وبالضرر العقاب
والثاني لم يراد بالنفع الثواب وبالضرر عدم قوله ثم ذكر معنيين لفرق معنى لقوله ما لها وما
عليها فاما ملاحظه كرم اللام للاسراع وعلى المضرب الاول ان مراد بها لها وما عليها ما كور لها وما
ما كور عليها شأنا على استعمال اللام صلة لثوار كما قال له لم يعمل كذا واستعمال على صلة
للموصوف وموطا ائمة لم يراد بها ما كور لها وكور عليها شأنا على استعمال على صلة للموصوف ايضا
انما المتضمن خمسة اقسام منها تشمل جميع اقسام ما تاتي به المكلف ومن ائمة والثالث والحاشي
واثنان لا تشملها كلاهما الاول والرابع واعلم لنظام عبارة الموضوع من هذا لاجل عن بعض
اولا انما يتطابق من الشرط الذي هو قوله فان اراد بها وكورها الذي هو قوله فاعلم ان ما تاتي به المكلف
وكور لم يراد بها ان كور الا في فعل الواجب والارضا طائفة ونز الشرط طائفة وهو قوله فاعلم
خلفه من هذا ما كور واعلم فاعلم المراد سفعه **قال** يعني لفرقة على سعي محذور او غير العقوبة بالشار

كومان السفا **أول** قال فصل المذوق بحال ليس فوق الكثرة وتركها ليس محوما عن الشفا و
إن كان قبل التوبة عند أصل السنة وقد قال عند الصلوة واللام شفا عن لامل الكبار من ماضي
فكيف يصح ترتيب استحقاق حرمان السفا على فعله فلما السفا على لاملهم لم يكن للصلوة عن
النار بل قد يكون لرفع الدرجة كما ذكره شرح الحديث ولو سلم فالمراد بالحرمان حرمان موثوق لا موقر
مان ما فخر الشفا على تركه عن الشفا على من لم يتركه ولو سلم فاستحقاق حرمان السفا على لا
شافي وقوفه كاللذان في استحقاق العذاب عفو **قال** ثم المراد بالواجب ما شمل الحرمان أيضا
أول يريد كمن أراد المحر للامر على له الرض والسنة والنظر خارجة عن الاستقام
الغيبية وقد وصف ذكرها ولم يذكره محوما داخل في الحوام وقد افرد بالذكر وتقرر أن
المراد بالواجب المانع للام شامل للواجب المشهور ومما شمل دليله في السنة والرض ومما شمل
بدليل قطعي فإن استعماله بهذا المعنى شائع عند من سجدت كتب الفقه ككتاب الطلاق لفظ
الحوام على المحر وهو ما فانه ولم يزل كما في الوجه الخامس كذا ليس شائع ولما افرد المحر بالذكر
والمراد بالمندوب ما شمل السنة والفعل فلهذا لم يذكره **قال** والمراد بالماضي المكلف الفعل عن
الحاصل بالمصدر **أول** اعلم أن كثيرا من المصادر يحصل بها للفاعل معنى ثابت قائم كما إذا قام فحصل
له معنى من القيام أو كحل حصل له حالة من الحركة فكل من لفظ الفعل وصحة المصدر قد يطلق على
نفسه سماع الفاعل وذكر الامر وهو المعنى المصدري وسمى تائرا كالتقاع القيام أو القعود في وقت
القيام والقعود كإحداث الحركة في وقت المحدث فانه يحرك لا كالتقاع الحركة في جسم لفرحتي كونه
حركا وقد يطلق على الوصف الحاصل للفاعل بذكر التقاع وهو المعنى الحاصل من المصدر
ويكون وصفا للقيام أو كونه كالحال التي تكون للمحرك ما دام متوسطا بين المبدأ
والمنتهى والاول خمسة معني المصدر وهو الحرك من مفهوم الفعل وهو اعتباري لا وجودي
في الخارج لما تبين في مباحث الحسن والقبح **قال** والاول المذكور من الواجب والحوام
أول المراد أيضا كقول المراد على له الرض والحمد من صفات الافعال والرك
على عدم الفعل ليس من الافعال ولا يوصف بالوجوب والحرك ويقرر في المشهور وذكر كذا
قد تقرر على عدم الفعل صرح بحمل على فقال عدم مباشرة الصلوة حرام وعدم مباشرة التوا

نفسه في مرتبة جبرية

واجب ومن غفل عن كمال الاطلاق بمعنى الحمل قال في قوله الا انها قد يطلق على عدم الفعل تسامح
لان كل واحد من الواجب والحوام لا يطلق على عدم الفعل بل يقع صفته واعلم أن معنى الواجب الذي
يوصف به عدم الفعل ما يستحق المحض بمقتضى العقوبة بالنار ومعنى الحوام الذي يوصف به
عدم الفعل ما يستحق العقوبة بالنار وما استحق العذاب فانما هو بفعل الواجب الذي
ترك الحوام من حيث انه عدم الفعل لما ترتب عليه استحقاق العذاب وانما ترتب عليه من حيث انه ترك
النفس عنه عند هذا السبب ويطلق النفس الدائمة **قال** فان قلت اي حجة الى اعتبار الفعل
الترك **أول** يعني لترك الفعل لا لقيامه بالامكان هو الاصل وقد امكن الاقتصار من شأنه على الية
بان مراد بالواجب عدم الفعل والرك وكذا المندوب والمباح والحوام وغيره فدخل في الواجب
الحوام وترك المحر كرامة محرم فكيف الواجب بل وفي المندوب ترك المحر كرامة التمر فكيف
المندوب اشير وفي المباح تركه فكيف اشير ايضا وفي الحوام ترك الواجب فكيف اشير ايضا وفي المحر
وفي المحر كرامة التمر ترك المندوب فكيف اشير ايضا فكيف المجموع مع المحر كرامة التمر
اصنام وتقرر الجواب انها لو لم يتم بل انحصر على السنة وادعى لمراد من الواجب فيما شمل عليه لم
يصح لمراد الواجب بدخل فيما شمل عليه على الاطلاق او من الواجب بالاشارة على وهو عدم
فعل الحوام لما سئل من استلزامه لترك كل احد في كل لحظة موبقات كثره بحسب كل حوام لا المصدر
عنه بل يجب ان يقال فعل الواجب على ما شمل عليه كما قال المحقق فلا بد من الفصل المذكور ليصح
الكلام وحصل المراد **قال** الا لزمه مباحث **أول** فان فصل المراد بالمباحث الاعراضات
على المحر فليس كذلك ولما اراد بها محققات المراد المحر فلا فرق بينها وبين ما سبق من المحققات في
وجه تخصيصها بالمباحث فلما سبق كان ما نال عرض المحر الى الواجب وما ذكره من ادفع
لا اعتراضات اوردت على المحر قوله ونفى النفس عنها جواب عن قوله وفي التبريل **قال** ان المراد
بالحوال **أول** مرادهم لما قيل ان استعمال الجواز في الوجه الرابع في مقابلة الوجوه وفي الخامس
في مقابلة الحمد فان اراد به معنى الامكان الحاص لم يستقم استعماله في الخامس لان محمول
للاوجب وهو ليس بممكن بالامكان الحاص وان اراد به معنى الامكان العام لم يستقم استعماله
في الوجه الرابع مع ما لا لواجب لانه شامل له ايضا وتقرر ذلك لمراد من الواجب معنى الامكان

بغير ان التوا

شرح المختصر في نظرته قال والمختصون على لركاها الصا ليسر او **اول** معنى لركاها اذا عمل على
المعنى الاصطلاحي نعم من الشرع والعمله فليزم التكرار اما السهام الاول فلان انشروا و
به خطاب الشارع واما كذا فلان السهل بافعال المكلفين بالامضاء او التخصيص معنى العمله والمختص
لا حوزة احصا الى التفسير في وجه التكرار فكل الشرع على المعنى الاصطناعي وهو ما توقع على
خطاب الشارع والعلوه على الاصطناعي وهو ان الاول ما سئل بكيفية العمل وهو اصطناعي
مما فهم من الاحكام لسهولة السهل ايضا والى ما يخص بالجواب وهو ايضا اصطناعي في السهل
عمل العمل الصا ووجه كذا الاول بعسفا ان المعنى للشارع وبمعنى لا يفرقون ما ورد في خطاب
الشارع ومن ما لا يدرك لولا خطاب الشارع كما في موضع ووجه كون كذا بعسفا اما بالنظر
الى الاول فلان معنى على كذا الحكم المصطلح شاملا للفظي وليس كذا كما سيجي ان مثل كون الاجماع
في غير داخل في الحكم المصطلح يخرج بعد الامضاء والتخصيص واما بالنظر الى كذا فلان التكرار
باق لان وجوب الايمان خارج بعد الشرع على ما سئل عن قريب مثل كذا الاجماع في غير داخل
في الحكم المصطلح لما عرفت لان و منها كلام سيجي في موضعه لشرنا **قال** وهو ان القوة
طامة على هذا التقدير **اول** هذا عند ان يترك المصطلح لغيره على هذا التقدير
الاستغفال بها على التقدير **اول** في مذهب الى لركاها الصا ليسر على الشرع **اول**
فان حصل لم يدر المختص الى ذكر بل الى لركاها الصا ليسر على الشرع وسهام في كذا
قلنا ما ذكره الشارع هو معنى الشرعي وهو ما ذكره المختص هو معنى الحكم الشرعي ولهذا قال الشارع
بعد والاطعام منها ما هو خطاب ما هو في كذا فان حصل كان حيا العبارة حينئذ ان يقول الحكم
الموقوف على الشرع او غير الموقوف عليه فلان قول الشارع فيما سئل واما قال الخطاب ما هو في
الاعتذار عنه وان كان قد كلفه شئ من ان شاء الله **قال** ولا يدرك لولا خطاب
الشارع **اول** الطائفة عطف تفسير لما قبله وليس يستقيم لصدق على الحكم التعميم وقيل
الهم ان لركاها الصا ليسر خطاب الشارع وما توقع ما توقع في كذا او سئل ما قدر في قوله
ولا يدرك والمراد به وبالمعنى حكم كل المكلفين في موضع في مقام لشرنا **قال** لا يفرق
استكمال **قال** لان بقاء الشرع موقوف على الايمان **اول** معنى لركاها الصا ليسر

هذا هو المختص
بما هو في كذا
بما هو في كذا
بما هو في كذا

شر

به موقوف على ذكره اما على الايمان بوجود الباري تعالى فلان المكلف ما لم يوقف وجوده كما كيف
يثبت عند الوضع الا الى او خطابه كما وكل في الاما على السابق فلان بقاءه عند موقوف
على دلال المعجزة التي يظهرها الله في يد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعندها يظهر صدقه المستقيم للشرع
وذكر موقوف على علمه وقدرته وكلامه واعلم ان من حيث امور الموقوف عليها ان يقوم بما هو موقوف
عليه الشرع منها ووث العلم فان معرفة ما موقوف على الصدوق بخبره عند ما سئل
كان نفس المخرج او جوه او شرطه كما تقرر في موضعه ومنها اسما في ثبوت قدره الله تعالى فان
دلال المعجزة على صدق مدعى الرسالة تنوع على اسرار المعارضه ومنها ان جميع
الافعال مخلوقة لله تعالى فكيف يصدر عنها فان الاسما في المدعى موقوف على هذا الايمان والشارع
انصرف على الاصول المعتبر بها لا يستنبطها البواقي **قال** واما قال الخطاب ما هو في كذا
موقوف **اول** **قال** لان قدم الحكم انما في توقفه نفسه على الشرع معنى الشرع
ولان في توقفه اذ كذا على الشرع معنى خطاب الطائفة كالقرآن والمدرج في جارية خطاب
بالموقوف على الشرع معنى ما لا يدرك لولا خطاب الشارع فليست **قال** ولما قلنا في توقفه
الشرع على وجوب الايمان **اول** **قال** لما ادعى المختص وجوب الايمان ووجه صدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم
موقوف على الشرع واستدل عليه بقوله لوقوف الشرع على الشرع او لا يفرق الدليل بقوله
قلنا ان منع ابا و اشارنا الى ابطال المدعى بقوله ولا يفرق لوقوف وجوب الايمان ابا و
اجاب عنه بعض بان الله تعالى بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الناس كافة ليكمل مصالحهم في العاجل والاجل
بمبلغ احكامه اليهم قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالسلطان على كل ما فيها اعتقادات ومنها عبادات فجميع
منه الاطعام التي قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالسلطان على كل ما فيها اعتقادات ومنها عبادات فجميع
استنبط احكاما علمه وضمها الى العبادات من الاطعام التبليغ ودونوا المجموع في الكتب
هذه الاطعام المدونة في المسائل العظمى والعلم بها هو الحق فظهر كذا في كذا المص من نوع
الاطعام الى شرعه موقوف على الشرع وغيره موقوف على الشرع فان الاعتقادات من
الاطعام التبليغ التي من جملتها وجوب الايمان ووجه الصدق سئل محمد صلى الله عليه وسلم
موقوف الشرع عليها كونه حراما من وساما بالوجود والسرور على سائر الاطعام والمجموع

وارادته
غيره

هذا هو المختص
بما هو في كذا
بما هو في كذا

بكل المعنى شاملا للمنطوق حتى يقتضيه العلة وفي شموله كلام ينبغي صحت قول
 نقول ان قول او اجل الحكم في بونف الفقه على المصطلح وذكر العلة مذكور قطعا لان نقل
 وجوب الايمان خارج بقدر العلم على ما توهم كون الاجماع في غير داخل في الحكم
 المضطرب لوجه نقد الاقضاء او المحرر يستمع من ان من الخطاب الوصفي في
 في الاقضاء ان علم والاقتضى الوصف **قال** او الحاصل من الدليل هو العلم بالسبب لا الشيء
 بعينه **اول** قد كثر ويولر الدليل قد ينسب اليه العلم والمراد حصوله به وقد ينسب اليه
 غيره والمراد حصول العلم به منه كما قال الدليل على وجود العيان هو العالم والمراد
 العلم به منه وبطريقه ان المنطوق والضرورة في تقاض صفة العلم معنى ان حصوله يحتاج
 الى بطر وكسب ولا يحتاج اليها وتقاض صفة العلم معنى ان حصول العلم به كذا في العلم
 صفة كل من الوهم اما الاول فخطا واما الثاني فلان العلم لا ينافي حصول العلم به من غير
 فلو قال اذا الحاصل من الدليل لما تقرر ان العلم لا غير تعيين تعليق الجار بالعلم المذكور او
 لا ضرورة في المصير الى التقدير لم يرد شي **قال** ومعنى حصول العلم عن الدليل ان منظر
الاول قد اورد على قول المصنف هذا القدر من التقليد لان المعلة وان كان قد
 المعنى دليله لكنه من الاول المحصور به لا وجه لان علم ايضا يستدل الى فكر الاول
 ان كونه بالواسطة وتبريد الدفع لزم الحجة من العار ان كونه انما حصول العلم واكتسابه
 من الدليل بالواسطة والاستدلال به وما يستبد به بواسطة او وسائط لا كونه داخل في
 العيان **قال** فلان من زيادة هذا الاستدلال او الاستنباط اقراره **اول** لو اج
 علم الرسول مطلقا بقيد الاستدلال انما يصح على راي من لم يوزله الاجتهاد واما على
 راي من وزله فلا يخفى به فمقتضى مع ملاحظة عموم الاحكام فان احتيا في البعض فلا يصدق
 على علم العلم جميع الاحكام من اولها بالاستدلال **قال** والمقصود من احتراز عن علم المعلة
اول يعني لزم اذ ان الحجة من زيادة هذا الاستدلال احواح علم جبريل والرسول عليهما
 السلام والمقصود من احتراز عن علم المعلة مقتضى لوجه اوله بقيد من اولها ولم
 يذكر مع علم ما ثم فهم بان هذا الاستدلال مكرر لانه لم يقدح في ما لم يقدح من اولها حتى لو

ليس

المراد من الاستدلال بهذا
 المنكر من الدليل على العلم
 بالاحكام المذكورة

هذا هو المقصود من
 الاحتراز عن العلم بالمعلة

لو اعترف ان قد الاستدلال بقدر لوائح علم المعلة كان الاول لم ينسب اليه
 الى الاول حيث لم يقدح في حاصه لكنه لم يعترف بمقتضى اصل انما ينسب اليه
 لقوله في الذكر وان كان الاول ان سبب التكرار الى الاول حيث لم يقدح في حاصه
 بخلاف آله او افاقا افاق الاول من الاقضاء عن علم المعلة والزيادة التي هي
 الاقضاء عن علم جبريل والتي عليها الدم وتظهر ما ينسب الشايع الى ابن الحاصر
 ان هذا الاستدلال للاقضاء عن علم جبريل والرسول يرفع الاستدلال الى اللانم على
 رغم المصروف لزم ما وسبب المصروف من التكرار فيهم فمقتضى ايضا ما فعلنا للباطل
 على الماثل ان قد تبين بعد ان ما نقله الى الشايع من ابن الحاصر ان هذا الاستدلال
 للاقضاء عن علم جبريل والرسول لا يدفع الاستدلال لما سئلنا في قوله عن اولها
 الفصلية قد افاوه قوله بالاستدلال مع الزيادة فيبقى قوله عن اولها الفصلية
 قابلا عن القابلية وتبين ايضا ان ما وسبب المصروف استعمال قوله بالاستدلال على
 التكرار ليس بوجه كما رجم الى الشايع عادة في الباب ان ليس تكرار محض صراحا
 مع التكرار اذ اراد ان كنهها لا ينافي الاستدلال على التكرار الذي انبثا المصنف **قال** فان قيل
 حصول العلم عن الدليل مشهور بالاستدلال **الاول** هذا السؤال ليس من قبل المصنف لما عرفت
 ان ساكت عن علمها بل هو ايراد على ابن الحاصر انما بان قيد الاستدلال رايه قطعا
 لان قيد من اولها مشهور بالاستدلال لما عرفت ان معنى حصول العلم من الدليل ان ينظر في
 الدليل فيعلم منه الحكم فكذا يخرج عن علم المعلة يخرج علمها ايضا وحاصل الجواب اما لانم انه
 مشهور بالاستدلال لانه لم يكرر حصوله منه بطريق المدس ووزن البطور ولو سلم انه مشهور به
 سبق فذكر الاستدلال للمصنف كما علم الترتيب او لدفع الوم او للبيان وذكر لان قوله من
 اولها الفصلية لا بد من ذكره لافواح علم الخلاف كما ذكر المصنف لانه على الاستدلال اما
 صرحه لبا حرم او الترتيب كما هو اصلها فليح الاول هذا الاستدلال دفع فهم ان الحاصل من
 الاول قد يكون الاستدلال وعلى آله ان لم يعتبر الاثر في العرفات هو المصنف با علم الترتيب
 ولان منه في صريحه لفظا ولزم غير هو لا يتم ببيان المصنف واعتبار هذا القيد في قوله

هذا هو المقصود من
 الاحتراز عن العلم بالمعلة

هذا هو المقصود من
 الاحتراز عن العلم بالمعلة

وقر الاثر او متعلق بالكل فزيف ما قيل ان هذا الاعتدال غير مقبول اما كونه للتصريح بما
 علم انما فلان كونه احد القيد من تصريح بالآثار والآثار بالانتماء لمركان بالسبب الى
 معنيهما لمطلقة طاهر او كل واحد منهما بل كل لفظ صريح بالنسبة الى معناه وان كان بالنسبة
 الى الاثر او عن علم المقلد قد لا لكل واحد منهما على الاثر او المذكور ليس الا بالانتماء
 واما كونه لرفع الوهم فلان قوله عن اولها التفصيل ان لم يرفع الوهم خلاف المقصود ولا يكون قوله
 بالاستدلال كرفع الوهم وان اوسع الخلاف فلا فائدة في ذكر المخرج الى ان يزيل الوهم التام
 عند بل الصواب هو الاكفاء بالاستدلال الذي لا ينفك عنه مع الراجح والجلو عن اتمام
 الخلاف واما كونه للبيان فلهذا ذكر في رفع الوهم من غير فرق ولا كفي على التام فيما ذكرنا
 من معنى الكلام برفع كل ما حكينا من الخلالات والادوات **قال** المذكور في كتاب الشافعي
 ان خطاب الله **قال** في العبارة متقدمة وهي ان المفهوم منها ان كنه هذا الايات و
 المعنى المذكور في كتبهم وليس كل او لم يوجد هذه العبارة في كتاب من كتبهم المشهورة
 فلاحسن ان يقال المفهوم من المذكور في كتاب الشافعي لتلايم ما قال في الصفة الثانية وذكر في
 بعض المختصر **الاول** والمقصود سبب الى انه يعرف له اي الحكم المأخوذ في تعريف الفقه
 قوله وان الشرعي قد راى على خطاب الله صرح **قال** وجب ليعرف الحكم ويعرف الشرعي
 وله ولزكونه يعرف الحكم الشرعي انما هو اي بعض الاشياء صرح **قال** وبعضهم عرف الحكم
 الشرعي بعد اوستى في مختصر هذا القول لمرشاه **قال** بيان له صاحب المنهاج ايضا قابل بان
 النوع الحكم الشرعي وترتيبهم من زعم انه عرف الحكم المأخوذ في تعريف الفقه **قال** فيقول
 عرف بعض الاشياء الحكم الشرعي خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين **الاول** يعني لم يزدوا قيد
 الاضمار والخبر وسى انه اعترض عليه بعدم المنع فزيدا ولا شكر ان الذين زادوا وساءلوا
 من الاشياء فقد حصل الاتفاق معهم بانه ليس يعرف الحكم المأخوذ في تعريف الفقه بل الحكم الشرعي
 انما فلان في هذا ما سبق اننا من طعن على المصنف في زعمه ان كونه يعرف الحكم الشرعي انما
 هو اي بعض الاشياء ولا سيما ان الخلاف لا هو من الاشياء في لزم هذا يعرف الحكم الشرعي
 ومن غير هذا التوجيه من صرح قوله فيقول بالياء انما في تعريفه على لزم كونه فاعلم المصنف ولم

كتاب
 ١٤١٥
 ١٤١٦

ولم يدرك ان واد لو كان يحكم لقول فقال وان المصنف لم يقل عن بعض الاشياء تعرف
 خاليا عن القيد بل ذكر اسم الاشياء مشيرة الى النوع المتعلق عليها **قال** وهو معنى
 الكلام النفس الاذلي **الاول** ان الطاهر الصريح راجع الى ما يقع به التام كنه قد صرح
 الكلام النفس لا يقع به التام طهر اللهم الا لزم فقال المراد انه يقع بسبب افهام التام طهر
 ومن سبب الى لزم الكلام لا يقع في الاول خطابا **الاول** معنى لزم لان من سمى الكلام في
 الاذلي خطابا فغير الخطاب باحد من المعنيين فان سببها لا يصدق على الكلام
 الاذلي اما عدم صدق الخطاب بالمعنى الاول فلهذا فلان التوجه لا يصور فيه واما عدم
 صدق بالمعنى الثاني فلهذا اسكت لان ان الكلام النفس لا يقصد منه الا فهم بل لا
 يتعلق بقصد الا فهم الا بالكلام النفسي والكلام العقلي انما هو وسيلة الى اتمام المعنى
 لا يقال يتعلق بالقصد ما في القدم لانما يقول متعلق بالقصد ليس هو الكلام النفس بل
 الا فهم وهو صواب بلا ريب فان حصل لم يكن في الاذلي من موصفي الفهم فلهذا قصر افهام
 من موصفي الفهم لا معنى حصول المعنى له عند القصد بل عند الا فهم بالفعل ومن ذلك
 ما روي في كتابنا **قال** الا ان الصفة عند البلوغ قد كل الكلام مقصود منه الفهم الا ان
 مع لزم الا ان غير موصفي الفهم في ذلك الوقت **قال** ومعنى عطفه بافعال المكلفين عطفه
 افعاله **الاول** وحول حواصص النبي صا اذ علمه وسلم في الحركات كحتاج الى حل الافعال على
 معنى الحسن فلهذا كحتاج الى حل المكلف عليه كما اشار الله تارة بكونه فليس يعمل المكلف
 ولو في قوله والمعنى خطاب الله المتعلق بعمل المكلف من صرح هو فعل المكلف وكان
 الشارح انما لم يصرح به لظهوره بعد الصريح بالاول واما وجه افان العباد من المعنيين
 فهو لزم الجمع كما اذا عرف باللام قد يستحق الجمع ويوارى الحسن ويصح اطلاقه على الواحد
 فلهذا اذا صحت الى معرف لزم كل واحد وكل كما تقرر في موضعه فاصح ما قال الفاضل المحقق
 في شرح المختصر لو قال بعمل المكلف كان احسن لسؤاله لان من احكامه كواصص النبي
 عليه السلام فقد تكلف من جمع ما ذكر من الاول الى الاخر ان الحكم خطابا **قال** الاذلي الواحد
 في داء المعصية كسب عطفه كسب فعل من حسن المكلف وساطة لئلا ادنى فسد وان حفي

كتاب
 ١٤١٥
 ١٤١٦

كتاب
 ١٤١٥
 ١٤١٦

كتاب
 ١٤١٥
 ١٤١٦

سها او اللزوم هو الخارج المحمول الذي قد تقرر في موضعنا ان لازم قسما محمول وغير محمول
 كل يوم الاضواء لطلوع الشمس وظهر ما ذكرنا من الاول ان كلام المصنف ليس مع الفرة
 الاولى فادرج به الاعراض الاول ان الحكم الوصفي مائة للكل في فادرج به الاعراض
 ان الثالث ان المراد بقوله لان المفهوم من الحكم الوصفي ان ليس بمصير الحكم الوصفي او قد
 عرف سابقا كلامنا بل بياننا للامور في الحكم لسان البيان سها ولذا قال المفهوم من
 الحكم الوصفي والمفهوم من الكل في الحكم الوصفي وهو مفهوم الكل في فادرج
 به السامح وظهر انه لو قال المفهوم من الخطاب معلق شي سى لم يحسن بل لم يحسن ان يكون
 المعنى وكل فاسأل فانه وصق وبالقبول صق **قال** ذكر في بعض المحطات ان الحكم **او** عرف
 صاحب المنهاج اولا الفقه بالعرف المذكور ثم اورد اعتراضا عليه مع جوابه من ذلك المعنى
 عليه ثم قال ولا بد للاصول من تصور الاحكام ليتمكن من اثباتها ونفيها لا اقوم رتباه على مقتضى
 وسبعة كتب اما المقدم في الاحكام ومتعلقاتها وفيها بابان الاول في تعريف الحكم خطاب الله
 او من السامع بوجه ان الحكم انما هو الشرعي المعهود بمعنى انه ليس الحكم المذكور في
 تعريف الفقه بل لا معنى قوله من تصور الاحكام او قوله في نظام انما شرعه ويدل على ذلك ما روي
 الاول بصرح المحققين من شرا ان الموقف هو الحكم الشرعي ان راق لو كان المذكور في العرف
 لا وسط سها بالامور الاضائية الثالث لزوم قول كلامه حيث قال ولا بد للاصول من تصور
 الاحكام ليتمكن من اثباتها ونفيها فتاوى با على الصورة ان المقصود من التعريف بيان
 المحمولات التي هي الاحكام الشرعية لا بيان قيد في العرف فزير ما قيل اولا ان بعض العلماء
 الشافعية لما عرف اصول الفقه في بعض مصنفات قد عرفت ذلك لابل الفقه اقالا ايا والعرف بقوله
 العلم بالاحكام الشرعية اورد وعقب ذلك قوله ولا بد للاصول من تصور الاحكام ليتمكن
 من اثباتها ونفيها وحصل هذا الكلام فزير الى براه النكت يعرف الحكم بوجه خطاب الله
 المعلق بافعال المكلفين فسياق كلامه دليل واضح على ان الحكم الماخوذ في تعريف الفقه عند
 هو الحكم الموقوف بالخطاب المذكور وقول المصنف روجه انه روجه لما عرفت الفقه بالعلم بالاحكام الشرعية
 وهو يعرف الحكم وتوقف الشرع عليه جار على سنن كلامه اذ هو بصدد نقل كلامه وثانيا ان الكلام

اطلاق لفظ الحكم في كلام هذا المصنف وانما هو في تعريف الفقه بالعلم بالاحكام الشرعية
 اذ دليل واضح على ان اصل الخطاب المعلق بافعال المكلفين انما هو في لفظ الحكم الماخوذ في تعريف
 الفقه وهو من الاشياء وكلام المصنف اذ ادعى له وجوده فيهما ط لفظا مل فاسأل **قال**
 المصنف ان كان هذا تعريف الحكم **او** يعني ان المصنف قال في حاشيته على التوضيح مائة ، على
 ما فهم ان هذا تعريف الحكم الماخوذ في تعريف الفقه عند بعض الاشياء وكلمة الشرع عند
 البعض الاخر منهم اذ كان هذا تعريف الحكم اي الحكم المصطلح في الشرع في تعريف الفقه ما هو
 على الشرع فكيف قد افندنا في جواب الالمان وكوه او هو محل على معنى ماورد به خطاب الشارع
 لم نجد معنى راد على الحكم المفسر بكتاب الله تعالى اذ كان تعريف الحكم الشرعي في الشرع في
 ولهم الحكم الشرعي الذي جعل في النصوص مع وصفه جمعا له ماورد به خطاب الشارع لا ماورد
 على الشرع لان المحدث الذي هو الحكم الشرعي في كل موضع من المحدث الذي هو خطاب الله تعالى
 الحديث وجوب الالمان مع لزوم هذا لثباته ولذا اي حين اذ قد بالشرع في معنى الموقوف على
 الشرع لعدم توقف وجوب الالمان على الشرع كما سبق **قال** فالحكم على هذا المعنى اذ اورد الى
او يعني ان الحكم المذكور في تعريف الفقه على تقدير ان يكون الموقوف المذكور في تعريف الحكم الشرعي
 اسنادا امر الى لفظ الخطاب الله المعلق اذ لا يورد ذكره لكان ذكر الشرع في تعريف الفقه
 مكررا لما سبق ان الشرع في قولهم الحكم الشرعي على تقدير ان يكون خطاب الله الى لفظه بوجه
 الحكم الشرعي ماورد به خطاب الشارع تكرارا بالضرورة لانها من الحكم اذ لا يمكن ان يرد
 بالشرع عند المداق صفه للاحكام توقف على الشرع لان الموقوف في تعريف الحكم الشرعي
 ما قيل اذ كان الحكم الماخوذ في تعريف الفقه على الخطاب المذكور كان الشرعي اذ اقل في مفهوم
 الحكم الماخوذ في تعريف الفقه هذا الشرع في الداهل في مفهومه بوجه خطاب الشارع
 ود الاشارة في تعريف الشرع المذكور في تعريف الفقه مائة معنى الموقوف على الشرع ولا يلزم التكرار
قال والعرف ، مطلقا على ما ثبت بالخطاب **او** اذ المصنف من هذا الكلام التوطيد لا يرد
 الاعتراض وما كان المتبادر من طامر كلام المصنف لم يكن استعمال الفقه الحكم فيما ثبت بالخطاب
 بطريق الخارج به بان المراد من الحكم في اصطلاح الفقه ، حقيقة في الناس بالخطاب في لسان محاربا

فاد
 لفظ الحكم الماخوذ في تعريف
 اريد هو الحكم الموقوف
 مكررا لشرع في معنى
 وورد به خطاب الشارع

في تعريف الحكم الشرعي

لغوا اي حار الفرو ودر الاستا وفانه سمي حار الفرو يا سواء كان شرعا او عرفيا او اصطلاحا
 كما نرى في مباحث الحسنة والحار وانما حكم كونه حارا لغويا لان المصدر ومواكف اطلاق على المصدر
 ومواكف الحكم به فان المراد بالمفعول ههنا ان الفعل مترتب عليه كالمفعول فانه انما الحكم مترتب عليه
فان اشار الى اعترافنا على كون الحكم مع الكوارع **النفق** **اول** حاصل الاعراض الاول
 لم يرد ان يرد بالحيث لان الحكم صفة فعل المكلف والخطاب الموقوف صفة استهتار كونه
 كلاما وصفنا بما يتبينان بلامرية وحاصل الجواب الاول عنه منع الجواب الى الواقع و
 الاستعمال وحاصل انه تسليم نظر الى الواقع ومنعها نظر الى الاستعمال في على السامع
 وحاصل الثاني منعها نظر الى الواقع ما على الاكاد بالارادة منع كونه الحكم صفة فعل المكلف
 وتوصي على فعل عنه استهتار ان الحكم الذي هو خطاب استهتار له يعلق بجانبه لان
 الخطاب يوصف الكلام هو الغير فان اعتبر من جانب الفاعل يقال لا كالمعروف وان اعتبر من جانب
 المفعول وهو فعل المكلف يقال له الوجوب فانكم شئ واحد موضع له يعلقان بوصف هذا الاستهتار
 تارة ويذكر لغيري قال لا يجب والوجوب متحدان في الموصوف الذي يتوحد به وهذا معنى قوله
 بما متحد لغيري بالاداة محققان بالاعتبار فان حصل الاحاطة من قول الفعل والوجوب من قول
 الاعمال والمقوله متباينتان واما واعتبارا قلنا وذكر في الامور كحسنة والكلام مثبت في
 الاعتبار ولذا بين اولنا اننا صفة للفعل من القول ثم حكم بالاكتفاء بالاداة واعتراض
 عليه بانه لا سقي ح فرق بين الحكم وويله لانه نفس قول الفعل واحتمل ان الحكم هو القول
 النفساني المتأثر بعينه المصدر والاداة هو القول للفعل المتأثر بعينه المفعول واعلم
 ان صفة كونه حارا الحسنة مصدر الحلة والدر كانه صفة فيها الرو على ان سبب صفة الظهور
 القول في الشفا بان التاثير والتاثر واحد بالاداة متغاير بالاعتبار حيث حكم بان التعليم
 والتعليم والتاثير والتاثر واحد بالاداة متغاير بالاعتبار فثبت على الاول
 ان المقصود من الحكم المصطلح **اول** اعلم ان الاشياء انا او روي الحكم في كتبهم لاستعماله
 الاصول من الاحكام كونه فيها من المبادي والصوره ولذا قال صاحب المنهاج ولا بد للاصول
 من معرفة الاحكام لتعلم من آياتها ونفها وقال ابن الحاصر واما استدلال من الكلام والورد

المعروف

والورد والاحكام وقال شارحه المحقق ولما الاحكام فاما او تصور فلان المقصود انما يتبين
 في الاصول او اقلنا الاول للوجوب في البعد او اقلنا الوتر واجب ولا شك انما يتبين او يتبين انما هو
 من انما خطاب لا هو نفسه ثم كثر الدالون الحكم ليد الغرض بعد ما عرفوه بعد البعد وبقوا
 عن المعقولة الاعراض الاول من الاعراضات السابقة اجابوا عنه تسليم قدم الحكم كما نقل عنهم
 الشايع نعم استهتار الطلوع والظهور الاعراض عليهم والخالفه منهم باهم قد ما ذكرنا
 الحكم ليد الغرض كيدهم نعم توهم اياه باططاب التذم كما اعترضوا به في الجواب عن اعراض
 المعقولة في نظر صنف كل من الاجابة العلة المذكورة ههنا اما الاول فلان فيه اعترافا بنفسه
 الجواب الاول المقبول عندهم فان مع هذا بطل ذكره ونرى ذلك بطل هذا واما الثاني فلا يلزم
 اراد ان اطلاق الحكم على الوجوب وذكره شامخ نظر الى الاصطلاح فلانم وذكر كيد وقد صرحوا
 بانه صفة فيها بالمرأى والمقصود بالبيان ذلك فقط وان ادوا انه كيد بالمرأى الى الاصل
 المقبول عندهم كيد لا يندم ولا يضرنا واما الثاني فلان فيه تسليم كونه الحكم نفس خطاب استهتار
 وقد عرفت انه لا سبب الغرض والاتحاد بالاداة الذي ذكره على تقدير صحة لا يندل ان الغرض
 للحكم في الاصول انما هو كونه صفة لفعل المكلف لتسبب الغرض عاتية ان لا يكون حقيقة ولا ضمنية
 او لا دخل لها في المقصود فكيف يمتنع على التعارض بالاعتبار فلا يندل الاتحاد بالاداة وانما
 ان ادوا بقوله وليس للفعل من صفة بغيرها حقيقة كانه او اعتبارا فلا يندل ذلك قوله فان القول
 ليس بمتعلق به صفة لتعلق بالمعروف قلنا وذكر لا يمتنع عدم اتصال المعقولة فان من السن ان
 الوجوب صفة لفعل مع عدم لانه عيان عن لروم وجوده كيد لم يوجد بانم المكلف ولما ارادوا
 به ان ليس له من صفة صفة كونه كيد لا يندل ان المقصود ثم كونه صفة اعتبارا كما سبق ان
 وهذا السؤال لا ساقى على مدبر من عرف الحكم مد الغرض **اول** يعني في السؤال عدم الاتساق
 وروى على مدبر الشافعية لانه انما روي العرفا بانها في فعل الصبي بالحكم الشرعي وبكونه العرف
 والنسب ومن الاحكام الشرعية وليس كذلك اما الاول فلانم مصرحون بان الحكم بالنسب الى
 الصبي الا وجوب اداء الحق من ماله وذكر الوجوب ليس على الصبي بل على الولي ثم لا يخفى
 اي بعد ما علم ان الحكم لفعل الصبي شرعا علم بالنسب ههنا الا ان الحق ماله او ماله وطاهر ان

انتم ادع في
 الاثم

في قوله لا يندل ان المقصود
 كونه صفة اعتبارا

منها لا يدخل في تعريف الحكم ولنزاعيم العباد ومقام المكلفين لا ينافي، يعلق الخطاب بالافعال لا يعلق
 الحق بالاداء او الحال لا يعلق بعلق الخطاب بتعلق الحق بها تعلقه بالافعال لا بالمال لان منشا الغفلة
 عن معنى قوله ثم لا كفى كما لا كفى فان دفع به المصداق بان يعلق الحق بالالصبي او وقت
 حكم شرعي واداء، الاول حكم لغزير عليه واما ان كان مقتضى الحكم ان الصبي والصبي ليس من
 الاحكام الشرعية لان الصبي عبارة عن كونه العقل الحائي به موافقا لما ورد به خطاب الشارع و
 الفساد عبارة عن كونه محال له وطامر انها لا تعرف بالشرع بل بالعقل فكون السمع مصليا
 او تارك للصلاة واداء لم يكن الصبي من الاحكام الشرعية لم يكن جازا للسمع منها ايضا لان معنى ان
 صوته واما معنى كونه صوته مندوبه لولم يزل الاول ما ورد بان يحرمه على الصلوة ويأمر بها فخرج
 ايضا الى فعل الاول فان دفع ببيان هذا الوجه وهو المحذور ولا مانع من جواز صوته وصحة
 اسلامه وصلوته وكونها مندوبه وبأنه دفع ايضا بما ذكره سوى كونها مندوبه اما الاول فخط
 واما ان كان الظاهر المراد بكونه الحائي به موافقا لما ورد به الشرع او محال له كونه كذا فانظر
 الى الاتي للفعل وذلك لا يصح في حق الصبي اذ لم يرد بفعله خطاب الشارع كما عرفت الوجه الاول
 ولعل هذا هو السبب في تأخير الشارع في اجابة الكواب عن الرد او لا عن جواب الوردنا
 وممن احاث الاول لزم الا انه قد صرح في الاحكام بان الصبي والفساد والبطلان من
 الاحكام الوضعية فكيف لا يكون من الاحكام الشرعية فان قيل قد دفع ان الحاجر
 مانها امور عقلية لزم الصبي اما كونه العقل مسقطا للفتنة واما موافقا لشرع والبطلان
 والفساد وفسادها قلت ما ذكره مختص به العبادات وفسادها وكلامنا في الخطا ومع
 ذلك ليس من جميع كاشا لانه المحقق لا يرد ووجه امر الشارع بالصلوة بالقيم يحتاج في
 كونها صحيحة او غير صحيحة معنى كونها مسقطا للفتنة، او لا الى توقف من الشارع لان بعضها
 لا سقط الفتنة، كصلوة المقيم وفاقد الطهور من الخبث واللاعي المني الذي
 يحى له نصير ان في تأخير طامير وكجس فاحلف بحرها والمصير المصير بحرها ونصير
 المسافر في مسقطه كصلوة المقيم والعاجز عن استعمال الماء للبرد ولا يعرف ذلك في العقل
 ان فيما ذكره حلق الاصطلاح فان كونه الصبي والفساد عبارة تير عباد كذا انما هو مندوب

مد سبب المكلفين واما مدبر الفتنة من المشايخ فلو ان الصبي كونه العقل مسقطا للفتنة
 بخلافه صوابه في كتبهم وقد عرفت لزم ان شرعي وان لم يكن الاول كذا انما انما انما انما
 من قوله كونه العقل مسقطا او تارك للصلاة انها ايضا تعرفان بالعقل وليس كذا لانها
 يعرفان بالحس ويمكن ان يدفع بانها ايضا تعرفان بالعقل كذا بواسطة الحس الرابع ان
 الصبي والفساد في العبادات عرفهما في المعاملات او في الاول ما قد عرفت على الخلاف
 في الثاني عبارة ان عن ترتيب الاثر المظن منها عليها وعدمه فلا يصح قوله ومعنى جوار البصيرة
 لانه مبني على اللحاظ كما عرفت في تقريره الحاشي ان الصبي ثابت على صوته ولا يعاقب على تركها
 كما نقرر عندنا في الوجه للتوجيه السادس ان التوجيه الذي ذكره مما لا يدل على كون صلوة
 مندوبه باحدى الدلالات المتقدمة فكيف يمكن معناه وذكره الكواب عنها موقوف على مقدمتين
 الاولى لزم الوجوب في الذنب كما انها يشترطان بالشرع كذا كل شئان بامر غيره كذا في الاول
 والمولى وكذا من اوجبه الشارع طاعة الثاني ان الصبي المبرور ان لم يكن اسما للغير فخط
 الشارع كما قال الامام في الاحكام ان الصبي المبرور ان كان عاقل لا يلزمه غير المبرور ان
 ايضا غير قائم على الكمال ما عرفت كمال العقل من وجوه اسما كذا كونه مكنتا للحاظا مكنتا لغيره
 ومن وجوه الرسول الصادق المبلغ عن اسما وغير ذلك ما توقف عليه مقتضى التكليف كذا
 اسما للغير خطاب الذي كما قال في ايضا ان الامر بصلوة المبرور من جهة الشارع وانما يكون من جهة
 الولي لقوله عزم مروه بالصلوة ومع اسما، سبع وكونه لا يعرف الولي ولا علم خطاب كذا
 خطاب الشارع على ما تقدم الى هذا الكلام او اعرف المدة متعرفة ان كونه الصبي مبرا على فعله
 وكذا فعله مندوبا لا يفتى من فيها كونه ما ورد من فعل الشارع اسما، بل يجوز كل منهما بامر
 الولي كما عرفت من قبل الشارع وكذا قال في كونه مندوبه كونه مندوبه من قبل الولي
 لا الشارع اسما، فلا يكون من الاحكام الشرعية فان دفع الاسما لان فان لم يحصل الامر ففتنة
 الوجوب كما نقرر فسنفي لزم كذا في الولي لزم امر الصبي بصلوة المبرور وكذا في الصبي
 الصلوة فتنفي ان الولي الواجب الطاعة بالشرع فتنفي الامر فتنفي في الذنب ايضا عند الشافعي
 كما سبقت في موضع لزم اسما فلا اسما في حال الثاني لزم السور غير مساو الحكم الثاني بالفتن

في سبب المكلفين
 في سبب المكلفين
 في سبب المكلفين

وراوهم با استمر ما استمر في ر من المحدثين لان كلامنا من الضرورة والاستدلال انما هو
 بالنظر اليهم فلا غير ما لا يستتار في غير زمانهم فمن لم يدرك ما ذكرنا حتى شنع على الشارح و
 قصر الاصطلاح على الامام فقد قصر عن درك الحق ونيل ارامه وسجل على نفسه بالغباء
 والغفلة والحرمان بالمره عن الدرايه والدرايه **قال** بان اراد بالاطكام اما الكل وهو ربط
 لانه مندرج في القسم الرابع لانه داخل تحت المطلق او المطلق ليس بقدر من ان لا يعلم
 احكامها فربما جازاها **او** ان لا يعلم حكم كل حاوذه معينه من عرسيات الواوذه بان الواوذه
 او الحزمه او غير ذلك لانه وان تاسمت في بعضها كما تسبق كنه من الكثره حيث لا معنى لها القوة
 البشرية ولا كنهه فصليا اي لا يعلم حكم كل حاوذه حرمه من عرسيات مثلا تنوع من الواوذه
 وحكم كل حاوذه حرمه من عرسيات في اكر التويع منها باذ الوجوب او الحزمه او غيرهما لانه موقوف
 على ان يعلم بكم الانواع الجامعة للاداء ولا وجود لها كنهه يمكن كنهه لان الواوذه من
 الاصطلاح كنهه لا تدخل تحت الضبط والمضبط فلا يحصل بكم الانواع بالضرورة **قال** واما الثاني
 فلان الكل محمول الكنهه **او** يعني ان كنهه الكل محموله كما عرفت انه لا يحاط ولا يدخل تحت الضبط
 ولا يسكن ان الحمل بكمه الكل لهذا الوجه يستلزم الحمل بكمه الكسور الحضا في الله من الصفه
 وغيره بالضرورة ولم يذكر هذا الوجه صرحا انما لا على السبق وهذا اي باستلزامه
 كنهه الكل جهاله كنهه الكسور الحضا في الله يظهر انه لا يصح ان يراد اكثر الاطكام لانه عيان
 عما فوق الصفه وسواء محمول لانه انما يعلم عينه او اعلم الكل بان يوجد باللفظ ويدخل
 تحت الضبط والحصر بوجه من الوجوه المعينه والاطكام ليست كنهه كنهه كنهه فاضمحل
 ان الحمل بصفه الصفه لا يستلزم الحمل باكثر الشئ كما في مقدار حظه جعلنا صهيون بالبحر
 فاننا لا نعلم لمر هذا القسم نصفه بالتعيين وربما نعلم حرفا لمر هذا القسم اكثر وكل لان ما ذكره
 موجود داخل تحت الضبط بالحس بخلاف ما نحن فيه من الاطكام فكون فيها صهيون عليها
 قبا سامع الفارق **قال** ويهناحي ويهناحي من الاطكام **او** كما صمد ان جعل كل الاطكام
 متبا للكل واحدنا غير صحيح او موقوف كل الاطكام موقوف كل واحد وبالعكس في الاطكام يعتبر في الاطكام
 ضوابط عامه لبا ودر الثانيه والموجود لا يتغير لمر كنهه كنهه كنهه فان ادعى الحصر فيكون سها

قبل منها قسم في محمل وسولير
 سوا بعض معين ليس مستعينه
 الى الكل العشره والمايه مثلا
 موقوفه

سها والترتم ان تعرف جميع الاطكام اعم من موقوف كل واحد او البعض فقط لعدم سها
 لا شاي وكل ولا يصح لعقل عدم ارادته بجزاير لا تناسي في نفس الامر وحصل المصروف في
 البعض المذكور فان حصل لا وجه لا تراهم الحصر لكن لا تنظر ارادته بكونه اعم العموم المصطلح
 متى قوله بعد فيه ولا يراد كل واحد بعينه لان الخاص ينشئ باسقاء العام وان اراد به
 الشمول لعدم سها في الحروف لا يثبت فيها فلفظ المراد الاول ولا عني كلامه لان الخاص
 وان كان سفي باسقاء العام لكن ارادته الخاص لا سفي باسقاء اراء العام والمسمى منها
 موارد العام لا سفي **قال** والطاذه ارادها **او** ارادها جوار عن البحث بانها المتباينه
 من الكل وبين كل واحد يصح العقل سها الا ان في قوله صحت على ان كنهه ويوان
 التعليل من لا دخل لها في بعض مد من المعنيين اما الاول فلان الواوذه المتباينه
 غير متباينه يعني انها لا تدخل تحت الضبط والمضبط فوجه الاطكام الحاصه الى الثانيه
 واما الثاني فلان الوقوع والوصول في الوجود على الفصل ليس لان في ثبوت لا ادري جواز
 ان سها بالنظر الى الاطكام المفروضة الوقوع فلو قال والطاذه قصد بالكل مجموع الاطكام
 سواء كانت الحاضه والائنه فقط وكل واحد بالصفه الموقوفه من المحدثه سواء ولا
 حيث على علم بوجه علمه شئ **قال** ولما اجاب عن الخاص بان المراد **او** اراد بان
 ان قول المصنف ولا التيهو للكل اما لو على ان الخاص بكمه لوج في اننا تعريه الى المصنف
 في عبارته تسا مثلا لان المفهوم منها لمر هذا ان الخاص بالاطكام التيهو وليس كذلك
 بل اراد بها المجموع واراد بالعلم بالمجموع التيهو لذلك وقوله وحاشا التيهو بكونه المستحضر
 اما اشاره الى ان قول المصنف ولا يراد بان يكون كنهه اما في تفسيره ان الخاص التيهو
 بما ذكر من وجوه اربعه اجاب الشارح عن كل منها بمر هذا الاول والاربعه المراد الاول فبان
 معنى التيهو او كان ما ذكره الشارح واعترف به يكون سفي كنهه عدم يتبين موقوف بعض
 الاطكام لبعض العقول موقوفه موقوفه موقوفه بالمعنى المذكور في هذا المذكر ان في بعض
 لا يراد صليا ان السند اما الاول فلان معارض الاول لا سفي الحمل باكم كما ذكره الشارح
 في كنهه المعارضه والترجمه انه كونه كنهه المعارض من غير ترجيح على سواها الى الصفه او لا

م

في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

ما يقع من ذلك والكمية هو التوقير وجل الدلائل غير العدم ولا لزوم اجتماع المقصود
 او ارضاء هذا الحكم كما لا يلزم شي من ذلك عند عدم شي من الدلائل واما ان كان
 الملازم او لم يزل يده الحقيق فعدمه يسر معرفة بعض الاحكام عند ذلك كما نفع كذا
 يكون منافيا للتصور بالجمع المذكور واما قوله او فاعراضه الوهم العقل في وسط قوله او
 الخطا في الاحتمال ولا كلام في ذلك وانما في بيان استعمال العلم في الحكم وان كان
 شائعا لكنه اذا اطلق ولم يذكره متعلق ولم يقدح حتى او ذكر او قدح بعين معنى
 الاذن ان التحصيل ان المعنى الحقيقي للعلم هو الاذن ولذا المعنى متعلق هو العلم
 وله تابع في الحصول يكون ذلك المتابع وسبب العلم في البقاء هو الملكة وقد اطلق لفظ
 العلم على كل منها اما حقيقة عرفه او اصطلاحيا او مجازا مشهورا فادكره في بعض المتعلق
 مجازا راحة كل من الملكة كسب العلم واما اذا قرن بذكر المتعلق فمعنى الاول قال فيسئل
 سبب ان الملكة لا تترادف بالعلم لكن لم لا يجوز ان تترادف بالعلم كما لا كلام مجازا بطريق الظاهر
 اسم السبب على السبب بطر الى الحروف او العكس بطر الى البقاء فلهذا لان المجاز لا بد من
 قرينة عن المعنى الحقيقي وتخرج المجازي ومنها لا وجود له ولا اقل بالحصر لا لال لفظ عليه
 اصطلاحا فيسئل قد يمنع من هذا ايراد المعنى القريب من العلم بالاعطام وقد يقال فيما
 اجتناره من التوفيق ملكة الاستسباط بما لا يوافق فيه من غير ما هو في اولها
 علينا منها فوارده عليه ثم والرفع الرفع يلحق الاوجه ان وافق ملكة الاستسباط على
 ما ذكره الشك في ملكة استنباط الفروع القياسية من كل الاحكام فان ذلك من ملكة استنباط
 حكم كل من العلم من اولها احترا ان يراف بالاعطام البعض ولا فساد منها لانها
 ليست بغير بل شرط كون العلم بالاعطام المذكور فيها كما سبقت قد يروى ولا يمكن من الفاضل
 في يعرف مختصا للفق كذا فيصير معلوما **قال** يعني ان المقصود كما في نفس واليوسف
 المقول عن الشك في عدم تبين المراء من حيث لم يصبط به معلوما احترا في
 ضابطها فان الاحكام التي قد ظهر نزول الوحي بها والتي انعقد الاجماع عليها امور معلومة
 مصبوظة وقد جعل الفق عيان عنها فانه شرط اقرار الملكة كما سبقت وهو لا يحج المعلوم

التوضيح

المذكورة في هذا الاستنباط

المعلومات عن الانصبة **قال** الا انه يدل على انه اذا ظهر نزول الوحي **الاول** من الصور مثبتة
 على فرض محض لانها محتملة عاقبة لان الملكة انما تحصل من ادراك فئات الاحكام ومن
 بعد لفرق كسوتها في سائر الملكات والتوفيق انما هو بالسطر الى الافراد والواقعة او الملكة
 فلا يلحق على الشك ان يعترض عليها مثل الحصر واما الجواب عنه بان الكل في قوله بكل
 الاحكام مراد به جميع الاحكام ومسمى جمع محلا باللام فيراد به الاستواء المعنى لشمول
 الواحد ايضا فظاهر المظان لان سورة الواحد ليس حال افراد بل حال وجوده في حصر
 الكل ولذا لم يخصص الجمع المستغرق الى الواحد كما حققه الشارح في قوله في المظان
قال احترا عن نزول الوحي ولم يبلغ **قال** يعني لم يصل ذلك الوحي الى المحدث فان ذلك
 لا يقدح في احتراؤه او ليس من شرط القياس معرفة ذلك الوحي اما لو ابلغ اليه بعد ما اجتهد
 في فهم الرصد الله او اخالفه ولذا اتبع كثير من المحدثين انهم رجعوا عن اجتهادهم بعد ما بلغ
 اليهم الحد **قال** اي العلم بما ذكره شرط كونه مقرونا بملكه استنباط **الاول** يعني ان كثير
 الفق عيان عن العلم بما ذكره شرط كونه مقرونا بملكه استنباط **الاول** يعني ان كثير
 عوض عن المصداق وهو ما الفروع القياسية او الاحكام الاحتمالية مطلقا في الاول فظهر
 ضميرها راجعا الى الاحكام فانها لما كانت منصوفا اذ منها الاحكام القياسية سمي عليها وعلى
 انما الى الاول فان الاحكام انما توجد منها الاول او الثاني لان الظاهر ان المراد بظهور نزول الوحي
 بها فتم المحدثا بما عاها بالعبان او الاشياء او الدلائل او الاقضية سواء كان الوحي من
 اقسام الظهور او الخفاء فلا يفتق الا الاحكام القياسية ويحتل لمراد به اياما من انفسهم
 الطائفة الدلائل على المراد فبقي مع الاحكام القياسية بمراد الاحكام الاحتمالية المستنبطة
 من المصنوع بطريق الاحتمال **قال** فان لم يسل المسائل القياسية **الاول** السؤل بوجه لان قوله التي
 قد ظهر نزول الوحي بها مع ملاحظة ما قرر ان القياس مظهر لا مثبت بمعنى ان يكون المسائل
 القياسية ما ظهر نزول الوحي بها وكذا هو الحال للظهور لما كان ظاهرا لا يمكن تعيينه
 وفي السؤل المصير الى ذكره او لا والفقيد يكونه لا توسط القياس قوله لان الواضح فان
 ظهور المحدث السابق انما هو بطريق الظن وهو لا يجب ان يطابق الواقع **قال** ثم منها الجاش

قد ظهر نزول الوحي بها مع ملاحظة ما قرر ان القياس مظهر لا مثبت بمعنى ان يكون المسائل
 القياسية ما ظهر نزول الوحي بها وكذا هو الحال للظهور لما كان ظاهرا لا يمكن تعيينه

قد ظهر نزول الوحي بها مع ملاحظة ما قرر ان القياس مظهر لا مثبت بمعنى ان يكون المسائل
 القياسية ما ظهر نزول الوحي بها وكذا هو الحال للظهور لما كان ظاهرا لا يمكن تعيينه

الاول ان المقصود بتوفيق الفقه الصلح **او** الجواب عن الاول انه ان اراد بالخصوص والتعني
 الشخصي فلا يتم ذلك بل كل علم من العلوم المدونة كذا في ضمن افرادها يعلمه على قوله
 ان اسماء العلوم اطلاقا حسبها وان اراد النوعي سلمنا. لكنه لا يحال في ما نصيب الى المصير من
 القول بانه اسم للعلم كقولنا بحسب اللبام والاعصار فاما ضروري لا بد من الاعتراف
 به فان بعض الفقهاء رصده ان الله عليهم ليعلمين كان فقهاء في وقت نزل بعض الاحكام بعد
 كما ذكره المصنف فكل علم فقهيا بالضرورة. وهذا يدل على بعض لغيره وعلمه بتبدل علمه الى الزيادة
 واذا انتسخ بعض منها وعلمه بتبدل علمه الى النقصان بخروج بعض الاحكام عن المشروعية
 وكل ذلك معروف لا سكر وشبهة ولا يستلزم **واما** القول في حاصله ان المصنف اعترف في الشرع
 ان علم المسائل الاجتهادية مستقر في زمن الرسول لعدم الاختراع في زمانه ان يريد
 بالتوفيق العلم بما ظهر من قول الوحي. فلو ان لم يكن اجماعا وبقا بالاعتقاد على الاجماع ان
 كان وشك في التوفيق بعد ذلك انه لا بعد له لان شدة كبح الاختلاف في زمن الرسول
 عليه السلام وعدم الاجماع اللاحق تسوغ ادراكه ذلك المعنى بلا استبعاد وانه الهادي الى
 الرشاد **واما** القول الثالث في حمله المراد بالعلم المسائل والاحكام المدونة بالضرورة
 وليس كذلك بل المراد بالعلم الفقه والاجتهاد كما اعترفه الشارع حيث قال لا يفتي في الفقه
 والاجتهاد فموجبات الاحكام القياسية من الفقه بعد المصنف ضروري كما سبق فلا معنى لوجه الى
 بطلان قوله اللهم الا ان يقال كما لا يخفى **واما** القول الرابع في جواب منع المصنف المراد بظهور المجتهد
 نفسه كمن لا يتوسط القياس فيظهر من جملة ما ذكرنا من المقال ان هذا التوفيق قاله
 الاستكمال والاحتلال واعلم ان قول المصنف لم يعلم الى قوله قد لا يعلم الفقه كلام
 مسوق لبيان قوله قد ظهر نزول الوحي بها قوله والصلابة الى قوله على المستطاب من كلام
 لم يستأنف لسان قوله مع ملكه الاستنباط **واما** القول الخامس في ان الفقه ظني فلم اطلق لفظ
 العلم عليه **واما** حاصل السؤال ان توفيق الفقه بالمعنى التوفيق لمعنى ما لا يخفى والاعلم بان
 الظن لا يلائم الاحتياط والظن كماله وحاصله الجواب الاول منع كبر الفقه ظني
 وقد اجابنا ان الله تعالى لا يوجب الاول منها صعبا كقوله ان الاحكام الشرعية مجرودة عن

عن الفقه المعروف فكيف لا يشوبه الغبار **واما** القول الثاني في ان الفقه والاجماع من جنسهما
 بعيدان القطع وان كانا قد لا يفيدان لغرض ليس بشي لان الكلام ليس منهما من جنسهما
 وحاصل الجواب انك سلم كبر الفقه ظني ومنع بانه للعلم المدونة منها فانه مشترك لفظا
 بين ما ذكره وبين المطلق الشامل للظن لم لا يكون ان يكونا او من حيث هو انك وحاصل الجواب
 انك سلمت التماسين وتصح التوفيق بحمل مطلق العلم غير مطلق الظن وقرره المصنف بطريق
 حكم على الاول بان صحة علمه على مذهب المصنف ومن انك بطريق من الشارع الاول بالعلم
 ان تكون الفقه عبارة عن العلم بوجوب العمل بالاحكام والله بانه يستلزم ان يكون الثاني
 بالنظر الى الدليل الظني وان لم يعلم بنبوته في الواقع وطعنا والحال انك تعلم ان الثاني بالقطع
 ما لا يحتمل عدم النبوت في الواقع وفي كل من كلامي المصنف والشارع كذا في كلام المصنف
 فلما قد عرفت ان الحكم اعم مما هو ظاهرا في الواقع او في اعتقاد المجتهد واللام يصح قوله
 الفقه بالعلم بالاحكام الشرعية ثم توفيق الحكم ككتاب الله في الاجتهاد مذهب المصنف فالمراد بنبوت
 الحكم في علم الله اعم من نبوته في الواقع وسواء فيه عند المجتهد والفرق بين هذا وبين
 مذهب المصنف ان كل مجتهد حصل عند حكم حرم على هذا القول بان حكم الله لا يلائم ما لا
 من راي مجتهدا فمنا على قولهم وجه الحق عندهم في المصنف يقولون ان كلامه حكمه في
 الواقع منا على قولهم بعده الحق عندهم منا على كلام الشارع فلان حاصل اعتراضه على
 الاول ان ذلك الاجماع لما كان قطعا جزم المجتهد بمقتضا وافضا. طنه بوساطة ذلك الحزم الى
 العلم بوجوب العمل بالاحكام لا العلم بالاحكام انفسها والمقصود هو انك وبوجه واد
 لان معنى وجوب العمل بوجوب الظن انه يجب عليه الحزم بوجوب الامار على وجهه ووجه
 ما دلل الامار على حرمته وسلكه فان الشارع جعل طنه من طه بالاحكام وعندها كما جعل
 الفاظ العقود مثلا علامه عليها واسبابا لنبوتها فحق طنه بالوجوب ان علم قطعا بنبوت
 ما ينطبق اجماعا بل ضرورة من الدين فكذا انفس به طه الى العلم بالاحكام انفسها ووجب
 عليه العمل بوجوب طه لذلك الجعل وكذا الاعتراض على انك غير وارده لان المراد بالعلم بالاحكام
 ما يتناول الظن ومما حكى المصنف طابق الواقع او لا صرح في صوابه شرح المصنف وبالجملة

بل فيما يشبهها مع قطع النظر
 عن المجتهد

في تفسيره في التوفيق الاول

في قوله بالسطح الى الدليل فان المقدمة الاجماعية تقرر في السباق وقد تقرر في موضع لم يذكر
الطبي عند القطع عند القرآن بانفسه كالأخرى بكون الموت مشرف على الموت وانفسه
اليه صراخ وجنازة وخروج المحدثات على حال منكورة غير معتادة وكون موت مثله فلما
نقطعت هذه وكل الجبر ونعلم بموت الولد نجد ذكر من انفسنا وجدنا ضروريا لاسطر وال
السك ونظير ما ذكرنا من كسوف الكلام ان ليس ما ذكرنا بعض غائبا ما يمكن في هذا المقام
والوحي لرب كان ملوا **اول** هل معنى كون الوحي متلوا ان يظهر ما هو مكتوب في اللوح المحفوظ
ومتعقده لا يجوز لجبريل ولا للرسول عليهما السلام ولا لغيرهما تغييره وتبدله بانفسه
فانما يكونه محو او تحدي به وقيل معناه ان يتعلق بتلاوته الاحكام كوجوبها في الصلوة
وعرضها في بعض الاحوال وكونه كل وقيل معناه تلاوة جبريل على الرسول عليهما السلام
تلاوة الرسول عليه السلام على الآلة **والا** فالسنة **اول** اي وان لم يكن الوحي متلوا
سواء كان لفظا او لا فدل على فعل الرسول ونزوله كما هو في قوله الآتي والافان
مناول لكل لان معناه ان لم يتعلق بنظم الاجاز فان عدم يتعلق بالاعمال فاعلم ان
ان يكونه علم او لا والوحي في الاول **اول** **روا** ما شرع من قبلنا والاعمال في قول
الصالحين **اول** **روا** ما شرع من قبلنا فمقتضاها راجع الى الحكم اذا قصد الله تعالى الحكم
وبعضها الى السنة اذ قصد الرسول عليه السلام ملائكة فان تلك الشرايع انما تلومنا اذا
قصدنا الله تعالى او رسوله ملائكة كما ياتي في موضع لربنا الله تعالى واما التعامل
فراجع الى الاجماع والاقول الصالحين في السنة لان الطاهر في السماع وقد قال عليه السلام
بايم اقد يتم استدسيم قوله ويذكر كالتحوي والعمل بالظواهر والافان لا يقتضي
والترفع لطيف العلي فانها ايضا راجعة الى احدى **والا** وكذا المعقول نوع استدلال
يا صديقا الى قوله خرج نذكر في الاحكام **اول** **قال** الآتي في اول القاعدة الثانية
بالدليل الشرعي منقسم الى ما هو صحيح في نفسه وكبح العمل به والى ما ظن انه دليل صحيح وليس هو
كذلك اما القسم الاول فهو قسم اولي وعذرا لا استدلال فامسا منها ثم قال كل واحد من
من هذا النوع هو دليل لظهور حكم الشرعي عندنا وبالاصل فيها الكمال لانه راجع الى قول الله

كما المشرع للاحكام والسنة مخزنة عن قوله تعالى وحكي ومستند الاجماع راجع اليها واما القسم
والاستدلال فما حصله يرجع الى التمسك بمعقول النص والاجماع فانفس والاجماع اصل
والناس والاستدلال نوع راجع اليها بعد الكلام فان اصله صريح بان الاستدلال كالقياس
في الاستدلال ولهذا جعل الاصل الخامس في القياس والسادس في الاستدلال في
السادس من اجل انفسه التمسك به في رجع الاستدلال الى الله قلنا معقول يحصل من ذكر
الصريح الا ان الآتي لما رجع الى الطاهر جعل معقولا ومن نظر الى المعقول يجد فيه
والناس فيما يقتضون مناسبات **والا** **روا** ما شرع من قبلنا فمقتضاها راجع الى الحكم
الاول طلب قاعدة زيات قوله وان كان دافعا للعلم لانه في الطاهر معقولا وعاصلا
الجواب ان السبب على انفس القياس ضعيف في رجع الاصله لا يستأنه على غيره فلو لم يزد
لنعم ودوله في الاصل المطلق الكامل في الاصله واصل السؤال انما ان القياس
بالنظر الى الحكم كالسبب القريب بالنظر الى السبب واتي الاول كالسبب البعيد فكما ان
السبب القريب للنسبة مع كونه سببا عن البعيد اولى باطلاق اسم السبب عليه من البعيد
فكذا القياس اولى باطلاق الاصل عليه من غيره فكيف المرجوح والفقهاء في رجع
الجواب ان قياس القياس على السبب القريب فاما مع الفارق فان السبب القريب هو
المعقولا في قوله فكيف اولى بالسبب والقاسم من سبب ثبت حكم الفروع فضلا عن ان يكون
قريبا لمكون اولى بالاصالة بل فهو مظهر له كما هو المصور **والا** وكذا تصور ذلك في حكم
الامنيات كحقيقة **اول** **روا** ما شرع من قبلنا فمقتضاها راجع الى الحكم
وافادوا بالاولوية والاقدمية وكذا لا يشرع في موضع انما متواطئة لا تصور فيها
المكبر بل هو في وقت لنوع كونه من كونه **والا** **روا** ما شرع من قبلنا فمقتضاها راجع الى الحكم
انما لم يوضع الجواب عن المثال باقسام الكلام لانه يكره ان يقال الدلالة ما فذره في
الكلمة وفي دلالة الخوف على معناه تصور وضعف كونه بالغير وكان المرجوح ضعيفا
والا وقد حارب بان الاجماع مست او ازيد **اول** **روا** ما شرع من قبلنا فمقتضاها راجع الى الحكم
او الآية الخ قوله او خبرا لاصدا والاجماع المعقول اليها بالاحاد ليست بطبيعية والقاسم

في قوله بالسطح الى الدليل فان المقدمة الاجماعية تقرر في السباق وقد تقرر في موضع لم يذكر

بعد مقصده قطعي واصب ان الاصل في البناء القطع وعدمه بالعارض والقاس بالعكس
 فاصلا باعتبار الاصل **الاول** ان النظر القياس المستط من الكس في كس من جهة التوازي
الاول في كس لا يثبت بالقاس لانه لا يكون محو قبل نزول من جهة الية والحال
 انها محو قبل بعض الرسول على الصلوة والسلام باورد في حق قوم لو طوع غابة ما في
 الباري موافق له وقد قرر في موضع ان موافقكم للدليل لا يقتضيه **الثاني**
 المصروف اما المستبط من الاجماع فاورد والنظر **الاول** انما قال بهذا اورد وادفر
 ما سبق من النظرين لورد من جهة طامره من انما القاس والاجماع لم لا
 يجوز لثبوت من الوطى في الصورة تدل على نفس ورد في امهات النساء من غير
 استراطا لوطى فان ام غير الموطوءة او اومت لمحو الكس كونه داعيا الى الوطى
 فلان حكم بالوطى اولى في المثال الحالي من المناقشة سقوط مقدم منافع المقصود
 بعد انما غير محروقة قبا على سقوط مقدم منافع العود في ولد المحرور **الثاني**
 نقرر ان اصول العقد لغير العلم المحصور **الاول** لا يخفى في ندر ما يتاكد انما قال بعد
 واصول العقد الكس انما كحل في البين ما يورث الاستياء فاحتاج الى الاضادة وفعله
الثاني والتوصل القدر مسما ومن لبناء السببية **الاول** وروى ان قول المصنف الشرع
 توصلنا قريبا ما خود مما في المتن من البناء السببية واطلاق التوصل لا الروى عليه بان قوله
 في الشرع توصلنا قريبا غير محتمل انما كما تقدم فان بطلانه لا يستند على احد **الثاني** بل يعلق
 لكل من اعماله **الاول** في العارية مناقشة وهي انما او اعلق لكل من اعماله حكم من قبل
 الشارع منوط بدليل محصور كل انكم بعد حصل جمع الاطام المقصود المستط فلا يبقى قوله
 المستط منه عند الحاجة انما يخفى لان الظاهر ان ما رجع اليه صير المستط والمشار اليه بذكر
 الحكم قوله حكم من قبل الشارع وسواء كان بطلان كل من اعماله العام بحق العارية ان يكون
 مستكذرا منوط بدليل محصور صرح ببعض المستط منه عند الحاجة **الثاني** وتايل ان يقع كون اعد
 مما توصل بها الى الفقه **الاول** فان مع التوصل بها الى العقد بوضلا قريبا جعلها احدى مقدمات
 الدليل على مسائل العقد ولا شئ من سائل علم الخلاف في احدى مقدماته بلا خلاف وفي اطلاق

في قوله
 المستط منه

اطلاق التوصل القدر على هذا المعنى كمن سئله ان يثبت **الاول** والدليل لا محالة يثبت
 عن مقدمين **الاول** او بالدليل الاقتراني ولم يذكر الاستثناء في لندرة بالنسبة الى الاقتراني
 سيما في الاستدلال الفقهى كالتز الاستثناء في المنفصل او بالنسبة الى الاستثناء في المنفصل
 ولما لم يذكره المصنفين ولا ابن الحاجب في المحققين كما كان طريقا معارفا لا باس ان
 نفرض ما عدا وجه الاقتران فنقول القاس بها اقتراني او استثنى لانه انما ان لا يكون لازم
 منه ولا يقتضيه مذكورا في الفعل او يكون والاوه الاقتراني وانه الاستثنائي وسد اضران
 الاول ما يكون بالشرط وسيع الاستثناء في المنفصل وسيع المقدمة المستند على الشرط شرطية
 وسيع الشرط بعد ما والجواب اليها والمقدمة الاخرى استثنائية وشرط بعد كذا السبب من مقدم
 والثاني في كونه داعيا ان يكون في الاستثناء الاستثناء اما لعين المقدم فلما لم ينشأ عن الثاني
 واما لعين الثاني فلما لم ينشأ عن مقدم او لو اسف احد ما جار وجود اللزوم مع عدم اللزوم
 وانه سطر كونه لازما مثله ان كان هذا انسانا فهو حيوان كذا انسان فهو حيوان كذا ليس
 يجوز لغيره ان ينشأ ولا يلزم من استثناء بعض المثال ولا من استثناء عن الثاني عن المقدم
 فلو ان لم يكن اللزوم اعم كما في المثال المذكور القصر انما ما يكون غير شرط وسيع استثناء
 مفصلا وبله بعد اللزوم مع الثاني من ادرين وج يلزم من وجوده عدم ذكره من
 وجوده فذكر عدمه هذا او لو لا ذكره والفرض انه لا لزوم صريحا كان احدهما لا يستلزم
 ولا عده فلا لزوم اصلا فلا استدلال لانه انما يكون بالملزوم على اللزوم كما نقرر في الثاني في الزم
 كان اثباتا ونفيا كان هناك تافان وفي كل تافان لازما في ذكر ادرين نتائج يلزم باعتبار
 الثاني انما ان يكون وجود كل واحد منهما مستلزما لعدم الاخر فيلزم من استثناء كل واحد
 بعض الاخر وباعتبار الثاني في معنا ان يكون عدم كل واحد منهما مستلزما لوجود الاخر فيلزم
 من استثناء بعض كل واحد عن الاخر فيلزم اللزوم الاربع مثله العود اما روج واما
 فورد كونه زوج فليس يورد كونه زوج فليس يزوج كونه زوج فليس يزوج فليس يزوج
 للزوج ولر كان الثاني انما بالافضل انهم الاولان اي من استثناء عن كل قبض الاخر
 وفي الاخر اي لا يلزم من استثناء بعض عن الاخر وسوط مثله الجسم انما جاء وادجول كونه حاد

يقتضيه مقدم

في قوله
 المستط منه

كما يصح له بالسوي والواحد كاللون للجسم بالسطح المبسوط في الصدق والمساوي في الوجود
 وكل اعراض غريبة لا يثبت عنها في العلم **قال** والمراد بالثبوت عن الاعراض الدوامية حتمها
 موضوع العلم **اما** **اول** اعلم ان كل موضوع من الموضوعات وانواعه والاعراض الدائمة وانواعها اذا
 اعتبر العمل عليه قد ينفرد مطلقا وقد ينفرد مقدما بعدد الشائع بوجهه المطلق واختلفت
 قد اوردنا ما مع امثلهما في شرح الحقايق فمن اراد ان عليه **قال** **فصل** لان المقصود
 بالعلم في النوع من السببية **اما** **ثاني** **قال** **فصل** في تسليم ان اثبات صحة الاجماع من مسائل الاصول
 وهو محل للاسبق في تحقيق بوضوح الحق بالعلم بالاطكام **اما** **ثالث** **قال** **فصل** في صحة اعتقاد
 اصله كقول الاجماع في جوابه والايان واجبا فانه يستغنى عن كونه من مسائل الكلام قلنا ما ذكر
 انه موجبه الاجماع مطلقا اعم من كونه مثبتا للاحكام او القواعد ولا شك انه يفي بوجوب
 من مسائل الكلام ولذا اطلق وجعله مقرونا بوجوب الايمان وما ذكرنا اثباته للاحكام
 وهو محل للايمان والاثبات في بديه كونه للاحكام وجعله مقرونا بالاعتقاد في مسائل الكلام
قال **فصل** في صحة الموضوعات الاولى والاحكام **اول** **قال** **فصل** في صحة الموضوعات الاولى والاحكام
 خلاف في المعنى لان من جعل الموضوع الاول جعل المبدا في الحقيقة بالاطكام من صحة الثبوت
 راجع الى احوال الاول من صحة الاثبات تقديرا كثره الموضوع بالذات فانه البق بوحدة
 العلم من الوصف بالحيات والحيات كما جعل المبدا في الحقيقة بالاطكام من صحة الاول من حيث الاثبات
 راجع الى احوال الاحكام من صحة الثبوت من جعل الموضوع هو الاحكام على ما قال الامام
 الغزالي في كتابه معيار العلم لموضوع اصول الحق هو الاحكام من حيث ثبوتها بالاول
 جعل الموضوع كذا الامر من اراد الوصف والتمصيل ثم قال ولو اني اطلعت على كلام الامام
 في هذا المقام قبل اشتغالنا بالشئ وكثرتنا لا حقيقة بالكذب **قال** **فصل** في صحة الاول بالعلم
اما **ثاني** **قال** **فصل** في صحة الاول بالعلم **اما** **ثالث** **قال** **فصل** في صحة الاول بالعلم
 الى ان يثبت كونه في ان رجعت اليه وقوله كما رجعت الى امر وما كان فيه من هذا القدر
قال **فصل** في صحة الاول بالعلم **اما** **ثالث** **قال** **فصل** في صحة الاول بالعلم
 على افعال العلم الكافي فلهذا صرح كلامه في صحة الاول بالعلم **قال** **فصل** في صحة الاول بالعلم

وبين متايد الحق او اراء الحق قوله فان اردنا الحكم بالحق في الحق في الحق الاول
 وسوا الحكم بالاراء الاسكال عليه ثم دفع عنه وتقر بالاسكال ان اردنا الحكم بنسب الخطاب
 ولا يصح قوله من بين الاول لانه قد دم والقدم لا يستلزم ما تضمن ان اردنا الحكم على علم
 ولا اسكال في ثبوت علم القدم بها وان اردنا اثر الخطاب بقوله من بين الاول لانه قد دم
 النفس ووجه ما اسبقنا من سواء مثبت للحكم وهو مظهره لا مثبت بل مثبت غلبة ثبوتها بالحكم
 من مدال المراد بانيات الناس في الوصف اثباته غلبة الطن في مقدم الاسكال في اللطيف
 الواحد وهو علم الحكم في الاول وسوت الحكم في الثاني لا يردوا الحق كصحي وسوا الاعتقاد
 الحارم في الاول وليس الثبوت في الثاني والحارم في الثاني وهو غلبة الطن في الوصف وتقر بوجه
 ان اردنا في كل من الوصف بانيات الاول الحكم بانيات العلم في اعم من الاعتقاد والحكم وغلبة
 الطن اما في الاول فلان قدم الحكم لما منع حمل العبارة على ظاهرها احتج الى قدر مضا ومنه
 وسوا العلم السامع للاعتقاد والحارم وعلم الطن واما في الثاني فلان من الاول لما كانت
 اسبابا ظاهرة للحكم مع اثر الخطاب افا وعلمنا علمنا افا وثبوتنا ثبوتها لان الاول مستلزم
 الثاني كما في العقل الحارم في رتبة الحكم على وصف الدليل اعتبر العلم وعلم ليشمل الاول
 باسم **قال** **فصل** في صحة الموضوعات الاولى والاحكام **اول** **قال** **فصل** في صحة الموضوعات الاولى والاحكام
 انه كما صححه وجعل الزود من مبراه ومرجعه اورد وصفه الصائب وراه الثاني بطله مبراه
 كما في المعتبرين ومنه لما شتر عند الجمهور سجي منها المتامل بها والناظر وسجي لذي الوجود
 عليها الجباري والمناظر اذ لم يظن ان احد اسبق مدال الامر من الحق او سوا اسلكه
 النمط من التدرج حاصل الاول لموضوع العلم الواحد انما هو تدرجه او كان المحرر عنه
 اي مرجع محولات المسائل والروض الداني في الحقيقة اضافته مخصوصه بان يكون العراض
 التي لا دخل في المحرر عنه وراجع في الحقيقة انه بعضنا تاشيا عن احد المضا من وبعضنا
 عن الاخر لان حقيقة العلم اما في المسائل كما في العلم واصلا فانه انما هو با كما واصلها
 ثم انما لما تركت من مخرجين موضوعات مخرجها العلم ومخرجاتها الوصف الداني للموضوع
 كان المعبر في اتحادها وكل من الحرس عن سبب التام وعدم قتله لا غرض من تعلمه على

موضوع

في بيان التدرج في العلم
 في بيان التدرج في العلم

تساوي احكامها اختلاف واحد منها للامتياز، التامس يحصل بمحور كل خلاف ثبوت وادكل
لا يكفي ثم لم يجرى له اذ كان راجع الى الاضافة المحصورة بعد الموضوع البتة مع اتحاد العلم
والا فلا يصدق الموضوع وان تعدد ولا يتحد العلم اما انما اذ ارجعت الى كثر الاضافات فتعد
الموضوع فلان الاعراض اللازمة لا احد الحضا من ما غابت الاعراض اللازمة كالمضاد
بالنوع تعاريل المدون بالضرورة ولا وجه لرجوع احدتها الى الاخرى بالتدليل كقول
احوال الاحكام انما راجع الى احوال الاول وقيل بالانكسار لانه ترجع بظاهره لا كافي على
انها في المتأمل واما اتحاد العلم على ذكر التقدير فلان ما ذكر الفصل الاول في حقيقة المسائل
وسواء هو من غير ما اتحادا ليس وكان جامع بين الموضوعين كونه اضافة واحدة سبها اتحاد
كل من الحسنيين اما الجمل بطوا اما الموضوع فلان وراى بالاكاد والنا سبب التام بالاختلاف
عدمه لا يوجد بعد كاستدعاء عباراته منها وفي المحرر الثاني كما سيظهر من كل لفظ
استدعاء ولا يسكن لير الاضافة طالما قد سبها فوجب تباينها في الاضافة فاد اتحاد
احد المسائل بغير العلم ضرورة واما عدم تعدد الموضوع على استناد، وكل التقدير فلا يصدق
عليه فاما ان تعدد ما اشتركا في جامع او يامسرا في جامع واتي اوضاعي والاول باطل
بالاجماع وكذا الثاني والثالث عندنا معر اما ان فلان الامور المعقدة او المستتر في جامع
واني كان الموضوع في الحقيقة وكل الجامع كما قال ابن سينا في السفا ان السكينة المحرر
غنى في السكينة من السكينة والبرق والسكينة وكما كان في امور لا يتحد والمفهوم
المطلق الذي هو موضوع السكينة معنى جنسي بعد عن الجبال وادراك البرهان على كون
الامور المعقدة للمعنى الجنسي المعقد عن الخلق في غاية الاستكان وعلى كونها للنفوس عنات
شأن، على لفظ النوع اقرب من الجنس الى الخلق لا سيما لا مر الاستدلال واما ان كان فلان
الاستدراك في الوضعي المطلق لا يكفي في الاكاد وللا لا احد المقدم والندسة باعتبار كثر
موضوعها فعل المظهر والمقدار المستر كمن في الوضعية والاستدراك في الوضعي الخاص
نوع كاصح الحاص من الانسان مثلا لا بشرط والاداء مع النقص في الطبع عن احوال
الاولى والاغدية وكوه كذا لانا لا يشارك البدن فيها بل في الاشتاب لها كما ذكرنا سابقا

اسهل على ان يقال اقوا انواع
موضوع الهندسة من موضوع
وقالوا موضوعها الخطوط
اجسام المتعدي

تعداده واعتبارها سبها لا يوجب الاضطرار لافاضه الى ان يتحد جميع العلوم الوضعية البتة
عن احوال الاضطرار باعتبار استمرارية الفكر الاضطرار في كون الحق عن احواله والظن فيها
للا حذر عن الخطأ، في اللفظ واما عدم اتحاد العلم ان تعدد الموضوع على استناد، وكل التقدير
فلان تعدد عن اختلاف الموضوع للاضطرار في المسائل الموضوع للاضطرار في العلم ولان تعدد
الموضوع ونوعه يوجب تنوع الاعراض الدائمة وسكان في موضوعها او العلم يرجع الى الامر
الواحد يكون سببا لتعدد العلم وان اتحاد الموضوع فكيف اذا تعدد او عرفت مداهم
لكل الجواب عن اعتراض الشايع بعد استدعاء بالترديد فاما كثر المداهم عدم تباينها كثر
لا مطلقا بل تباينها ما مقتضاها وذلك لا يحصل الا بتماثل محمولاتها ان اتحاد الموضوع او
تجانسها ان كان المحرر عند في الحقيقة وكل الجنس وان اتحاد الموضوع كما سبها او كان المحرر
عند الاضافة ان تعدد حتى اذا تعدد ولم يكن المحرر عند الاضافة لا يحصل وكل التامس
اد لا يوجب استمرار المسائل في واحد من الحسنيين الموضوع والمجمل لما عرفت سابقا
المسائل فطما يحصل العلم ضرورة وهو معنى قوله في اختلاف الموضوع بوجوب اختلاف العلم واما
اعتراضه بالزام المتماثل لان المعقول بان الاول موضوع الاصول كالاحكام مع ان
كلها منها امور متعدي ولا اضافة سبها وكذا التقدير والنقد في فانه قابل بانها موضوع
المطلق مع استناد، الاضافة سبها لها لفظ محوري في جميع موضوعات العلوم فقال مثلا لا يجوز
ان كثر العلم موضوع النجوم للزجول لانه سبها ليست اعراضا فانه لم يحد منها بل لاصدق علمه
وسواء سبها والموضوع كمن ان كثر متساويا مضبوطا وكذا الحال في البواني وطما
انها من باب استنباط الفاعل من الموضوع واكتساب الشايع فاما الموضوع موضوع
العلوم ونوعها نفس الطسعة الموضوع في ضمن فريسات غير متساوية موضوع الاصول والظن
الشراعي المتماثل لكل من الارزق وموضوع المطلق العلوم الشامل للتصوري والنقد في
الوضعي الداعي حصه للاول سوانات حكم الشرعي ولكن الاضطرار الى الجمل ولما قيل
الاحوال الواضحة محمولات المسائل فيها فراجع الى الاسات والاضطرار للمسايل واعلم ان قول
الحصر وكثير العوارض سبها لم يكون خالفا للاحاطة الشد وكما قيل في قوله تجردت واد منهم بالاكاد ولم

الحال الثالث

به هذا المعنى بل هو وضع الوجود فقط لا يقال لراد بالوجود لكان ما صدق عليه فلاما للوجود
 جوه من بل عرض عام له وان كان موهوم فالجواب عليه كمن الموضوع ليس لكل وسوطا لا كذا في
 ونوع المنع بامر ان الراد بوجه منه اعتبارا في الوصف العنوا في الاسكال واما ثانيا فلان
 ما ورد على كلام الشارع وانه على قوله وانه لا يلزم له ولا حاجة الى الاعان واما ثانيا فلان
 الاراد المذكور ليس على انه كما كلفته ولذا قال الشارع في استقامته مع بقاء الاسكال المشهور فان
 سقوة بدل على وجهه على اعتبار القدره وفيه البيان للعرض الذي كما لا يخفى على الناظر في
قوله المشهور في جوابه لراد اذ اقول سدا الكوار وكذا صاحب المحلى كما ورد عليه باسليم
 في مثل قوله موضوع علم السماء من الطسعي اجسام العالم من صفات الطبيعة او لا يصح تفسيره بجنسه
 استعد او الطبيعة ولما كان ما يولد لكل الطبيعة على ما يريه في العلم يقتصر على الشارع في
 بل اراد ان يذكر ما هو ابا فقال والحق ان الموضوع لما كان بقاءه في الحقيقة لم يمتنع
 انما يجب ان لا يكون من الاعراض المحرقة عنها في العلم او اوجب ان يكون في جميع العوارض
 للموضوع بواسطة الجنسة البتة وليس كذلك او معنى المقصد كما ان فلا حظ معنى في جميع الجاهات
 سواء كان المحول بذكر الجنسة او اواله بغيره فمعناه مثلا معنى موضوع الاصول في
 الحكم الشرعي لم يعتبر في ماضيه معناه سواء وقع نفس المحول كقولنا الا فاع شهد الحكم الشرعي
 او اواله بغيره بوقته كقولنا الاستسما، حكم ما يبا في بعد التثنية فانه ثل ان الكلام الذي
 فيه الاستسما، ثبت الحكم بالبط الى سوى الحسن مع السكوت عن حكم الحسن وكذا الحال في
 بظاير من بل الاصول قال في فصول الدواع والحق من الجواب ان جنسية الصحة مثلا اعتبارا
 واعتبارا بغيره وليست علم المحول بل الحكم بمعنى كذا السؤال انما راد اذ كانت الجنسة عن ما
 اصبحت البيان كانه مثلا عين الصحة ولم يكن سها فرق وليست كذا كل للجنسة الصحة مثلا
 اعتبارا ولا اسكال لاعتبار السه غير ذلك السبب لوق الوض بوالاول والوض للاصول سواء
 فلا اسكال في الحال لغير الصحة مثلا او اعتبار سببا فليست سببا للموت في نفس الامر بل حكمها
 ان حصولها كونه غايات واع الى الجنسة عنها وقصد كذا لانه مبنى على المعارض الجنسة
 الصحة وقد صرح المحققون بان اضافتها اليها والى اضافتها اليها بانه فليسا بل **وهنا ان** المشهور

التثنية لا يتم من
 الاشياء
 وذكر

ان الشيء الواحد **اقول** سدا للمعنى الثاني في حاصله ان مشار كل العلوم المحصلة في موضوع
 واحد بالذات والاعتبار جاز وواقع اما الكوار فلا بد يصح لكونه ليس واحد اعراضا
 محصلة بالعرض بحيث في علم عن نوع منها وفي علم لغيره عن نوع لوفيقا بزا العلمان بالاعراض المحرقة عنها
 وان احدا للموضوع بالذات والاعتبار ووكذا لغيرها والعلوم واحدا في انما هو كسبها والاعتبار
 واحدا فيا وهي كما سمعنا في موضوعاتها بان يرجع الجميع الى موضوع العلم سواء كان واحدا حقيقة
 او متعدد وكذا الاضافة كما سبق في حله باصلا فان لا يرجع الى ذلك بل الى متعدد لم يضاف
 كذلك تخدما كما ونحوها بان يرجع الجميع الى نوع من الاعراض الدائمة ان احدا للموضوع او جنسها
 الذي هو الاضافة ان بعدد كما سبق او جنسها الذي هو غير الاضافة ان احدا للموضوع وكان
 المحرقة في الجنسة وكل الجنس لا لغيره في الكا واما الكا وكل من الموضوع والمحول معنى علم
 كما سبق كلاف اصلا فيا او يكتفى بها اصلا فيا او يكتفى بها وبها يكتفى في موضوع
 والمحول فمما يرجع الى الكا والعلوم واحدا فيا فليكن ان تميز العلوم تميزا موضوعات
 فكذا يصح ان تميز تميزا في المحولات ولما راد لير الا اصطلاح في بان الموضوع معتبر في ذلك
 لا المحول فلاما مضافة في ذلك واما الوقوع فلان الحكم، جعلوا اجسام العالم وهي البسائط
 من الاطلاك والعناصر موضوع علم الجنسة من حيث السكل وموضوع علم السماء والعالم وهو
 مباهة الفلكيات والعناصر من حيث الطبيعة والجنسة فيها بان الاعراض لا في الموضوع
 والا لا وقع المحرقة عنها في العلمين موضوع كل منها اجسام العالم على الاطلاق لغير
 الجنسة في الجنسة عن اسكالها وفي السماء والعالم عن طائفتها لعلها ان محلة بان
 ما صلا في محولات المسائل مع الكا والموضوع بالذات والاعتبار واعتراض عليها الشايع
 بوجهه كما يوجهه بله اما الاول فخط ووجهه ايضا فحاسب واما الثاني فحاصله ان الموضوع
 متنازع معلوم للظاير والمجولات فتولد مطلوبه في الاطلاق لعلها تميزوا الموضوع العلوم
 لا المحول للمحول ووجهه لغيره للمحول الذي هو الموضوع الذي معلوم كالموضوع واما المحول
 انصبا الى الموضوع وبولا في امتياز في نفسه الذي هو المقصود واما الثاني
 فحاصله ان الامتياز بالمحول لو جازا لاعتبار المذكور لغيره عند الله مثلا علوما محصلة

في موضوعات العلوم
 التي هي بالذات والاعتبار

باعتبار كنهه عن الوجوب والحكم ونحوهما وليس فلس وجوابه لنوع الاعراض انما تنفصل
العلم او المسترك في جنس هو المصنوع والتمسك كاحوال الكمال المحيثة عنها في النور والضرر
الاستيفاء واما اذا استركت في كماله في النور والضرر والحكم المستركة في الاعراض فيجب
الاحكام وسر لنوع الوضو الذي في الحقيقة وكل الجنس فاداو جدير الوضو الذي في العلم
واوالم يوجد كونه كل من الانواع ايضا واما فيتميز المحل فيتميز المسائل فيتميز العلوم
طبيع ما سبق في الموضوع ان الاشياء المتكثرة او الحركات في ذاتي كان الموضوع في
الحقيقة وكل الذي ثم لم يرد الجنس في كونه سمي له لاداو الموضوع على الاطلاق كالسكن في البيت
والطبيعة في علم السماء والعالم وقد يكون على سبيل المثال بان يكون موضع ما في بلد شامي
لها ومخصص بها كالأرباب والسما في النور والحركة والسكون في الحكمة والطبيعة والصحة والمرض
في الطب فلهذا نحن من جميع صفات المباح في العلم ان الموضوع اما واحد بالانواع فالوضو الذي
الذي هو موضوع محولات المسائل كمن يكون واحدا كذا فيتميز اما على الاطلاق او على التماثل
واما واحد بالجنس فالوضو الذي يجب له كونه واحدا كذا فيتميز اما على الاطلاق او
التماثل واما ان كان بينهما الاضادة المخصوصة فالوضو الذي يجب ان يكون واحدا بالجنس هو
الاضادة في نوعان سواء في الصفات وما يترتب في الخافض من الاختلاف واليكثر من
قصر النظر على الظواهر وترك البق والتدقيق ومن استواء احوال العلوم حق الاستواء
وجز كل واحد اوجه الوجود كونا ولعمري انه ليدقق ما منه خاطرا من سبب وان سطر الكلام
والطبيب في الشفا ولا كفى في الخير المصنوع ان هذا التدقيق وان ظهر عن الغشيق
كلن العقيدة في الوقوف على اوجه وجوده وفي توصيه كماله بالتحقيق **فقد قال** وكان سمي الموضوع
لهذا **اول** يعني لما مدعي بيننا شيان الاول انباء عرض ذاتي واصل للواحد كصحيح
والثاني انباء عن ذاتي كغير الاول بالانواع ولان في انباء كل منهما من التوضيح للاضادة
الي امر متصل وقد امكن حمل عبارة على الموضوع له في انباء حيث جعل قوله ولانه يلزم عطف
على مضمون قوله السابق وان كان لفظة نكلم في ذكر الفقرة حتى سمي التمسك في المبدأ ثم
قال فيمكن جعل هذا المخصص ما يكون في الاول مع كونه واجبا ايضا والجواب عنه قوله

قوله ولانه يلزم باطر الى كلا الوجهين ولذا الفقرة عنها وغير الاستلوب وانما فعله كذا كل روا
للاصغر كما هو واجب من الاكفا بالاشارة الحقة في بيان الفواصل الماسة وانه قال ولانه
لو اعتبر الاول المتصل ولم يكتف بما ذكرنا في الوجهين يلزم استكمالها عن غيره وما قيل في الجواب
عنه لم يعارض للنسبة لا يمكن له حقيقة لا يربطها لان المراد بالعارض المحل وادالم يكن المباح
محمولا فكيف يثبت في محل اوله محولا والثاني الموضع في بعض الكتب لئلا من ان الجواب يقرر
لما بواسطه التاخير غير سديد لو وضعت بالماجورة والمجاورة ليست مائة كما محمول عليه
فقال اما حار لانه مجاور للثاني وليس شئ لان منشأه الفقرة عن التواضع فان الواسط
لا يلزم له كونه محمولا فانهم صرحوا بان الواسط محمول على كونه متوسطا على السطح المباحين له
فان يسكن الواسط هو السطح والسطح مساحا على السطح اصعب من ان يرد بالسطح ماصدا
موضوعا لولا كونه بعينه ولما اردت مفهومه وليس السطح عارضا له بل للسطح كونه في الخارج
لهذا لا مخرج وكذا الحال في المذكور من المثال فان الواسط على رغم ان العرض من المجاورة
وهي ليست محمولا على الماء وانما المحل يتناول المجاور ولا شك لمراد صدق موضوعه عن الماء في
الخارج لولا واسطه بينه وبين النار ومفهومه ولما كان مقارنا له كذا ليس واسطه بينهما ايضا
والجواب انه يدعي محموله المصنوع ويدعي محموله بالاسوة من المثال المورد غير سديد كذا في
لقد ذكر في كتابه المصنوع من اراوه عليه اجمع **فقد قال** فلما لا حق بواسطه الوضو الذي
المتن **اول** جواب عن الاعراض وقوله والعينات المتقدمة الجواب عن التسليم
نفع الكتاب اي مقاصده على قسمين **اول** تسامح لان الموضوع على القسمين ليس مما صد
الكتاب بل الثاني طالعاه على نكر المقاصد للامر المراد بوضع على قسمين جعل قسمين لهما
نفس الكتاب في كتابه برعنا عن الثاني طالعاه كما صرح به في نوع الحق
فالاولي ليرتال اراوا الكتاب باسوي المقدمة من الثاني طالعاه كما في المقدمة كذا في جعله وكذا
بعد الفراء عنها واداو الثاني التفتيش بعد ما فرغ على ذلك لانه انما تسامح بطر الى علوه
من الثاني طالعاه **والثاني** **الاول** في الكتاب **قال** عليه السلام في الكتاب
المتن **اول** المقصود من اطلاق كتابه ومن المسمى بغيره من قوله الاتي ثم كل من الكتاب والقرآن

في كتابه المسمى بغيره من قوله الاتي ثم كل من الكتاب والقرآن

ومن قوله في لو الكلام فان قيل ما كذا ما كذا على ان يكون المراد ان يكون
 مجموع ما من الدفين ولا بد منه نحو احتمال كذا التعليل كذا في مطلق العلق مع قطع النظر
 عن الكثرة والحكمه فليكن مضافا ذكره فانه نافع فيما سألنا الله تعالى والقرآن في اللغة
 مصدر بمعنى القراءة **اول** فان قيل كذا القرآن في اللغة مصدر بمعنى القراءة كذا كذا في
 اللغة مصدر بمعنى الجمع مع ما في المفعول لئلا يفسد بفتح الهمزة وغيره مما وجب قوله وسواء
 الله اسم للمكور فكذلك هو مصدر بمعنى الجمع مع ما في المفعول كذا كذا في اللغة
 وسواء التفسير في المطلق على العباد قبل لم يكن لانه ما كذا في الامم المتضاد في الشائع
 احتمل ان كذا التفسير في المطلق على العام على المجموع **اول** المفعول ايضا من المطلق
 لفظ المجموع المفسر ومن قوله وسواء في هذا المعنى اظهر من لفظ الكتاب ومن يعرف
 المجموع باللام في قوله يطلع عند الاصول لم يفسر على المجموع ومن قوله لفرقتنا في المفسر لم يفسر
 ايضا حقيقة في المفسر كما هو حقيقة في الكل ان يكون المراد بالمجموع المعنى مجموع ما من
 المفسر كذا لا ملائم قوله فلهذا جعل تفسيره في المفسر لان ذكر التفسير في المفسر لا يفسر
 انهم انما يفسرون الكل الشامل للكل واكثر حتى اقتضوا الى كسبيل صفات مستمرة كذا في الكل
 والجزء وانما قال في العرف العام لانه عليه عرف اصل التفسير على مقدار ايات الله في تفسيره
 الاما ان قلنا في تفسيره على الكل وقال في الاول وسواء في اللغة اسم للمكور مع المطلق على العباد
 قبل لم يكن لانه ما كذا في المفسر كما قال الامم المتضاد في وفي الله والقرآن في اللغة مصدر بمعنى
 القراءة عليه عرف اصل التفسير على مقدار ايات الله في تفسيره **اول** وسواء في هذا المعنى
 اظهر **اول** اي لفظ القرآن في المجموع المعنى المذكور اظهر من لفظ الكتاب لانه اظهر
 فكذلك الاستعمال في اورد بما يستعمل للكتاب في سائر الكتب الا الله وغيره والقرآن لا يستعمل في
 الايمان وكذا وانما اظهره لئلا يتقال من القرآن الى المفسر والقرآن لا يستعمل في
 الى المفسر وانما في القول الاول في التفسير والتفسير المتكلم وانما في القرآن لانه المفسر
 والمفعول في القرآن والمفسر هو من المفسر في التفسير واللفظ في القرآن لا يستعمل
 المصدر الى المفعول اظهر من الاستعمال ما وضع للتفسير وسواء كذا الى اللفظ واداء اللفظ و

تفسيره في قوله
 في قوله في لو الكلام
 في قوله في لو الكلام
 في قوله في لو الكلام

بما في المفسر

في قوله في لو الكلام
 في قوله في لو الكلام
 في قوله في لو الكلام

المتكلم في

والاشهر هو مصدر الكتاب بالقرآن كالمفسر بالاسم ثم يورثه بالكتاب واعلم ان هذا التفسير ليس
 كغيره النظر بالكتاب الذي يطلب علم او فن حيث يكون التفسير للنظر والاشهر ان يورثه
 للقرآن ليس بالاشهر ولا اظهر من النظر حتى يفسر به كذا كذا في ما يورثه ان هذا الكلام
 من الشائع كذا كذا في قوله في العبد حيث قال اوله لا يكون المراد في النظر وعبارة
 المتكلمين واداء زعم الآدمي ان واد القاضى الى كذا في هذا التفسير ان يفسر النظر
 بالكتاب منها على الحاشية مع ثم يورثه ما يطلب علم او فن ثم قال ولا يمكن ان يفسر كذا
اول على ما يورثه التفسير **اول** اريد به صاحب التفسير ومن بعده من شرح اصول الفهم
 الاسلام وغيره **قال** لانه محال للقرآن في تفسيره **اول** اي لان كون القرآن مصدرا
 بمعنى المفسر محال للقرآن لان المتبادر منه عرفا ليس بالاسم كذا وكذا في قوله عن العلم ان
 المفسر انما هو المفسر في واسطة العرف **قال** فلما رآه هذا المفسر مع المفسر في التفسير
اول اي لاراد به ان القرآن مصدر بمعنى المفسر سئل كلام الله تعالى وغيره صرح بحرف
 التفسير الدال على الاتحاد واورد الصيرير الراجح الى القرآن صرح قال وسواء في هذا
 ملائم لما احتار المفسر من المفسر والمفسر دون المفسر كذا كذا في الاصولين سوى
 ابن الجاني فان قيل لم لا يجوز ان يكون المفسر بها تحتفظ التفسير فلهذا عرف في التفسير
 اعرف في التفسير التفسير للقرآن في التفسير لا يدخل الا في الاظهر ولا في التفسير
 ثم كل من الكتاب والتفسير يطلع عند الاصولين **اول** **قال** لا اوله لان قوله
 كل من الكتاب والتفسير يطلع عند الاصولين **اول** **قال** لا اوله لان قوله
 كذا كذا ان شاء الله تعالى ولان الدليل لا يطابق الدعوى لوجه الاول انه تعرض
 في الدعوى لا لطلاق على المجموع ولم يورث في الدليل ان الجزء في الدعوى علم متداول وورث
 الثاني كما عرفت وقوله من حيث انه دليل على الحكم لا طائفة اوله لانها في المفسر
 المستفاد من قوله وذلك آية لا يطابق عموم قوله وعلى كل جزء من الآية ان الجسدية
 ان اعتبر لم لا يطلع على المجموع او لا يدل المجموع على حكمه ولكن وقع اول الوجه بان الاظهر
 على المجموع او مقرر عند الكل لم عند الاصولين ايضا فلا حاجة في تصحيحه الى ان الدليل كذا في البعض

بالتفسير

في قوله في لو الكلام
 في قوله في لو الكلام
 في قوله في لو الكلام

المصطلح عليه عند الأصوليين وكذا إذا روي فان اعتبر الحجة انما لا يقدح في احوال
المجموع لا عدم الاطلاق عليه وقد عرفت ان الاطلاق عليه امر متيقن عليه مقرر عند الكل وسبب
في لغة الكلام ان قول الشارع مضطرب في هذا المقام وتسمع هناك ما هو الحق الصريح الخارج
من الفكر القديم والنظر الصحيح **قال** وأخص اخصر على ذكر النقل في المصاحف **قال** لا حاجة
الي ذكر هذا الكلام في هذا المقام لان المقام مقام بيان نون الكفاية وعدا الصلوات المشركه
بين الكل والواحد والخص لم يعرف الكل بل الكل كسيد كس السابغ لهما **قال** والقراءات
الشافيه لم يسئل بطريق التواتر **قال** فان حصل لا حاجة في لواها الى قد التواتر وطورها
بعوم المصاحف فان شاع منها لم تكتب في جميع المصاحف واللام يكن شافيه فلهذا لا يتم العمل على
العموم قطعا كذا وقد عرفت ان الجمع او اذله اللام كذا يحمل على الجنس فكان مظنة ان يتوهم ذلك
ومقام التواتر في نسخ النسخ ووقم التواتر فريد في التواتر لذكر قوله كما اخصر
مصحف أي سوا نقل في قضاة رمضان فعلم من انما لم يفسد ما عرفت قوله كما اخصر مصحف
مسعود وهو ما نقل في كتاب التبيين فصيحا بله ايام متباينات **قال** الا ان المتأخرين ذهبوا
الي ان الصحيح من المصحف انما في اوائل السور آية من القرآن **قال** نقل هذا المذهب بحرف
قد لا يسهل أو يحمل على التاكيد كما سبق او لا شبهه في ان فيها شبهه حتى قالوا في ان شبهه
الأكثاري من الطرفين **قال** انزلت للنقل من السور **قال** نقل صاحب الكشف عن ابن عباس
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يعرف ختم كل سورة وانهاء لفوق حتى ينزل
عليه جبريل عليه السلام سمع الله الرور الوحي في اول كل سورة وكما في في فصول البديع
لم ينزل من منها على غير ما نقل في كل السبل بل لا يسمي من سبل الشافيه فان تكرار النزل في معنى
بعد القراءات فلهذا النقل متكرره لا يسمي النقل بعد ما كثر وقد نقل سكر نزل النسخة
ولم نقل احد بعد هذا **قال** يدل انما كتبت في المصاحف خط القرآن من غير الكلام **قال**
يعني مع المبالغة في توصيفهم بحمد القرآن عما سواه حتى لم يشعروا انهم في يوم النسخ ايضا
فان نحو ما ذكر لا يدل قطعا على الخط ما لم يسم الله المبالغة المذكور فان نقل ومع ذلك لا يقدح
القطع بل الطريق انما صرح بان الحاضر وشراح كتابه فلهذا ومن الشافيه الحق الى ان قطع في العاوة

هذا هو الوجه في قوله
فان اعتبر الحجة انما لا يقدح في احوال

عندهم

العاوة يقتضي في مثله بعدم الاتفاق وكان لا يكتبها بعض أو يترك على كتابها ولو نادر **قال** وعلم
الصلو بها انما هو للشبه **قال** **الاول** جواب عن سوال مقدّمه برالسؤال طو لا يقرر الجواب
لونه وجوب قراءة القرآن تحت بعض الاشياء فلا يقرى الا بقراءة ما لا يشبهه في كونه آية
تامة والسمية ليست كذلك او الصحيح من مدعي الشافيه انها مع ما بعد الى راس الآية تامة وورث
وكل شبهة في كونه آية فلا يقرى بها كالفرض المقطوع به وهذا الجواب مبني على الصحيح من الروايات
والاخذ بذكر التواتر في شرح الجامع الصغير انه لو اكتفى بها كور الصلوة عند ان حشد لهم
لكن الصحيح هو الاول في ذلك في الكشف **قال** وجوابه تلاتا وثلاثون والخاص انما هو على قصد
السمي والتبرك **قال** فان لم نقل لا كور لم يكن هذا الجواب للشبه المذكور ايضا قلنا بل لا يشبه
لا تورد هذا الجواب لان المقام مقام الاضطرار لا حوط منها تركها ماول الدليل على كونه آية
فان حصل فسيفى ان قصد قصد التبين والتبرك جوار تلاتا وثلاثا لانه ايضا شافيه ولا احتياط
قلنا مقارنه القصد لا تورد مجرى السببه بل بحرفها عن الروايات قطعا لانها بما يحتمل بالاعتبار
وقد الجنبه لا بد من اعتبارها فيما كلفه بان يراوا ان اطلاق اسم الموقوف على ما صدق عليه
الموقوف انما يكون من حيث كحق هذا التوقيف وصدق عليه فقوله الجواب رب العالمين
انما كثر قراتا لو اعترفه القبول الملائمة المخرجه المكتوبة والمقولة بالتواتر فاذا قيل ذلك
شكر لم يكن القبول الملائمة معتبره في وليس معنى اعتبار هذا الجنبه ان يكون مكتوب بنية او غير
من حيث انه وان كان غير بعض ارج المعنى فانه عكس المقصود فلهذا **قال** وعدم تكثير من كثر
كونها من القرآن **الاول** جواب عما يقال لو كان قرانا لوجب الكفر من انكر قرآنية الآية
الكار للقطع كمنكر قرآنية الثاني ومكر احد الاركان واللازم بط لانه لو وقع لنقل عاوة و
الاجماع على عدم الاكثار وتقرر الجواب ان الكار للقطع انما يكون لقرآن او المسمي الى شبهه
كمن يخرج الحكم من حد الوضوح الى حد الاستكمال ومنها ذلك لتمام الاول من الطريق في زعمها
واعلم ان المأوى للشبهه منها ما ذكر في الكتب الكلامية وهو ما شبه الدليل وليس به ولو في
اعتقاد الحكم وقوله حفاء فساد ما كثر لا يطلع عليه الا باعوان النظر حتى يقدح صحتها
ما ولا مثله ولا يبر السامع في هذا المسئلة سمع عند الحنفية يعني انه ليس بدليل في الواقع لكن

هذا هو الوجه في قوله
فان اعتبر الحجة انما لا يقدح في احوال

الشافعية جعلوا دليلا لعدم اطلاعهم على عدم دلالة على مطلوبهم فوجه عندنا انما
 فساد حتى اتيوا الى ايمان السطر والكمال ودليل الحنفية بالعكس عند السافعية ولا يشبهة
 في السببية لا يورث شيئا او يورث الا في الاصل وانما يورثه لو لم يورثه في كل الطور
 على ان التها في ازالها ولو لا ايمان لم يبق عند معتبر الاصل لكنها لا اصبحت الى الايمان
 لفسادها فاعتد بها الطور والطور الذي يحسب بها معتد وراحتي لا تكفر كمالا
 كمالا اول وسد الحق ما قال الحق في سبب المختص الجواب لان الملازمة وانما تقع لو كان
 كل من الطور لا تقوم فيه سببه فوجه عن صدره في هذا الاشكال وانما اوجه عن
 كل فرق السببية من الطور الاخر فلا يلزم الكيفية فاصح ما قال الشافعية في حاشية عليه فان
 فصل ادنى درجات السببية القوة لم يورث شيئا او يورثه فلا يبقى الطور الا في قطعها فلتا
 فوجه عندنا من محسب بها انما عندنا حكم من الصنف كمن لا يورث شيئا قال هذا ولكن كلام الشافعية
 صريح في انه قد هي عن كل فرق السببية من الطور الاخر وطهر سراجا في العيان منها حيث
 قال لفق يشبهة ولم ينسب القوة الى واحد من الطرفين فهدى الى سواء السببية
 وسببي ونعم الوكيل **قال** فانه بعد ذلك او محذرا **قال** يعني لم يكن له قصد معتد به بعد ذلك
 والافهم محذرا **قال** الا انه ان اتى على غيره بدخل في الحد الحرف والكلمة **قال** اعلم لكلام
 الشافعية في هذا المقام على اصطلاحات **قال** سعيها بالكلية الدوام من التوفيق ان اتى على
 غيره ساول حروف الجاني من القرآن وهي التي يركب عنها الكلام ولا يعتبر واما لا عند
 الاصوليين ولا عند الفقهاء لعدم بطلان عرضهم بها ولزعمهم في التوفيق ان اتى على
 ما دل على المحذور لئلا يورث الاثر في اللفظ في ساول حروف الحرف والكلمة **قال** اعلم لكلام
 الكيم وساول ساير الكلام وما فوهي من القرآن وساول حروف الحرف والكلمة **قال** اعلم لكلام
 لان كنه عن احوال الكتاب والسنة وغيرهما ليس الا من حيث كونها ولا شاعرها كما يورث شيئا
 والدليل عندنا ما يمكن التوصل بصحة النظر في المطبوع وبأجله سوا سائل على وجه الدلالة
 وسوا لاجله لزم السببية المتقدمة كقول العالم ولما على الصانع باستعمال على الحد ووجه
 منها قد كثر اسما او فعلا او حقا ولما كثر عن احوال الخاص العام والمسترك والحققة والمجاز

والامر

في هذا المقام على اصطلاحات
 سعيها بالكلية الدوام من التوفيق
 ان اتى على غيره ساول حروف الجاني من القرآن

الحرف والنون والمطلق والمتحد وحروف الكما وغير ذلك من المفردات وصورة من انقسام
 الذي هو عبارة عن الكما ولان بعض الاسماء من كنهات القرآن آية كد ثبات وكذا بعض
 الحروف عند البعض بحرف وحين كما صرح به في كتب الفقه وان كان في كنهها حروف فاشبه
 لانها لم تكن حروف في الكما بل كنهها اسما في العيان كما صرح به صاحب الكفاية على كل
 على ما ذكرنا لم يصح التمسك واليقين ولا يعد الكما آية نعم لا يعطى حكم القرآن لكل كلمة او
 كل كلمة فصلا عما لم يبلغ حد الآية عند اكثر الفقهاء من حروفه على الحديث وتلاوه على
 الحرف وكبر ولت على حكم شرعي كمن وكل او لفظ مطلق سطر الفقه لا الاصول ودل على صحة
 ما ذكرنا ان الامام سمس الآية السببية يدور وفق الفقهاء فيما ذكر في المبسوط وغيره قال
 في اصوله لمراد من الآية والآية القصيرة ليست بحرف وسوقه ان ثبت العلم قطعا وكفى به
 قد **قال** وعلى كل علم ساق كلام المحذور ما نقل محذرا **قال** او يعني لم يورث شيئا
 ما نقل محذرا **قال** على كل علم ساق كلام المحذور ما نقل محذرا **قال** او يعني لم يورث شيئا
 صرح فيما ساق في موضع غير قوله تقرأ من اول الالف فاد ايد بالحدود المحذرة وحين ان راد
 بالحد ايضا وكبر والام يطابق الحد المحذرة ووجه دلاله الصريح المذكور على ما ذكرنا في العلم
 وكل من المحذور ارجع الى القرآن السابق ذكره فيها ولا ضرورة في لواها عن الظاهر
 وارجاع الاول الى الكلام تقوم دلاله الكما عليه وفي آيات الى التكرار المحذور كما تقدم
 قد **قال** ولما لم يورث شيئا كنه في البعض **قال** او كنه سدا المعنى سدا من تلك العبارات
 حتى يظهر بان يقال حقيقة في البعض باعتبار اطلاق العام واداره الخاص لا خصوصه فانه لا
 ما في كونه حقيقة وانما الخافي اذ اراه الخاص كخصوصه سدا الذي ذكرنا مبني على احتساب
 الشافعية المحذور في المطلق وغيره فله كلام اورثناه في حاشية الموطأ من اراء السلف
 عند فان كسب قول المحذرين وفي الحاشية حال عن صير على وجهه فساد كونه القرآن
 المعروف سوا القوم لانها الكما فيها واعتبار التواتر في القوم وقدر العلم فلهذا المراد بما
 من القومين العلم بقرنه ما نقل والمحذرة ما نقل كانهما دالة من وفي الحاشية **قال** المحذور
 فلهذا ولت **قال** او تقدير الكلام فلا بد من التكرار ولت **قال** المحذور فلهذا من محذور علم

في هذا المقام على اصطلاحات
 سعيها بالكلية الدوام من التوفيق
 ان اتى على غيره ساول حروف الجاني من القرآن

في هذا المقام على اصطلاحات
 سعيها بالكلية الدوام من التوفيق
 ان اتى على غيره ساول حروف الجاني من القرآن

١
 مني انا و ابي
 ٢
 مني انا و ابي
 ٣
 مني انا و ابي
 ٤
 مني انا و ابي
 ٥
 مني انا و ابي
 ٦
 مني انا و ابي
 ٧
 مني انا و ابي
 ٨
 مني انا و ابي
 ٩
 مني انا و ابي
 ١٠
 مني انا و ابي

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الذي هو في الحقيقة

الحمد لله الذي جعل القرآن
 كتابا منتهى الحكمة
 وهدى للناس
 إلى صراط مستقيم
 آمين

زيد الذي جاءك اليوم وحده قبل كل صدا فادعته بحسب الوجهة او متبع ان يوجد
 شخصان موصوفان بما ذكره لا بحسب العقل او لا اسماع فيه بالنظر اليه وكل طوله ونقصه
 عما من قال ان الحداد المسمى بحسب العقل كيف يحسب الوجود عن جمع ما عداه لان
 الحداد كرس عن الذات لا يحسب على ذكر العوارض المستحصصة لا يكون هو الا ما يقول الحد
 عند الاصولين لا يكون جامعا وما عداه لا يكون فاما اصطلاح المصطلحين ولو سلم فالقول
 المستحصصة من اتيها السخص بالعوام من تسمى بالسبب الى ما يميزها بالميز
 للمجموع السخص من المفهوم **الكل** لان من في منه لبعضه من غيره للكلام فالكلام
 سورة من لسر الاكل او لم يقع الحمد في الاسورة من كل القرآن ان سورة يكانت غير مستحصصة
 بعض فلا يصدق على الصنف وغيره له الكلام المميز للامثال سورة منه وحسب ان ظهور
 الامثال في السورة لما وقع قوله فادع السورة من مثله في الصورة في سياق الاشارة الى
 الجمع في سياق السبق نظر الى المقصود كما في قوله ان تدع امره او امره او يحرم بطا الى
 جميع السورة فانه قبل لا يقدرون على انما سورة من مثل القرآن وطاهر ان الذي كل سورة
 بعض من مثله ليس الاكل القرآن وسداسه الحق لا ما قبل ان الجنس المميز او اقرنه الوحدة
 افاد العموم وان كان في سياق الاشارة كما في قوله خير من جوفه **قال** الا ان يقال
 المراد سورة من جنسها **ابا** اي يحل على حد في المضاف وتقدر بما ذكره **قال** المحقق
 المحل والدين وان ارد سورة من جنسها في البلاغة وعلو الطيف تتناول كل القرآن وكل
 بعض منه وسداسه اقرب الى فرضه وسداسه القرآن الذي هو دليل في العفة وقال الشافعي
 النجوى في حواشيه عليه ولا خلاف في صدقه على مثل قل وافعل ما شئت وانا في عرفة واحول
 في كل من كلامي الحق والشافعي كذا في الاول بلان قوله وكل بعض منه سبيل العموم
 الكلمة والآية بل الحرف ايضا والتعريف لا يتناول شيئا منها على وجهه لانه لما اردوا الجنس
 المحال في البلاغة وعلو الطيف لم يسموا بالعرف الا مقدار السورة واقدمت اياتها لان
 الطيف منتهى الامثال كما هو المستطرد في الكثرة وسلا تصور الا في ذكر المقدار كما في قوله
 واما في الآية بعد جهر الاول انك قد عرفت الآن انه لا يصدق على مثل قل وافعل ما شئت على ان تدع

ومع السورة

الاصولي

فقط الى المعنى

من وكل الله اكل قد حلفت مما سبق لو كل سبع قد انا في عرف الاصولين قد بدوا به
 الهادي الى سواء السبيل وسبب في عدم الوكل **قال** لاننا لم نوقف موقفا مفهوم السورة
 على مفهوم القرآن **اقول** يعني لئلا يدورنا في مفهوم او الا قد القرآن في نفس مفهوم السورة
 وليس كذلك فانه عباد عن بعض من كلام الله تعالى او عرفة مترجم اي من اوله
 بالاسماء بالسمية ولوه بالانها اليها ان كان قرانا او كوكبا ان كان غيره يوقفنا اي
 اعلاما من السارح فان الفصل من كل سورة من لا يكون الا ما اعلام منه على الوجه المميز
 فلا يصدق لانه لعدم اختصاص السورة بالقرآن وكونها اعم منها احتياج الى التميز
 الى توصيف السورة بقوله منه الرابع صيغة الى الكلام المميز فلما اعتبر في مفهومها الاحتياج
 بالقرآن لما احتاج الى ذكره ومن لم يلم معنى العبارة وغفل عن لطف الاشارة اعرض
 بان الكلام في السورة منه لا في مطلق السورة حتى تشمل كل سورة من كل كتاب بل في
 سورة معلقة بها الامثال فكيف سئل سورة لا يحيل والنزول فان فصل السورة علبت
 في عرف المستشرق على بعض القرآن من بين السورة كما كلف على كل من بين الكتب والاداء
 صاحب الكشاف في السورة بالطائفة من القرآن المترجمة التي اهلها ملاك ايات واما الاحتياج
 الى قوله منه فليس لغير سورة القرآن عن سورة غير بل لسان ان السورة من جنسها في
 البلاغة وعلو الطيف كما عرفت بذكر العلة مفردة ولا بد لاشارة الى من الفعل عن كل كلامه
 عجم على مثل الشافعي في قوله ولما كلام صاحب الكشاف في ما ان نفس الطيف المحررة لسورة
 القرآن بدليل عدم صدقه على شيء من سورة ملاحظة القيد الاخر لا في توقف مفهوم السورة
 وكلف لا والاية الكريمة تدل على خلافه لان السورة فيها استعملت في غير القرآن وانما صرح
 صاحب الكشاف بما قبل ان من سورة لا يحيل سورة الامثال وما بعد ان ساير ما اوجز
 انه كما الى ابياء سورة مترجمة السورة ولو سلم هذا القدر من الاستعمال او وجد كفي
 في صحة التعريف يدفع الدور ولا ضرورة كون اللفظ طامرا في سورة القرآن وبطوره انهم
 قد ما دون الحدود وفي بعض الحدود مضمرة من علمه بالذود قد يكون بان المراد بالماخوذ
 في الحد مضافا للقوى مع ان الطاهر هو الجمع الاصطلاح وما قوله واما الاحتياج الى قوله

وعلى الترجمة

الغلبة

فقط محض

في قوله

لان قد راى جنسنا من على قدر ان لا يكون المحذور كل القرآن بل الكلام الشامل للكل
 كما هو **قوله** ونوروا بما جاء من انسان اسماء واحواله المتعلقة باقائه **قوله** او قد
 عرفت فيما سبق ان النهى عيان عن اتيان العرض الدائى للموضوع وهذا المعنى طى بيان
 الاحوال واما بيان الاقسام فعد ايضا معنى النهى لان الخصوص والعوم والاشراك
 وانما لها من الاعراض الدائمة للدليل السمعى كما سبق الاشارة اليه فالقسمين
 له في الكلمة موضوع النهى كلفه الموقوف او ليس فيه شأنا من حمل العرض الدائى اصلا
 فنخرج عن هذا المورد **قوله** والمراد بالاحكام المتعلقة باقائه المعنى **قوله** اما كان المتبادر
 من ظاهر قول المصنف الباب الاول في افادة المعنى ان يكون الاقائه محمول المسئلة في جميع
 مباحث الباب الاول فكل معنى اجابته في قوله ونوروا بما جاء من احواله التي هي عبارة عن
 الاقائه ولم تكن كذا كذا كذا من الاحوال ليس باقائه وان تعلقت بها كما سيظهر من المباحث
 الآتية ان شاء الله وقوله الشارح بان احواله ما جاء من احواله المتعلقة بالاقائه لا بالبيان
 الاقائه نفسها فلما ورد عليه انه بمعنى ساؤل اللفظ لجمع صاحب العروة لان التعلق يكون
 قريبا كما في الاحوال المذكورة منها وقد يكون بعيدا كما في الاعراب والسا والموود والسلب
 وكذا كل ولا يخفى التعلق في اكله الا من لم يتم راى من العروة وفيه مقتضى الاقائه راي
 تعلق باقائه الاحكام مع عدم البيان في علم العروة على التام فخرج الاعراض والبيان
 ونحوها بالضرورة ثم ما ورد على هذا المعنى الذي ارتكبه لا فراجح فكر المباحث سوال وفيه
 بقوله لا يقال وحاصله ان اضافة الاحكام الى ضمير اكله المقتضى للمحذور يخرج تلك المباحث
 لانها لا تخص الكتاب بل غيره ولا حاجة في ارجائها الى ارتكبه من التكلف على التكلف
 وحاصل جوابه ان المحذور لا يمكن ان يراو منها واللام تكن المباحث الموقوفة في
 الباب الاول بل اكله ايضا مباحث الكتاب لانها كالاعراب والسا وغيرهما في تناولها السنة
 ايضا فوجب المحذور في ارجائها الى العبد المذكور ومدا سووا والخبر بالسؤال والجواب
 لا ما نسب الى بعض الاقائه قال معنى لم عدلت عما تضمنه ظاهر الاقائه من كخص
 المباحث بالكتاب دون السنة والاحكام وعلمت تقول ما له وذا احتصاصا في الجواب لا بد منه

المظهر
 الاول
 الاصل
 ادوات
 المتعلق
 والضمير
 بمراتب التعلق

منه لان المباحث لا تخص الكتاب بل غيره والسنة والاحكام لانه مع كونه كلاما ظاهريا
 قاصرا عن التحقيق فاستدنى نفسه اما اول اطلاق سوي كلام الشارح شادى بان يفتقر
 الى ريد التعلق للمحذور لا التعميم وان كان قد عوم في نفسه والمقصود توضح كلامه والوا
 على طبق مراده واما ما اشار فلان الاشارة في قوله ومن ثم اكله بغير غيره وفي قوله وكذا
 الخامس الى ما صدق عليه ما له وذا احتصاصا في سوي مباحث الموضوع والعوم والاشراك وكذا
 وكل فكل عيان عن المباحث الموقوفة في الباب الاول في الاستعمال وكذا في لانه بمعنى
 سببه السمعى سمعه قد رواه استم **قوله** يريد لفظ اللفظ الدال على المعنى بالوضع لا الدال
 وضع لفظ **قوله** مدا شير في قول المصنف المعنى قبل بيان العلم في الشرح فتم اللفظ بالسنة
 الى المعنى اربع تفسيرات فكل ما قيل ذكر الشارح اولا التفسيرات ثم ذكر تفسير اللفظ وبما يتعلق
 به على خلاف المعنى ثم لما ساق الشارح الكلام في اللفظ الدال على المعنى بالوضع اوجبت ان
 يرجع ضمير ل الى اللفظ الدال بالوضع وان مراد بالمعنى في المعنى المعنى المذكور اولا وهو
 المعنى الموضوع له وان يرجع ضميره ويعلقه الى المعنى اكله الذي هو عبارة عن المعنى الموضوع
 صحيح المحار ولا بد من وجوبه لان الكلام في اللفظ الدال على المعنى بالوضع كما عرفت فمطل
 ما قيل ذكر المعنى باسمه الظاهر ومن الضمير لفظ يعود الى خصوص المعنى المذكور اولا ويخرج
 المحار فان اللفظ المحار ليس هو موضوعا للمعنى الدال هو عليه وكذا يلزم ان يكون المراد من
 ضميره جنس المعنى لا خصوصيه واحد من المعنيين المذكورين لانه ان ارد الاقارب كما ظن
 العبارة خرج المحار ايضا لانه ليس به استعمال اللفظ في الموضوع له وان اريد الاقارب
 الدال بالاشارة لان اللفظ لم يستعمل في المعنى المذكور بل بالاشارة فان حصل سلم ان
 المعنى اكله عبارة عن الاول يدل على قوله لتفسير اللفظ بالسبب الى معناه ان كان باعتبار وجه
 له هو الاول فان التفسير الاول لا ساؤل المحار وما كون الضمير من راجع الى المعنى اكله
 الذي هو عبارة عن الاول فلا يدل قوله وان كان باعتبار استعماله هو اكله وان كان
 باعتبار رولاله عليه فما فان مدعى التفسيرين يتناول المحار فكل ابا في باعتبار انما
 وقع منها للملازمة ولا سئل لغير التفسيرين باعتبار استعمال اللفظ في الموضوع له ساؤل

جب

في المباحث
 في المباحث
 في المباحث

المحار فليتناظر **قال** واما الاقسام الخارجة من التقسيم الرابع **قال** اعلم ان المقصود من
نقل الشائع هذه العبارات المختلفة من الامام نحو الاسلام ثم قوله بعد ذكره وعدم الالتفات
الى العبارات واختلافها من وارب الشائع لم يخلو من هذه العبارات خال عن النقل هو
مستباح فيها كما صرح به شرح كلامه وليس كذلك في كل منها فانه لو وضع المقصود
لثابت بذكر الثاني فليكن كلامي هذا المقام ليحصل منه ما هو ارام فيقول وبالله التوفيق
ان الشرح قد احتار في العلم بسماع نظره وبجزمه اما الاول فهو المزدوج والمركب واما
الثاني فلا حاجة للاختبارات من اتدأ وضع الواضع الى انهاء فهم السامع فان ادخل
باللفظ الجاري على قانون الوضع يستدعي اولاً وضع اللفظ المعنى ثم دلالة على كونه
كثرت به من المعنى ثم استحقاق ثم فهم المعنى فلفظ شاكله العبارات الاربع بسمات
اربع وترتد الالفة فانه متيقن كما سبقت في ثم انه لغاية اهتمامه بفهم الكلام يعرف اربع
لكن الاقسام واول ما يعتبر بخلق كل قسم من هذه من الجهات الاربع المذكورة في
باعتبار بعد الاقسام كل قسم من التسميات المذكورة وبالله باعتبار بيان مفهوم كل قسم
وذكر ما قد ورد في اعتبارها من حكم كل قسم من اقسام التسميات المذكورة وترتيبها
ثم لما كان المقصود الاصل في اقسام التقسيم الرابع فلم يلح على ما عرفت انه كلف العبارات
ولم يجعل اللفظ سببه اسم مخصوص كما يحصل في الاقسام السابقة اما الدلالة والاضافة
واما العارة والاشارة فلما استبان ان العارة عارة عن سوي الكلام والاشارة عن الالهام
الى معنى لم يقصد اصالة ولذا عرفت عن الاقسام من قصد ضبط الكلام بالدال بالعبارة و
الدال بالاشارة والدال بالدلالة والدال بالاضافة **قاسم** ان لا يعتبر في التقسيم
بل الوقوف ثم لما عرفت الوقوف قاسم ان يتم لفظ المعرفة لان لما عرفت اختصاصه
باعتبار في معنى الوقوف بلامه فلذا قال والاربع في موه وجوه الوقوف على افرادها
ثم انه يعرف لاقسام التقسيم الرابع منها بقوله وجوه الوقوف وفي بعد اقسام كل قسم بقوله
الاستدلال بعبارة النقص بالاشارة وبالله وبالله وفي يورث الاقسام للاولين
الاستدلال بعبارة والاستدلال بالاشارة ولا فيمن بقوله الثالث بعبارة النقص والثابت

والثابت بالاضافة والنقص في شأن احكام الاقسام بقوله الوقوف بعبارة النقص والاشارة و
ولالة والاضافة والنقص في شأن احكام الاقسام بقوله الوقوف بعبارة النقص والاشارة و
كما يحصل في البواقي فلا يسمي كل قسم من هذه باسم على حد كسج في غيره بل يعبر عن كل الاقسام
في كل مقام بما شاع بذكر المقام اما الاول فلان ذكر المقام مقام بعد اقسام العبارات
الاربع التي مناشي التسميات فالتاسعة ان يعرف لاقسام التقسيم الرابع بوجه الوقوف
لان الوقوف لفظ الاعتبار واما الثاني فلان ذكر المقام مقام بعد اقسام المقام ووردت
ان العلم لا يسمي باعتبار الرابع باسم ولكن الاستدلال لما كان سبباً للوقوف على افراد و
مناسباً للعلم بالاستدلال لا يكون الالبه وان كان باعتبار معنى غيره من تلك
الاقسام كسبب افضاء ذلك المقام واما الثالث فلان ذكر المقام مقام الوقوف فالتاسعة
ان يعرف كل قسم بما يلايه وقد عرفت ان العبارة والاشارة اقرب الى اللفظ من الدلالة
والاضافة فالتاسعة ان يذكر الاستدلال التاسعة للفظ والدلالة والاضافة اقرب الى
المعنى من الاول فالتاسعة ان يذكر التاسعة التاسعة للفظ والدلالة والاضافة اقرب الى
مقام شأن احكام الاقسام فالتاسعة ان يذكر الوقوف على افراد كونه ملائماً للاحكام فظهر ان اصلا
العبارات لم يشأ من عدم الالفاظ بل تضمن كل منها فائدة كسبب المقام بذكرها من
وقف على ما ذكرنا من ودي الالهام **قال** وذكر في تفسير ما موصوفه بمعنى كالتاسعة بالادراك
اور اي ذكر في تفسير الاقسام الخارجة من التقسيم الرابع ما موصوفه للمعنى كلف بالعبارة المذكورة
منها بل من على المعنى كما يظهر من الفطر في الاصل **قاسم** ان لا يعتبر في التقسيم
وخصوصيات **قاسم** المراد بالاعراض المختلفة مثل النقص والعظم والظهار والبلاوة والذكاء
وكبر وكبريا وكيفية والخصوصيات مثل السكر والنعف والدكروا الحرف في موه كرفان ووعيت
اي التسمية والخصوصيات على حسب الاعراض المختلفة الحادثة على ما سبقت لا يتقدم ما هو الواقع في
لا افضاء ان لا يكون التسمية بلفظ لانه غيب لا يطلع عليه الا الله تعالى بقدر الطاقة البشرية
فان الحكم بعد حصوله لا يمكن تقديره بما غيبا من كلام بلغة او اعلل على طه ان المقام الثاني
بعض خصوصيات مثلاً فان راعى في كلامه بلفظ لا يترك شيئاً منها او راد على لا

في التسمية بالادراك
التي هي من الالهام

لا يكون بليغا وان كان المعظم بليغا وان علم على هذه الامور ان المقام ليس فيه الكلام المحصور
 يجب عليه ذلك حتى اذا اعتبر شيئا منها لم لا يكون بليغا وما جملته ملاغة الكلام على مطابقة
 لمعنى الحال والمعتبر في الكلام البشري غاية معيضة الحال بقدر الوسع فان المعنى المقام زمان
 الاعتبار كغيرها عاينها كغير بقدر الوسع وان المعنى لا يتغير كغيره وان المعنى عدم
 رعائتها كغيرها بالكلية وهذا ايضا نوع من الاعتبار المتناسك كما صرح به المحققون من سماع
 المعنى وفي كلام الله تعالى وعادته بقدر ما في نفس الاوقات عالم جميع الكائنات وحياتها
 فيما على كغيرها لا ازيد ولا ينقص ولما كان المراد من المعنى معارضة للبشر ووجود
 كلام او في منه تناوذه للاغراض فمثل ما قبلهم من ان المعظم اذ اراد على كلامه بعض مصنفات
 الاحوال مع قدرته على رعايته اكثر لم يكن كلامه مع البليغا والاطلاق فان احوال البليغا
 في ايراد الكلام معناه فتارة تقفون في مقام التناقص والتناقص في رتبة ما دونه
 كلامهم موشى بما لا يسويهم من غير ان يسموا بالكلية وفي الحوادث
 على كجاري العادات فتكون يحصل المطابقة لمعنى الحال كجمله وان لم يكن في الدرجة
 ان كل كلامهم بليغ ولا كفى ان الله تعالى قادر على ان ياتي بكلام او في تناوذه للاغراض مما
 اشرل خصوص ما سوى المراد فتدبروا في **قال** ومقصود المشايخ من تولم هو النظم والبليغ
 جمعا دفع التوهم ان شي من قول ان جسم الله **قال** هو امر بسيط بقوله كما قالوا ان الله
 هو المعظم والمعنى جمعا وادراجه النظم الدال على المعنى وما بينهما من عدم الاول وتمامه فان
 فصل الدال بانه اسم للمعظم الدال على المعنى بدفع الضميمة نعم الا انه مشعر بعدم كونه المعنى
 اصليا فلا ملائم غرض الى كونه المقصود توجه كلامه فان لم يكن لا وجه لكونه ركنيا فضلا عن
 كونه اصليا لا غرض ان مع البليغ والمعنى المعظم الدال على المعنى فخرج المعنى بالضرورة فليكن
 كان المقصود من وضع اللفظ افاق المعنى كان المعنى هو المقصود واللفظ وسيله اليه اعتبر
 ركنية اللفظ بطا الى اللفظ والمعنى الى المعنى وارجح ان المعنى على اللفظ اعتبر المعنى ركنيا
 اصليا فان فصل الركنية في اللفظ وتمامه فليكن المعنى الركني كما سبق وسبق عدم تغير الاسم
 والوصف باقائه فان من الاجراء ما لا يتغير باقائه اسم الكل ورسمه كاليد والرجل مثلا من

وتناقصوا في الشيء
 اي رغبوا فيه ويولم

من يترك خلاف الراس فليكن **قال** المعظم هو المعنى من اللفظ **قال** المعنى هو اللفظ
 التوهم بالنظم في هذا المقام هو اللفظ وانما اخص الى سائر ما لانه ذكر في المعنى المعظم في
 سائر ما واللفظ في جوابه فلو علم ان حق العباد ان يقال لما كان القرآن نظاما ولا على
 المعنى قسم المعظم الى قسمين ما بين ما هو المعظم هو اللفظ واخصا به المعنى المعظم عليه لرعايته
 الادب بغيره بقسميه وانما قال بهذا لان المعنى قد يطلق ويراد به الشعر والمعنى المصدر في
 واللفظ المربوب كما ذكر في الشعر فاحترمه عن ارادته وسد لا بد من توصيه الا بزيادة
 للمعنى الادب الحاصل باللفظ الى استعماله كما في اللفظ باق كما سبق **قال** لا يقال
 النظم على ما فسر المحققون **قال** حاصل السؤال لزوا القوم بالمعنى لا يجوز لمعنى اللفظ
 لان المعنى منهم سرور بالمعنى واللفظ ليس بها منها وحاصل الكواب لم طريق التجار
 غير محصور فاهم اذ ادوا به هذا اللفظ مطلق من فصل الاطلاق المقدر على المطلق كما في
 المنفرد بانه اطلاق على المفرد ومنه قسم الى الخاص والعام والمعتبر في وجوده كغيره
 الا لتركيب اضافة الاقسام الى المعنى على كونها لا في ملائمة بان يراد الاقسام المعطاة بالمعنى
 في لا يراد به مطلق اللفظ بل المعظم **قال** فان فصل كان اللفظ يطلق **قال** فمستأهل السؤال
 قول المحقق لللفظ في الاصل سقا طبع من التوهم وحاصله ان اللفظ كما مضى سوء الادب
 بالمعنى الى الاصل كذلك المعنى مصنف بالمعنى الى الاصل لانه ايضا يطلق على الشعر وحاصله
 الجواب ان اطلاقه على الشعر ليس بالمعنى الى الاصل بل بالمعنى الى العارض فانه حصته في جمع
 التوهم في السكتين اسم على الشعر مجازا خلاف اللفظ فانه حصته في الوهم اسما **قال**
 للفرق بين المعنى في التوسع **قال** المعنى لفرق المعنى على التوسع والتيسير في الصلوة وغيرها
 اما الصلوة فليكون كما في قوله او انفس من القرآن او اجل على طاعة واما غيرها فلما قالوا ان ذلك
 او لا بلغه قرش كمال فصاحتها فليصيرت على ما يراد بالرب نزل المعنى سؤال النبي عدم
 وسقط وجوب رعايته بغير اللفظ حتى جاز للكل ليرتقا بالكل فلما جاز للفرق مع كمال قدرته
 على الفعل ليرتقا بغيره من اللفظ اللفظ مع غيره **قال** ووجه الاستيفاء طاهر
 بالفرق **قال** في هذا التوهم كغيره من اللفظ استيفاء طاهر وجهه توفيقه وتخييره كغيره

في قوله تعالى
 والذين هم
 عن طاعة الله
 والذين هم
 عن طاعة الله
 والذين هم
 عن طاعة الله

قوله اولاً هي التسمية
او اللفظ الالهي
يعرف بالتامل

يا حبيبي اغفر قوا من علم بي

الصلوة لا معنى والطاهر والمعنى وان اعلم اقبلوا ما تيسر من الصلوة ولو سلم لمراد وكرر
 فهو عام حص منه البعض فهو ما دون الآية وسماها في كونه طينيا كوز كصفتها كبر الواحد
 والقياس **قال** قال في الاسلام لان ما قاله طاهر الاحمد كتابه **قال** في اول
 فصل في الصلوة الرجوع لترتيب عن اني حصة فلا حاجة الى الاستدلال وان لم يرد لا ينفذ
 قوله صنف وصنف المنزل بالقرين لانه كما وصفه بذكر وصفه كونه في ذيل الاولين **قال**
 انه كما وان لتريل رب العالمين نزل به الروح الامن على قلبك لتكون من المنذرين فليس
 عزى بين وان لفي ذيل الاولين او لم يكن لهم اية ان يعلم علماء بني اسرائيل في قوله
 على بعض الانبياء فراء عليهم ما كانوا به موافقين والضمير في كل ما راجع الى التريل يعني
 المنزل هو الظاهر ان لم ير ان كان غيره يعتقد لفظ وهو محل الغضا على ما عرفت في قوله
 على المراد بل بعض العلوم غيره في دفع ما عدا الطاهر قوله بلسان عربي مبين ليس بقاطع
 في قوله نزل لجراد علقه بالمنذر من وليس سمع في لفظ الله لا كوز القراءه بالالف وسيم
 وبالمط الى قوله لفي ذيل الاولين كوز واعماله لطيف ولو بوجه اولي من اسما لاعتما
 في كل قوله لفي ذيل الاولين على طاهر الصلوة لانها طاهر المتجاه والاستقبال بسم خاص في
 بالرد وبكل الاول على تقدير علقه بنزل على غير طاهر الصلوة اول الرجوع لم يست
 لغفل بل نقد واحد من العلماء ولما كان هو الاصح فاحتج بالضرورة الى بيان وجه
 كل من القول اول الرجوع ثانيا وما قوله لانه كما وصفه بذكر وصفه كونه في ذيل الاولين
 الى قوله فصنف لانا سمانا وصفه كونه في ذيل الاولين كمن لا معنى كسر معناه فيها لان ذكر
 الولتر الذي هو عبارة عن العلم الدال على المعنى سيما بلفظ التريل واداره نحو معنى
 خلاف الطاهر ولذا قال صاحب الكشاف وقيل ان معناه فيها ثم قال وليس بدافع بل
 الطما احصاه وسوان ذكره مثبت في الزرقانه وان كان ايضا محارا لكنه لشهرته
 كما ونزل الحق بالحقه او يقال فلان في وقت الامير ولا يعلم منه الاثبات ذكره في قوله
 كما وكل من فعلوه في الزرقان الثابت في دواوين الكفط ليس بغير الاعمال بل ذكرنا
 في جمل ما ذكره قوله وليس سمع في لفظ الله لا كوزا فقد برأسم **قال** في الاسلام

قدم النعم باعتبار ظهور المعنى وحفاء من اللفظ **الاول** معنى انه قدم النعم باعتبار
 الظهور والكفا، على النعم باعتبار الاستعمال نظر الى ان متعلق النعم الاول قسم
 على متعلق النعم الثاني للامتناع في الكلام بوعان تصرف في اللفظ بجعله بحيث يفهم منه
 المعنى ويوقع جعله موضوعا وتصرف في المعنى بجعله بحيث يفهم منه اللفظ بالظهور والكفا
 مراتبها وموقع جعله موضوعا له ولا سلك في الاول مقدم على الثاني لانه لا يمكن ان يكون
 المتعلق كونه مقدا على النعم المتعلق باللفظ بالضرورة ثم الاستعمال يرتب على ذلك المصروف
 المنقسم الى النوعين ويجوز ان يكون بغير اشارة الى المصروف في المعنى وتوحيدها قوله
 حتى كان له حظ الاول المعنى ظهورا وحفاء ثم استعمال اللفظ في النعم المتعلق به
 مؤخر عن النعم الثاني بالضرورة اعلم ان الامام في الاسلام قال بكذا او كذا في وجوب البيان
 بذكر العلم والالتزم وجوه استعمال ذكر العلم وجوبه في بارى الانسان واداء لسان
 نوعان نوع يعتبر قبل الاستعمال بالنظر الى نفس الدلالة وهو المراد في قوله في وجوب البيان
 ونوع يعتبر بعد الاستعمال بالنظر الى وفاء الدلالة وهو المراد في قوله وجوبه في بارى الانسان
 وما قبل الحرف او اعيدت معرفة قد يكون الثاني عن الاول فليكن لي كما في موضع
 نرى ان كذا وكذا آخر قد فسر اللسان الاول بظهور المراد للسامع فافهم عن الاستعمال
 وكما ورد عليه من الوقوف على المراد فسر الرابع بكيفية الدلالة وقد عطفها اولافان
 الدلالة كغير اللفظ بحيث يفهم معناه باني طريق كان ليس كيفيتها مقدمة على الاستعمال المتقدم
 على الوقوف فكيف يفهم الوقوف بغير الكيفية وانما نانا فلنظير الظهور والكفا في وجوه البيان
 ليس الا كسب الدلالة او الذي كسب الاستعمال في الصريح والكفاية كالمسوق فلا بد من تقدم
 اقسام الظهور والكفا على اقسام الاستعمال كتقدم الدلالة عليه او من في الكيفية اقسام
 الدلالة وسببها اقسام اللسان كونه مسامحا ولها فلت في وقاه الوصول الى ما عاين
 ولانته عليه وضوحا **فان** لانه ليرد على مع واحد فاما على الاخر او **الاول** اوله
 بالدلالة الدلالة الوصفية بكونه ماسوق من كون النعمان باعتبار الوضع لا يقال في شكل
 قوله فان ترجع المعنى على الثاني لانه اول للترجيح في المستعمل ليس باعتبار الوضع بل

بالاول

بل يتأمل المختار وراه وقبر الواحد لا نأول بها ان المصروف من قسم الوضع هو المستعمل
 الذي ترجع بعض وجوهه بالتأمل في نفس الصفة بملاحظة الوضع الامم وكما كسبه ليرى
 ان كذا **فان** والا فرب ما ذكره المصروف سواء عباره عن الوضع **الاول** فان لم يسل لما قيده
 وذكر الصفة والمسمى بدل الوضع الذي هو المصروف من وكما قلنا بانها موصوف على مقدمه
 من ليرد الوضع كما ياتي نوعان محض وهو نفس اللفظ المحض ببارى المعنى
 المحض ونوعه وهو قد يكون بغير فاعده دالة على ان لكل لفظ يكون كسبه كذا في تعيين
 للدلالة بصفته على معي محصور منهم من بواسطه تعيينه كالحكم بان كل اسم غير الى كونه
 رجالا وسلمين وسما للرجوع من كسبهات وكل الاسم وكل جمع عرف باللام او الالف
 ليرجع بغير كسبهات الى غير ذلك وكل هذا من باب كسبهات الموصوفات الشخصية بل كسبهات
 من هذا القبيل كالجمع والمجموع والمصنف والمنسوب وعام الافعال وسائر المستفادات
 والحركات وبما يحل كل ما كسبه دلالة على المعنى بالاسم وقد كسبهت فاعده دالة على ان
 كل لفظ وضع لمعنى قد عند العرب المانعة عن ذكر المعنى معان لما يتعلق بذكر المعنى بعلق
 محصورا ودال عليه بغير اسمهم من بواسطه الترميم لا واسطه هذا النعمان وسما في كسبه
 المعنى الاصطلاح او الترميم هذا التقدير الوضع عند الاطلاق لا اراده الثاني لصوره بالنعم
 الى الاول ليرى ان كان مظهر ليرتفع عدم اراده انما ايضا لو ذكر الوضع لتفهم بالنعم الى
 الاول فرك دلتا للامام ولاننا تقدم المسمى على الموصوف مع تاولا عنها في الوجود فاعرف ان
 اكثر الخلق دالة على المعنى بالاسم سما الاول والنهي الذي عليها مدالا للحكام السبعة فلو ذكر
 الوضع لم يحصل منه الفائدة اللطيفة **فان** وجرى عن النعم ان قوله في وجوه استعمال
 وكل العلم وجوبه في باب اللسان الى طرق استعمال **الاول** مع غيره في الكلام عن النعم ان
 على راي المصروف لا فقه فراه بغير عن النعم ان قوله في وجوه البيان بذكر العلم ثم
 ان الشرح بغير عن تفسير الوجوه في النعم الاول فسر ما في السلسلة الناقية بالطرق
 ولعل ذلك لعدم صحة في الاول او لا مع الطرق السطحية وانه كما لا يخفى فالتأخر في تفسير
 الوجوه في جميع النعمان بالامام والاعتبار بمرورها بها الاقسام الحاصلة بغير الاعتبار

مطلب
في بيان نوع الوضع

ليرت

و يطارد ذكر أكثر من لم يخصها العبار **أول** وهذا النوع شاكل للاسماء التي وضعت
أولاً لئلا يخلط **أول** أحاطت به بعض منع الوضع في الالفاظ المقولة والالفاظ المدفوعة في
اصطلاح غير لغوية ومنع تعذر في الأسماء الكثرة المقولة إلى العلم بناء على تفسير الوضع كجمل
اللفظ بآراء الجمع أولاً وبعضهم بان المراد بالوضع للكثرة ان يكون من وضع واحد الشخص
أو النوع أو اريد في المقسم اللغوي أو ان لا يخلل من الوضع من نقل وكلاماً فاسداً
الاول بل انما قصده ان لا يكون المقول لارتباطه و هو بالانفاق كما يقرر في موضع واما ان
قد علم انها من اللفظ بل الصواب ان يقال لانها ليست من الحس كونه وصرح البعض
بأنه لا يخلو عن الاطلاق ولو سلم فالمتصور منها ليس بمتيق حصة المسكر حتى كثر عاين
جمع العود الخيرة على الاطلاق بل يخبر عن باقي المقام وهو حصل هذا التقدير ولو سلم
فالمتصور من الاطلاق قوله وضعاً متعده او عتله بالعين ثم قوله وضع بآراء وماره وماره
ان تكون الاوضاع متساوية في الرتبة ككثرة بعضنا وحقان على الاطلاق يخرج المقولات
لان وضع المقول عند اصل ووضع المقول الذي عليه **قال** والا فليس يقال هذا التقدير
أول يعني ان قوله وضعاً واحداً لا يقتضي حصة العام وانما هو مبدء للاخراج المشترك بآراء
الى معانها المتعددة ووجه بقوله مستغرق لجميع ما يصح له لا غير مستغرق لشيء ما في معانها المشتركة
اذ لا يعم له وقد كثر للرجوع بالاختلاف في استواء الالواح الى الاول كما جعله الشارع
في الخطوط لا يفرق الحار البارد وقيل يرى قرباً ولكنه في غاية البعد واللفظ لا يصح للمكر
الحكاية المتعددة جميعها معاً حتى سفي عنه الكسوف لهما واما ما رآه اصداء واستغرق لجميع
ما سجد الجمع المراد منه المستغرق لجميع ما يصح له فلا يخرج به المشترك عن الحد وليس شئ لانه
باللفظ الى احد ليس مشترك كما ذكره قبل قوله والاقرب الكلام قد وانما اسرأه بالنظر
الى معانها وصلوهم جميعاً على ليس شرط في صورة المعنى فان قولنا غير مستغرق لجميع ما يصح له انعم
من لم يكثر منك ما يصح له لكنه لا يسعفه وان لا يكون ما يصح له ابتداء كما قالوا في تعريف
العلم بصفة بوجهها غير الاحتمال المتصور انه ساءول المتصورات لان عدم احتمال التقدير
انعم من لم يوجد النقص **أول** فان قيل المراد بالمتروك انعم من لم يكثر على سبيل السؤال **أول**

أول في كل من السؤال والاحزاب بل وفي جواب السؤال الكثرة ايضا كثر لانه صريح في كثر العالم
مع العموم على سبيل الدل ان يتعلق الحكم بكل واحد شرط الافراد وعدم التعلق بواحد
فقد اوان احد ما كل واحد والافراد والاول لا يجرى في المسكر كما يحق من اشباع
تعلق الحكم بكل واحد من معانيه ولو شرط الافراد بل لا يتعلق الا بواحد منها فقط فلا يصح
في السؤال والمسكر مشترك مسوق لمعانه على سبيل الدل وانما لا يجرى في الكثرة المتباعدة لان
تعلق الحكم فيها انما هو بواحد واحد ان كانت مفردة او جماعة جماعة ان كانت جماعاً سواء كانا
مختلفين في الكثرة او مفردين عنه فلا يصح قوله في الاحزاب في حد العام الكثرة المتباعدة
أول قوله في جواب السؤال الكثرة مسوقة الاحاد على سبيل الدل فان قيل هذا صحيح
في الجمع المتكروني المفرد على قول من جعل موضوعاً مشتركاً في اشياء قول من جعل موضوعاً مفرداً
المتنشر فلا لان الوضع كصغر اللفظ بالجمع فلو كعمل في فرد من لا يبقى المحصر فسمى
الوضع قلنا قد صرح الشارع في كثر المشترك ان المحصر من هنا ليس كصغر الثبوت بل
تخصيص الاشارة وهو لا يقتضي لمراد باللفظ الا افراد الواحد فليس **قال** والمراد بالوضع
لكثرة **أول** المقصود من هذا الكلام بوجوب ما ذكره المصنف من كون كل من العام والمسكر
واسماً للعدد موضوعاً للكثرة ومحصلاً ان اللام في الكثرة ليست صلة للوضع بل هي للعاقبة
فكانه قيل لروضع لان حصل الكثرة وتكمل لمكمل اللام صلة له وكعمل الكثرة انعم من الكثرة
نفسه بان معناه الوضع والكثرة كسبب لمراد والكثرة كسبب لمراد وسبب لمراد الشارع قد اختلف
فيما نقل عنه انه تكلف لا يقال لفظ العشرة مثلاً موضوعاً لمؤنهم كما صارت في على مجموع مكر الاحاد
من حيث هو مجموع وصدق العشرة على كل فرد من العشرات مثل صدق الرجل على كل فرد
من افراد الرجل ففي قوله مجموع وصدق ان الكثرة قوله او هو من افراد الموضوع له معاً بل
وانما هو من افراد ما صدق عليه الموضوع لاننا نقول العدد وكونه كما مفصلاً بغير الكثرة
في مفهوم جميع اسما ما هو في الواحد من العدد وكلمة لفظ العشرة موضوعاً ما ذكره وصاروا على
ما ذكره لان في استعمال معناه على الكثرة قد مر **أول** المقصود بالاول المعنى في الاسم كما قالوا
أول فان كل واحد من مكر الاحاد وصدق عليه انه واحد **أول** المقصود في كل فرد من

افراد الانسان في شئنا سبيلك الاجزاء فثبت مفهوم الانسان المتحد بحسب المقدم
قال كيف ولم يجعل الالهي وضعه لئلا يكون له ما لوضع السخيف **اول** فالقول في هذا ما سبق
من قوله وما يدعى الوضع النوعي لا يكون له لان المسجل قد نفس التكرار والعموم انما يستفيد
من وقوعه في سياق المعنى وكان الالهي وضعه قال كل تكرر وتعدت في سياق المعنى ليس لتفكيك
وهو فان حصل او افادت العموم بالوضع النوعي مطلقا كما رافاه ايضا موضوع بالوضع
النوعي مطلقا لا لما عرفت لوضع النوعي وان احدهما محصورا كصفة والافعال في الجوارح
فمن الاول **قال** لا لما عرفت الالهي من الالهي **اول** حصوله الاخر اراها مبنى على
الخصيص الذي ذكرنا من عموم صورته المعنى فلا تعقل **قال** وهو مستوفى برفع صفة لفظ و
مع استوائه **اول** يمكن ان يكون له صورته كصفة كلفه ومع استواء الكثرة ان لا يكون شئ
ما ساقه اللفظ خارجا عن ذلك الكثرة **قال** وعلى هذا التقدير **اول** معنى على تقدير كون الكثرة
عاما عند من يقول باستوائه ويختصر لتمام ان بعض العلم لم يستطع الاستواء في العموم
ولم يتناول بالاستواء في الكثرة لغيره لولا وجوده وبمعهم شرطه ولم يتناول في بعضه
وقا لارائه ولا عكس لتمامه **قال** وقساوه من **اول** قساوه ليس من لان المصنف قد
اختار فيما سمي لتمام الذي لفرج بعض افراد غير مستقل جمعة في الباقي مطلقا والذي
لفرج مستقل جمعة من حيث السائل والمجاور من حيث الاختصاص كما ان
العام المخرج عن بعض افراد حتى لم يبق في الاسواق جمعة في الباقي وطام لتمامه
الاسواق بوجوبها العامة لانه شرطه عند وجوبها المتضمن لدرجة في الواسطة
لان موضوع الكثرة وضع واحد وليس كما هو لا عام نعم سعة من على تخار المصنف من كل
اراد الشايع منها الاسارة الى ذكر كان حق العبارة ان يقول اراد قوله وهو كل عام
مقصود على المصنف كسب فساو مائل ولا تعقل **قال** او القائل في الصيغة كما في
قوله **اول** لتمامه لتمامه لتمامه على المصنف في الالهي مطلقا لان هذه الالهي لتمامه
في نفس جوهر الكلمة فوجدوا قد وضعه لتمامه لتمامه حتى لتمامه انما سميت هراء
لا اجتماع الحروف والالهي من الالهي لتمامه لتمامه لتمامه لتمامه لتمامه

هذا هو المقصود من الاستواء في الكثرة
فانما هو الذي لا يمكن ان يكون له صورته
كصفة كلفه ومع استواء الكثرة ان لا يكون شئ
ما ساقه اللفظ خارجا عن ذلك الكثرة

المصنف المحتج في المرح دون الاظهار **قال** قد يدرك لان المصنف خارج عن الاقسام وكذا
الاشارة **اول** لا يكون له على طام عبارة وتوجيهها ان المصنف لا اراد ان يعظم الاسم ولا
الصفة والعلم واسم الجنس وكان المصنف واسم الانسان خارجا عن هذه الاقسام
قد الاسم بالطام لا فراح المصنف اراد ان يعظم اسم الانسان بقرينة التعظيم ولا يمكن لغير
اراد الاسم الطام بل المستعمل حتى سميها ايضا لانه لا اصطلاح في فصل ما قبله في علم
العلماء لتمامه التعظيم للطام في مقابل المصنف ثم اخرج عن اسم الانسان ايضا والحال لتمامه
المصنف اسم وكذا اسم الانسان وما هو مفيدان ويصدق عليها صد المرح وكل ما هو اسم
لا يخرج عن هذا التعظيم لانه حاصر لجميع الاسماء لكونه واراد من المعنى والاشارة فوجه
الاختصاص بينهما لانها واحدة في المقام لان المراد بالعام منها ما وقع فيها من الصفة
واسم الجنس في الموصول ليس منها والقد لكون المصنف اسم من المصنف من وجه كلامه في
الاعتناء **قال** ولما لم يتناول هذا التعظيم لانه لا اصطلاح **اول** هذا الاعتناء
انما هو على نوصيه الشايع كلام المصنف على ان كان عبان المصنف موافقا لما عرفت عند المصنف
وكيف يتوقف على مقدره استقر عليها راي الشايع وسائر المصنف ومن لتمامه قد توهم
لذات مهم باعتبار مع غير هو المصنف وكثيرا كبر بدولة من ذات جهه لم يلاحظ فيها حقيقة
اصلا ومن صفة معنية متشابهة في اصطلاحه على كل مصنف من المصنف ومن لتمامه قد توهم
وه كل المعنى المعقولة مع معنى كضارب ومستخرج والفضل وعطشان وكذا ذكره وبلغه
موصوف مع لتمامه او قد مراعتنا لذات التي قام بها المعنى وقد توهم لذات معين
ولا لا حظ معها شئ من المقام القام بها فتكون اسما لا سميها بالصفة وطما كثر من اهل وكذا
وقد توهم لها ولا لا حظ في الوضع معني لانه نوع بطون بها وذلك على فاسهين الاول ان كثر
المعنى خارجا عن الموضوع له وسمايا عنها لتمامه الاسم باراد كما هو اصل على لذات معين
وكذا لتمامه او اصل اسما لروايات الاربع في المعنى وحصل فيها سبب الوضع لاجرا من مفهوم
اللفظ انما لم يكرر وكذا المعنى داخل في الموضوع له في كثر من ذات معني ومعني مخصوص
كاسما الارزاق والكان والاداء او اصل اسما لروايات الاربع مع وجهها ومذكر القضا

روى عن المرح
قال المصنف
نعم على ان
فخرج عن الاقسام
فخرج عن الاقسام
فخرج عن الاقسام

ايضا من الاسماء ولا تعان صفة لشيء كقولنا باستيهان بالصفة والقسم الا غير اشد التبع
 بها للمراجع المعبر عن الوضع داخل ومقدم كل منهما واستدل على ان المصدر هو الموضع او الذات
 بان الاول لا يوصف ويوصف بالصفة والعكس او آخره قد استدل على ان المصدر هو الموضع او الذات
 الصفة كقولنا تعان عن الاسم المستب بالصفة جعل الموضع المسمى مع تافه من الذات بالذات
 مقدما في الذكر والاعتبار على الذات المهمة التي يدل عليها وزن الحق اشارة الى ان
 المصدر والاصح في الصفة هو الموضع المسمى وانما يلاحظ الذات فيكون هو مسمى الموضع و
 قد نبه على هذا القدر من التبع بادل مع عاود وزن الحق الدال على الذات فان
 كبر اماه دخل التبع كما في قوله ان اسم معنى وان اسم مع الصابرين وغير ذلك حيث قال الله
 الظاهر ان كان معنى عين ما وضع له الحق منه مع وزن الحق صفة فجعل مع متعلقا بوجه
 ووزن الحق مندرجا تحت الصفة وادوا بوضع له الحق من الموضع المسمى وبما وضع
 له وزن الحق الذات فكان كل من الموضع المسمى والذات اصلا في الموضوع له لكن
 الاول بالقياس للاصح واليك بالتبع وكما قال ليركان معنى عين الموضع المسمى
 بالذات والذات المقصود بها كشيء صفة مخرج الا اعلام المستب بطا الى الموضع المسمى كما
 لان الموضع المسمى ليس هو من الموضوع له فيها وفروع اسماء الزمان والمكان والالة لان
 الموضع المسمى هو اسمها كقولنا ليس بمصدر والذات على الامم بالعكس والشيء التفرقة
 البطر على طام وزن الحق ولم يعبر منه الى الذات فارتكبه في النقص والاعتراض بترى من
 التبع والقياس صفة استدل الاخر عن اسم الزمان والمكان والالة الى وزن الحق
 بوزن الفاعل والمفعول وكما ورد ان ما حال لالة للفظ عليه التبع في وجهه الى الشيعة
 ثم رتب عليه الاخر عن وزن الفاعل والمفعول والشيء تبين عن التفرقة ثم ان المصدر
 وكذا براقص اسم المستب بعضه بالصفة صفة قال والا اي وان لم يكن كقولنا صفة
 اما بان لا يوجد في الموضع المسمى او يوجد ولكن لا يدخل في الموضوع له او يدخل ولكن لا يكون
 مقصودا فان سمع معنا فاعلم والاقسام جنس وكل من العلم واسم الجنس اسم مسمى او
 فالعلم الذي ليس مسمى هو الاسم المسمى بالصفة كقولنا صفة المسمى مستبها كما هو داخل في

55
 قد علم الجبس للمسمى اعم من الخارج والدا من الاسم الذي ليس مسمى هو الاسم المسمى
 المستبها اصلها كابل وفرس والحق المستبها اشد استبها كاسماء الزمان والمكان والالة
 الالة ولا كفي للمسمى المراد يكون العلم مستبها استبها بطا الى الموضع المسمى بل الى الاصح
 المقبول عنه المعبر في حال العلم في الجملة ولما جرد النحاة ودخل الالة علمه فاندرج تحتها
 النور ولا كفي للمسمى المراد يكون مستبها ان اراد به الطعن على المصدر كما هو الطعن في
 من يقرر مراد المصدر كقولنا المستبها انما المستبها في حسن توفيقه قال قوله ان اريد المستبها
 فلاحظ لفظ مستبها ان المراد هو المستبها انما استبها في هذا الاشعار من جعل المسمى علم المستبها
 النوع ملاحظه جوع صير شيئا من الحق الى المسمى وقوله في الشرح لان المطلق
 للواحد النوعي للمسال قال وليس كذلك للقطع بان المراد هو المستبها انما استبها في هذا الاشعار من جعل المسمى علم المستبها
 نفس المسمى في هذا النوع وانما جاءت الفروع بالنظر الى امعان في ملاحظه قوله في هذا النوع
 اريد بالمراد نفس المسمى بمعنى المخصوصية النوعية ليست بطا اصلها وانما جاءت من امعان
 التفرقة فانه لا يقع الا على الفرد كما يقال في هذا المسمى نحو ادخل السوق واسم المسمى المراد
 نفس المسمى والمخصوصية من النوع ولما قيل ان المسمى كقولنا المستبها انما استبها في هذا الاشعار من جعل المسمى علم المستبها
 فدان للمصنف وعدمه والاصح انما استبها انما استبها في هذا الاشعار من جعل المسمى علم المستبها
 او التفرقة معلوم للواضع حال الوضع وسوط وكذا الحكم حال الاستقبال والالة في هذا الموضع
 وكذا السماع لان الكلام فيما اذا كان عاما بالوضع والالة في هذا الموضع فالتفرقة
 الفرق من الموضع والتفرقة لا يحصل الا بالاقبال على الموضع المسمى في هذا الموضع
 من صفة من معنى كانه اشار الى التفرقة باعتبارها كقولنا التفرقة في هذا الموضع
 الى المسمى من صفة من صفة ولا ملاحظه فيها بعضه وليركان معنى عين الموضع المسمى
 وملاحظه فرق في جعل المسمى في صورته كقولنا المستبها انما استبها في هذا الاشعار من جعل المسمى علم المستبها
 والعمى ولا يلاحظه في صورته كقولنا المستبها انما استبها في هذا الاشعار من جعل المسمى علم المستبها
 مع فاما ان يكون ذلك لا عكس كقولنا المستبها انما استبها في هذا الاشعار من جعل المسمى علم المستبها
 ليس مسمى واليك تفرقة والمصدر اشار الى هذا المسمى صفة اراد بالاطلاق الاستقبال بوزن المستبها

وصل عند الاطلاق والسماح قد من المعنى وعدمه كما عرفت الشارح واداو قوله اذ لا فرق بين
المعروف والسكر في المعنى وعدم المعنى عند الوضع انها لا تعرفان بالمعنى في المعرفه وعدمه
في السكر عند الوضع لانها مستويان في المعنى باللفظ والمعرفه لا تارة او اقال حال في رجل
يمكن لسكر الرجل معنا للمعنى انه يمكن ان يكون كذلك لكن الواقع لما لم يعتبر المعنى باللفظ
انه في المعرفه لم ينفرد الى ذلك المعنى بل الى المعنى باللفظ الى السماع لانه المعبر عنه الواقع
فكان المعرفه في المعرفه ما وضع لشيء معتبر للواقع عينه عند السماع حال الاستعمال والسكر
ما وضع لشيء غير معتبر للواقع بعينه عند السماع حال الاستعمال او اذ عرفت هذا فاعلم ان
المعرفه انما احسن بما نقل السماع اما اوله لان الموضوع له فيها مدركه فيها احتياج ودون
نقل السماع واما ثانيا فلان قد عرفت ان الفرق بين المعرفه والسكر ملاحظه حال
السماع واعتبار المعنى والاعتبار بغيره وعباران المعرفه بغيره وهو ما نقل ثم لم نقل
السماع فالمعبر عن المعنى وعدمه ان يكون وكذا كسر ولا اللفظ الى المعرفه ملاحظه حال
هذا القول فلان ولم يكن مستلزاما في نفسه كونه لا يلفظ بذكر المعرفه كما كسر واما قوله حال
الاطلاق فلما عرفت ان راد بالاطلاق الاستعمال والسماع معترف بكونه معتبرا لانه باق
فيما استعمل من المعرفه واما قوله دون الموضوع فلما عرفت ان المراد الاستواء عند العارض
وهو مطابق للواقع واما قوله ولا عند السماع فلما عرفت ان مدار الفرق فكيف لا يكون معتبرا
واما قوله او اقال حال في رجل يمكن لسكر الرجل معنا للسماع ايضا فلان قد عرفت
ان هذا الامكان لا يكفي في كونه اللفظ معترف بل لابد من اعتبار الواقع وكل المعرفه وملاحظه
الحديث علم الصواب والعدم المخرج والمآل **قال** يريد ان يميز الاقسام المذكوره **اقول**
اعلم ان اكثر ما يكثر اعتبار الحشاير في المعنى لاصولها من والاصلا في دون الاصناف
الاصل في ذلك ان السماع فيما سبق فان قلت من حق الاقسام الثمانية والاصلا في
وهو مستغرق في هذه الاقسام ثم قال في جوابه على انه لو حصل الجمع اسما متفاد كلفي فيها
الاصل في الحشاير والاعتبار في المعرفه لاصولها اعتبارا منها سيما في يوم السام
بميز الاقسام على خلاف ما اشهر لاننا اصناف السماع الى توجه الكلام وتوضيح اقسامه فقال يريد

يريد ان يميز الاقسام المذكوره ليس بحسب اللفظ معني انه لو كان كذلك لشيء السام في
اصناف الاصناف وليس كذلك بل بحسب الحشاير والاعتبار في يمكن الاصناف منها **قال**
والكلام بعد موضع نظر **اقول** بل عند انه قال ان الواقع موقع الجنس المستعمل هو الموضوع
للكثير بل لو كان واحد من اكثر نفس الموضوع له لا اعم من ذكره على ما هو معصية عباره ولا ان
نفسه الواقع للكثير ما ذكرنا مع تقديره لو ان اكثر يكون متفقه الحقيقه ما اضر عنا تصحيحه
ولا لانه للفظ عليه اصلا ولان الواقع للواحد النوعي لا تقابل الواقع للكثير بها المعنى بل يندرج
فيه ولا تارة او كان اعم واسطه من العام والخاص بها على ان يفرق بين الاسواق لم يكن من اقسام
العلم صيغه ولقد كان ذلك في الماويل **اقول** قد نظر لما عرفت ان المعرفه ان العام يخرج
بعض افرادها حقيقه في الباقي فيكون الباقي معني ونفسا بالضروره لا كالمماثل على زعم المعرفه
ولانه لا وجه لجعل الجمع المنكر سما جمع العلم موضوعا لكثير غير محصور عند من لا يقول بعمومه
مطلق وسوان مراد اوله لانه في اللفظ على بعض عدل لو ان اكثر ورجع فالمراد ايضا كذا عرفت
انه لا اوله بل على بعض عدل ونبات اكثر ولان من القاطع العموم مانع للخص من مع القطع
بانه لم يوضع الا لوضع واحد فان كان ذلك الواقع لكثير غير محصور لم يكن عام ولا كان جعله
متفادا لاسم اكثر خلاف الاصطلاح **اقول** قد رخصنا لانه لم يخطأ متفادا لاسم الجنس
بل لاسم السام للعلم واسم الجنس هو موافق لما قال صاحب الكتب فان قلت اسم هو اسم
وكذا جعل المطلق من اقسام الخاص حيث وضع للواحد النوعي وقد جعله نسبيا للسكر حيث
جعل للمعنى لا قدر السكر ليعبر عن غير معين ولا سلك ان نقل وقبه مطلق وكره مع ان المراد
منها واحد **اقول** قد رخصنا للشارح معترف بان الحاشيه من التسميه بعض انواع السكر
هو ما استعمل في الفرد وهو نفس المعنى ولما اورد في المعرفه والسكر حيث تشمل الاقسام كلها
فصل **قال** كما رتب في الرس **اقول** الام فيها للبعد الخارص والمعروف
هو المنكر منها للقطع بانه الموضوع لواحد النوع والمعروف من اقسام الخاص وهو المعروف
باللام لا يستعمل في العهد ويوم اكثر وهو من الاستواء وغيره **قال** وذكر في الكلام
ان الخاص كل لفظ وضع لمعني واحد **اقول** لا جامع في الاسلام من مدلول كل وره عليه ان

المستعمل

يستغنى عنه فاعتد بعضهم بان المراد بالمعنى مدلول اللفظ فذكر ان من قبيل التخصيص
العموم لكثرة ورواياه كلف لان كثر الكثرة انما تعتبر في المحاورات الخطابية والمقام مقام التوضيح
وتعصم بان المراد بالمعنى معادل العين والمقصود هو تعريف جميع الخاص كحقق وهو مخصوص
العين والاعتباري وهو غيره شيئا على ان يكون في الحقيقة والمسمى خلاف العموم فانه
لا يرى في ان كثر ورواياه ليس المراد بعدم روايته فيها انه مختص باسم العين للمقطع بعموم لفظ
الحركات والعلوم واشياءها ووجه الشك الى ان المراد بان المعنى الواحد لا يتم مقتضوا
واراد به ما ذكره بعض المحققين لمر الاطلاق للنفذ امر سهل انما النزاع في واحد متعلق بمقتضى
وذلك لا يصور في الاعيان انما يصور في الحكم الدمشية والاصوليون مكررون وجودها
يعني لمر الامر الواحد الذي يطلق على المقيد ولا يحق له الا في اللفظ عند من لا يعرف بالوجود
الدمشي قال الامام الغزالي الرجل له وجود في الاعيان ووجود في الاوهان ووجود في الالف
اما وجوده في الاعيان فلا عموم له او ليس في الوجود الماريد وعمرو ولا يوجد رجل مطلقا
واما وجوده في الناس فيحقق في العموم لللفظ الرجل قد وضع للدلالة وسببه الى زيد و
عمرو في الدلالة واحد في جميع عامات باعتبار سببه ولان في الوجودات الكثيرة واما الوجود
الدمشي فيحقق في ايضا العموم ان قيل به لان معنى الرجل في كل ما باعتبار ان العقل باخذ
من مشاهد صور الرجل وادراك عمر الم باخذ منه صورة لغوي بل عين ما اخذ من
قبل وسببه الى زيد كسببه الى عمرو فان سمع هذا المعنى عاما فلما سببه **قال** وسد اتعرف
لجميع الخاص **اقول** اشار الى تعريف في الاسلام الخاص بدليل قوله الاتي انه اذا كان يعرف
لجميع الخاص كان الواجب ان يورد كلمة او دونها او ضرورة ان المردف ليس مجموع العسمين
انما اكتفى بسببه من قوله وكل اسم وضع لشيء معلوم على الاثر او فان المراد به هو
العين واما الاعتباري فسمعا ومن قوله كل لفظ وضع له فانه سببه اول خصوص النوع وكن
وتما الافعال والحروف وقيل هذا اشاره الى المسمى ان من يعرف في الاسلام وايد بانه لو
كان اشاره الى تعريف في الاسلام لوجب ان يسمي الى الخاص الاعتباري من العين وايضا
حتاج الى ما قبل قوله مدلالة ذكر تعريف على ذكر التعريف ولا يخفى ان انما اشار الى هو اللفظ

فليبتدئ **وقيل** المراد ان لفظ الخاص مقول لا يستلزم على معنيين **اقول** هذا هو الوجه
الموافق لما اختاره الفاضل القاسمي في الاحكام حيث قال في الحق في ذلك لمر يقال الخاص قد يطلق
باعتبارين الاول هو اللفظ الواحد الذي لا يصح مدلوله لاستعمال كثيرين وكما ساء الاعلام
من ردو عمرو وكثره انما ما خصوصية بالنسبة الى ما ساء عنه وحق انه اللفظ الذي يقال على
مدلوله وعلى غير مدلوله لفظ كثر من جهة واحد كلفظ الانسان فانه خاص ويقال على مدلوله
وعلى غيره كالزمن والكار لفظ الميول من جهة واحد **قال** ولو فسرنا الحكم الشرعي الى قوله
لم بعد **اقول** بعد لان الكلام مبنيا في افاده الخاص لمع لا الحكم الشرعي على ما صرح به
المصنف سابق وعقد هذا الباب لكل والعلم ان ساء عنه وخصوصه ووجه
العمد بكلام المصنف حتى على التخيير واما عيان التزم في هذا المقام ان الخاص هنا اول
مدلوله قطعا ونقينا لما ارد به من الحكم الشرعي في غاية الحسن والرياسة لا يتم لم يفرق بين
افادة المعنى وبين افادة الحكم الشرعي كما فرق المصنف في لم ذلك القول ووجه **اقول**
المراد به من حمل القراء على الخلف **اقول** معني قوله السابق ان يقول مننا ولما اذناه
كلما في المثال الثاني لكنه ذكر في صورة الكلام الادامي فكانه قال واما الروايات في ذلك
في الخلف فان ملك الخلف لا يعتبر عندكم فالواجب ملك جميع وبعض **قال** اجيب عن الاول
بان الكلام في الخاص واسم ليس كذلك بل هو عام او واسط **اقول** انما الكلام في الخاص
فلان قوله في قوله قد يله قروا مفر على قوله الخاص من حيث هو خاص بوجه الحكم قطعا واما
ان اسم عام او واسط فلانه مع مكر وهو عند من لا يستلزم الاستواء عام وعند من يشرط
واسط واعتبر على بان الخاص كما هو مطلق في معناه كذلك العام مطلق فيما انتظر وشمله فان
انصرف عنه السؤال من وجه اياه من وجه لو وعلى تقدير ان يكون العام ظاهريا او اجماعا
واسط هذا المسمى خاص لانه مدلولات والمعلومات من الشبه له وعشر من الثاني فانه
معلومات في قوله شوال وذو القعدة وعشر في الحول وكان كذلك كان خاصا كذا عند
اول **اقول** الجواب عن قوله لمر الخاص هو مطلق في معناه كذلك العام هو ان الكلام
ليس في بطلان القطع بل في بطلان موجب اللفظ بالنسبة عن مدلوله وهو موجود في العود ولا يصح الظاهر

ما بعد الثالث رابع طاريه ووجه اندفاع الاول لقوله وما بعد ما خلع وما قبلها طلقين منوع
عرف من التعر السابق ان الخلع مندرج تحت الطلاق لا ينفك عنه فكيف التعقيب والاشارة
بقوله وكل ان الخلع ليس يرتب على الطلعين ووجه اندفاع الله ان قوله وهو مترتب على
الطلعين ثم بل المترتب عليه انه على تقدير الحرف لا جناح في الاقتداء وغاية ان يدل على الخلع
المندرج تحت الطلعين وهو لا ينفك عن الخلع عليه والله اشاد بقوله المذكور عقبة الفاء
ثم ادرك بذكره اسكان لفظه وهو الخلع لما افرد في ضمن قوله الطلاق وتبين ولم يستعمل
بما افرد قوله فان حتمه الاتقان هو ما افرد في حتمه فاما افردت لم ينفك عنها ترتيب الطلاق
على الخلع بل على مطلق الطلاق فمحصل مطلوبكم وهو الاستدلال بالفاء على مشروعية الطلاق بعد
الخلع ووجه الاندفاع ما اشار له بقوله لا ليس بخارج عن الطلعين فان الفاء او افادته
مشروعية الطلاق بعد الطلاق الشامل للخلع فقد افادت مشروعية الخلع بلا وجه للترتيب
الاعم بمعنى الترتيب الا انما هو على عكس ما كان لا **اول** يعني برودة على الترتيب المذكور
انفرد به الاسكان لان اسكان لفظ ان احدهما انه افاد اندراج الخلع في قوله الطلاق وتبين و
سواء يصح له لا يكون المراد بكل القول هو الطلاق الرجعي فاء على ما صرح به ان الخلع طلاق بائن وقد
قال في الاول ان الطلاق المعقب للرجعي ومن على ان من جدد الطلاق كما مر وثانها انما يصح
ان لا يصح المسك بالايه في ان الخلع طلاق وان لم ينفك عن الخلع المذكور في الله على هذا الترتيب هو
الطلاق على ان لا الخلع لا يجب ان يكون لفظ الخلع على ما هو في تعريفه واجاب عن الاول
على شراح اصول في الاسلام وارضاه السامع بان كونه رجعيا انما هو على تقدير عدم ايقان حال
اوله كمن لم يزل في الطلاق وتبين اما ان ينفك عنه رجعيا او لا فليس الاول لا ينفك عنه
الى الرجعي والباين وعلى الله لا يسمي قول المصنف كذا الطلاق المعقب للرجعي ولكن ترتيبا لخارج
الشواك ونقول مع قول المصنف كذا الطلاق الذي يمكن له الرجعي فكونه حاصل الجواب لا يتم
لما افرد بقوله الطلاق وتبين هو الطلاق الرجعي وانما هو على تقدير عدم الاخذ واجابوا عن
الله بان الله لم يزل في الخلع لا الطلاق على ما لفتنا في كتابنا من قيسين ثم من منعه
وكان قد اعطى وجهه حيلة اخرى عند ابن ابي حنيفة على وجه الصداق وكان الشواك افرد في انما افرد

المراد بالايه في ان الخلع طلاق وان لم ينفك عن الخلع المذكور في الله على هذا الترتيب هو الطلاق على ان لا الخلع لا يجب ان يكون لفظ الخلع على ما هو في تعريفه واجاب عن الاول على شراح اصول في الاسلام وارضاه السامع بان كونه رجعيا انما هو على تقدير عدم ايقان حال اوله كمن لم يزل في الطلاق وتبين اما ان ينفك عنه رجعيا او لا فليس الاول لا ينفك عنه الى الرجعي والباين وعلى الله لا يسمي قول المصنف كذا الطلاق المعقب للرجعي ولكن ترتيبا لخارج الشواك ونقول مع قول المصنف كذا الطلاق الذي يمكن له الرجعي فكونه حاصل الجواب لا يتم لما افرد بقوله الطلاق وتبين هو الطلاق الرجعي وانما هو على تقدير عدم الاخذ واجابوا عن الله بان الله لم يزل في الخلع لا الطلاق على ما لفتنا في كتابنا من قيسين ثم من منعه وكان قد اعطى وجهه حيلة اخرى عند ابن ابي حنيفة على وجه الصداق وكان الشواك افرد في انما افرد

الامال فلهذا قد رواه ابن الاثير ثم سقط اولها في الوجوب للامام لعله فلا
اسكان عليها الثانية انه لا يجب اقتداء ومن النساء لا اسكان ووجه ان العبد طالع عرطاب
قوله ان تبغوا با ما لكم لانه ليس على كل حال الاضا والتميل **المراد** لكن الموصوفه التي كانت
تصرفها طاهر لا يصح **المراد** ان يعلم من هذا ان لفظ كذا في قول المصنف التي تلي طاهر او
تلي على ان لا يصح **المراد** ان يعلم من هذا ان لفظ كذا في قول المصنف التي تلي طاهر او
المراد الموصوفه ثم سرح هذا سرح قوله والظاف منها في مسنده المفضضة على عن الشواك
انه قال انما عدل عما ذكره غيره من ان الابطاف لفظ خاص لان الذي يطل في الموصوفه ليس
امعاء النساء بل امراته والنساء في المال فلا بد من مرفه الى ذلك الحاصل في مطلق موصوفه الابطاف
من مرفه كونه مطلقا لبيان **المراد** المسبوق للرخص حقيقة في القطع والاحتجاب **المراد** يعني انه
حقيقة في القطع لعدم الاحتجاب شرعا **المراد** ان الشايع ان الشايع في حقن ليس بمقدور **المراد**
مدامه بقوله وعطف فان العطف وحده لا انضمام عدم التقدير شرعا في حقن اليد **المراد**
قوله على كون الرخص معنى الاحتجاب وفي التقدير **المراد** وانما ينفك عن قول وعطف
مد اجواب عن قوله بقرينة عدمه **المراد** وما ملك ما انهم اجواب عن قوله وعطف
ما ملك ما انهم اجواب عن قوله بقرينة عدمه **المراد** وما ملك ما انهم اجواب عن قوله وعطف
الاحتجاب بمحصل المصنف طاهر **المراد** من الحصة والاحتساب **المراد** لما كان في الفصح الاية
ما به حصة **المراد** **المراد** انما هو على ما قال في حقن الرخص المرفوع وجواب
انه عدل عن القول بكون الرخص حقيقة في التقدير الى القول بكون لفظه موصفا باعتبار اكمال
على الاسناد وحاصلي ان تقدير المرفوع هو الشايع مع غايه ونوع كون الاسناد والله وعدم
احتياجه الى البيان وهو لا ينافي كون قوله الرخص حقيقة في القطع لعدم الاحتجاب شرعا **المراد**
ضعف ما قل ان اثبات الحق على الشايع **المراد** انما هو على تقدير عدمه **المراد** انما هو على تقدير عدمه
الرخص التقدير والا فوى ان الكفاية عبارة عن الشايع والحصول من الاض والاصول
لاول ولا عدول في ذلك للاصول ليس انما هو موصوفه كون الرخص حقيقة في حقن التقدير ولم
تقل من الحق بل قال بكون موصفا باعتبار على الاسناد وحاصلي المعنى المذكور مع عدمه ونوع

المراد بالايه في ان الخلع طلاق وان لم ينفك عن الخلع المذكور في الله على هذا الترتيب هو الطلاق على ان لا الخلع لا يجب ان يكون لفظ الخلع على ما هو في تعريفه واجاب عن الاول على شراح اصول في الاسلام وارضاه السامع بان كونه رجعيا انما هو على تقدير عدم ايقان حال اوله كمن لم يزل في الطلاق وتبين اما ان ينفك عنه رجعيا او لا فليس الاول لا ينفك عنه الى الرجعي والباين وعلى الله لا يسمي قول المصنف كذا الطلاق المعقب للرجعي ولكن ترتيبا لخارج الشواك ونقول مع قول المصنف كذا الطلاق الذي يمكن له الرجعي فكونه حاصل الجواب لا يتم لما افرد بقوله الطلاق وتبين هو الطلاق الرجعي وانما هو على تقدير عدم الاخذ واجابوا عن الله بان الله لم يزل في الخلع لا الطلاق على ما لفتنا في كتابنا من قيسين ثم من منعه وكان قد اعطى وجهه حيلة اخرى عند ابن ابي حنيفة على وجه الصداق وكان الشواك افرد في انما افرد

المستند اليه ولم ينهها فليسا مل **و** كحقيقة ان اسناد الفعل الى الفاعل **او** **و** كحقيقة
 لان لفظ فرضنا من هذا الجنب **و** كحقيقة ان اسناد الفعل الى الفاعل **او** **و** كحقيقة
 وما سبق في مباحث القرآن حيث قال هو يطلع في هذا المقام على الموضع حيث يقع
 الخاص والعام والمسكوك **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 مع التقدير دون الاكساب **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 ما في علم الله تعالى من غير ان يكون له اول او اخر **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 المهر الواجب هو المخل **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 ومحمد ربهما الله تعالى قد قرأ في كتابها في سلسله الدم **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 الاعظم والى يوسف لهما الله تعالى اول بالجمع **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 السؤال والجواب حتى لم يزل **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 نحر الكلام او لا ثم نرى كلام الشارع الى ذلك **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 كان او اكثر حتى او اقل **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 واحسان الامام وابو يوسف **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 الله تعالى وجبه الله تعالى **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 حكم الحزم وسدورها لا يكون الا باثبات الخلق **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 بقوله تعالى حتى يفرجوا غيره **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 حكم لما بعد **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 السابق **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 وسوالنا لا نقول **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 اياه فاستثنى **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 حصة الانم **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 باشان حديث العيلة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة

الزوجه الاول ملكا

الزوجه الاول ملكا

ورادنا طلق امراته **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 الخطبات **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 الاول **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 رعايته **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 الزبير **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 اتريد **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 من عبيتك **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 لا بالآية **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 لاسي **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 باعتبار **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 وذلك **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 اله **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 والضرر **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 اول **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 الحالة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 واسطة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 بالضرورة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 به **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 بعبارة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 قوله **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 ما عرفت **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 اللفظ **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 انها **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 الله **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 مح **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة
 بل **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة **و** كحقيقة

الزوجه الاول ملكا

وهو عيسى مثلاً في الوجود الواحد الا انه في الاول مطلق وفي الثاني مقدر باقترانه بالاشياء العينية
خارج عن العند فكيف يمكن ان يكون الوجود الواحد في الثاني مطلقاً والاشياء العينية مقدره هذا اللفظ
ثم ارجاع الصبر الذي هو عند امره ووجه تركه في بعض المراتب متغيراً في كل حال **قال**
وقد يجب ان ان من قول المصنف ان لا يغير اللفظ الواحد كغيره قوله والثاني في غير الموضوع له
فكذلك كما قد يكون له وجهان عن اللفظ مع قوله او غيره فيكون محاراً لكنه لا يعد المصنف له
بدل على كونه صفة مطلقاً ومدعى المصنف في حصره من وجه ثان من لفظه لا حسن باصراً
قال او ان كان ارادته باستقالات **اول** ان يعم الوضع الى الاستعمال **وقال** او ان كان
ارادته بوضع ثان واستعمال ثان كما وقع في عبارة المحقق عهده **الدين** **قال** **وقد ينظر**
او **اللفظ** وجهه ليرى ان لا يرد به خصوصه البصير المخصوص به السخصه فلا يتم وكذا لو ارد
الله عهده كسب ولكن المستعمل ايضا مخصوص بصيغته **قال** **كان** **الاحسن** ليرى ان اللفظ
العام **اول** **قال** **الاحسن** ليرى ان لا يرد به الاضاده على البينة فما دل الى الوصف **قال** **لا في لفظ**
العام على شدة كلام من **قال** **او** **اللفظ** على سبب معلق بلفظ العام المستعمل في ارادته
قال صاحب الكشاف فان كلامه في لفظ العام صحت **قال** **فالحاصل** ليرى الاستعمال شرط
عند سم والاضاع عندنا ووجه فائدة الخلاف في العام الذي يخص به المقدم لا المحل المتكسر
بوجه صفة لانه لم يبق عاماً عندنا بخلافه في العام بالعموم باعتبار الجملة ولهذا لم يبق في
ان العام لا يتناول جميع الاعداد عند عدم الخاص لتعدد جهات من الاشياء وهو كونه
في الاشياء متساوياً من جهة من جهة لا الكثرة وليس كذلك فان الشيء قد يقع في باب اللفظ
العموم انه شامل لكل مطلق عليه الا انه لما لم يستطع لخصه العموم ساءل الكل **قال**
فما من الاشياء **قال** **وقد ينظر** للفقير قد يفتق لواجب بعض محمول **اول** **اللفظ** قد يقع
للمراد المصنف كاشد عبادته من العام المخصوص بالعقل هو من خطابات الشرع لا
مطلق العام المخصوص كغيره لا والمحمول عند احوال الالوه الزعم والتميم خلافه **قال**
ولا تركه الا لضرورة ولا تم ليرى العقيدة بفتح لواجب بعض محمول من خطاب الشرع
من ادعاء تعليد البينة وكذا الحال فيما سوى العقول من الحس والعوا وغيرها فانه كالعقل

كما لعقل باللفظ الى عوالم خطاب الشرع ولعل الرقي ترك المصنف ليرى ان كل الاشياء بالعقل
قال **وغايه** توجيهه ليرى ان المراد منه لا يستلزم **اول** **اللفظ** اعترف الشارح بان مراد المصنف من ذلك
عدم معين على سبيل المصنف ليرى ان رايه بالمرح انما يرجع لغيره لانه ذكر في دليله وكذا
وكانه قال ان كل افراد العام او كان به مسلماً وعلم ان الحاشية غير وراية اما بخصوص افراد العلم
او محمول وكل واحد من الاعداد التي دون الحاشية مساوية في ان اللفظ محارفة فلا يشترط معين
على سبيل المصنف لانه ترجع بظاهره في بنية اما في صورة المحموله وراية في المعلومه فلان في بعض
لها العقل محتمل وهذا الاحتمال في ابر من كل فرد في فرد العام على العقل ليرى ان
ترجيها ليرى وجهه وكذا لو ارد ان يركب ما معنى بعد التخصيص لانه وان ترجع كغيره ليس مرجع العقل
فانه يقع اللفظ الاول لان منع عدم الرقيان في المعلوم مكانه قوله لان مجموع ما وراء المحمول
معين فلهذا لم يكن طناً لا قطعاً والكلام قد ولد القدر من المعين جعله وليداً حتى لو
لم يكن ايضا لم يكن مسلماً **قال** **اللفظ** **الاحسن** ليرى ان لا يرد به الاضاده على البينة فما دل الى الوصف **قال** **لا في لفظ**
العام على شدة كلام من **قال** **او** **اللفظ** على سبب معلق بلفظ العام المستعمل في ارادته
قال صاحب الكشاف فان كلامه في لفظ العام صحت **قال** **فالحاصل** ليرى الاستعمال شرط
عند سم والاضاع عندنا ووجه فائدة الخلاف في العام الذي يخص به المقدم لا المحل المتكسر
بوجه صفة لانه لم يبق عاماً عندنا بخلافه في العام بالعموم باعتبار الجملة ولهذا لم يبق في
ان العام لا يتناول جميع الاعداد عند عدم الخاص لتعدد جهات من الاشياء وهو كونه
في الاشياء متساوياً من جهة من جهة لا الكثرة وليس كذلك فان الشيء قد يقع في باب اللفظ
العموم انه شامل لكل مطلق عليه الا انه لما لم يستطع لخصه العموم ساءل الكل **قال**
فما من الاشياء **قال** **وقد ينظر** للفقير قد يفتق لواجب بعض محمول **اول** **اللفظ** قد يقع
للمراد المصنف كاشد عبادته من العام المخصوص بالعقل هو من خطابات الشرع لا
مطلق العام المخصوص كغيره لا والمحمول عند احوال الالوه الزعم والتميم خلافه **قال**
ولا تركه الا لضرورة ولا تم ليرى العقيدة بفتح لواجب بعض محمول من خطاب الشرع
من ادعاء تعليد البينة وكذا الحال فيما سوى العقول من الحس والعوا وغيرها فانه كالعقل

فما كان لفظ

صوت

في بيان البسوط ساول معنى النسيان والظلال وكذا لفظ المظلال في بيان البسوط
ان كل كلفا العبار تتر على عموم المحازيان برادها عدم الجوار وكذا المظلال السبع في بيان
المص **الاول** فان قيل سدا الاستراط عند صياغة الاكباب **الاول** سدا السوال ان قيل قول
العقد في كل واحد منها شرط لقبول في الاخر انما هو ادراج الاكباب هما اما اذا لم يصح
فهما لم في احدهما فلهذا استراط كما لو اشترى عبدا ومكنا او عبدا ومديرا او عبدا وام
ولد حيث يصح العقد في العقد فلو كان الجمع بينهما في الاكباب صحيحا كان اولا مقتضيا
للاستراط لما صح العقد في العقد في هذه الصور كما لم يصح فيه في صورة الجمع بين المود والعقد
وتقرر الجواب ان كلفا الجمع بين اثنين في الاكباب مقتضيا لقبول العقد في كل واحد
منها سوطا لقوله في الاخر انما لا ينبغي لرسول الله ان يفتي في ما لا يملكه الا انه قد يكون فاسدا وسواذا لم
يصح الاكباب فهما بان لا يدخل احدهما تحت العقد كونه غير مال وقد يكون صحيحا وسواذا
صح الاكباب فهما وما ذكر من الصور من سدا القبول فان السبع في سولا، موهوب وقد وثق
تحت العقد لتمام الماله ولذا انعقد في المكاتب برضا في الاصح وفي المدبر بعضنا، الثاني
وكذا ان ام الولد عند ان يصفى او يوصى لهما اموالهما باسمهما لم ينسبهم وروا السبع
وروا السبع بدونه لا يعاقب في اذاعت مدافع اندفاع لفظ السباع للز المجيب وقد وقع
بالاشارة الى ثبوت الشرط على تدبري العي والفساد ولم يصح به لغاه وضوحه بل سطر
مدفع السد لانه ما يورث شبهة في الجمل **الاول** في موضع من شرط الجوار منع المكل
الاول قد يقرر في موضع لشرط و اخل على الحكم وهو السبيل للسبع لا كلفا المطلق و
الخط لانه بعضه الى القاري في الاثبات والخيار ست كلفا والفساد سطر اقله وظل على
السبيل ليعلق حكمه من ولو وظل على الحكم ينزل سبعة فعلنا باء في الخط من اعمال القضاة
الكلمة بقدر الامكان ومن لزم الاثبات لا يخل المطلق ولذا لو ظفر لا سبع مباح شرط
الخيار كلفا ولو ظفر لا يخلو فعلق الطلاق بالشرط لا كلفا **الاول** على ان السبع او المشرك
بالخيار في سالا ملة انما **الاول** الاصل لشر الخمار منع انعقاد العقد في حق الحكم اصلا ان كان
الجوار لهما ولم يكن الجوار للبائع او المستري منع الانعقاد في جانب من له الخيار سوطا لانه في

في جانب من لا خيار له لان العقد ثابت لانهم في جانبه حتى لا يمكن من النسخ **الاول** في البسوط
القاسد في **الاول** **الاول** وسو صلا ليس بغير شرط لقبول المص **الاول** وسو صلا اما اوله فلا معنى
شبه الاستثناء، **الاول** الوجه الاول من السوط الى قوله اما في الاول فلا شبهة الاستثناء، ايضا
بوجوب صحته كونه استثناء معلوما والوجه الثاني الى قوله واما في الثاني فلا شبهة الاستثناء، كلفا
ولان الاصل في العقود هو الانعقاد ومقتضى الحال الثاني وقوله والجوار مقتضى الى قال **الاول**
يع كلفا واما في الثاني وكذا قوله واما في الاخر الى قوله ليس يصح للبرقعة العمل بالظهير
معناه ان سنت المكل في روال الاصل الثاني معناه وطا لم يبر القبر لا يزول بالسك والاصل معناه
في الصور الاولى والجوار وفي الاخير من الانعقاد ومقتضى لانه لا يسلك فلا وجه لقوله واما
فلا شتر الجوار بالسك وثانيا فلا ينعقد بالشك **الاول** كلفا والجوار العقد المصحح باسمه **الاول**
اي كلفا والجوار او اضم الى العقد والعقد المصحح باسمه او اضم الى عقد لغيره شتر فانه في
كل واحد منها ليس بغير اصله لما عرفت لما عرفت ان خارج عن الحكم **الاول** على ما
ذكره المص **الاول** اي بناء على ما سبق من قوله اي لفظ العام محار في الثاني **الاول** بناء على
ما سبق لسر سفي للشر اللفظ متناك مفرد ومحمول لمراد لفظ العام بمعنى عن التزميم و
معناه جمع فلا يخلو بل معنى ارافة الصنع اما بان يرجع الصبر في الناط الى العدم او الى العام
ويراد الا لفظا التي تصدق على كل منها عام **الاول** في موضع من قوله جمع الا كما قال المص
في التمر فاجمع واما في معناه يطلق على المله قصا عدا ولا كان في طامره احتمال لمراد به انه كلفا
الملة قصا عدا ر في التزميم قوله وليس المراد اما ومن المراد قوله اي يصح اطلاق اسم
الجمع انما ارادوا الشاي زياق بوضوح له فقال معنى لم يفهمه جمع الادراو معنى لم المص الذي
وضع له اللفظ العام جمع لافراد سواء كانت تلك الافراد في الواقع ملة او اربعة او اكثر ولا يجوز
لكل الخصوصية في الوضع وليس المراد باطلاق العام على الملة قصا عدا انه كلفا لمراد به الملة
قصا عدا للعام في كونهما غير مال على الاستواء في الدلالة عند الاصول كما ست لمراد به
انما يعتبر او اقراره الارادة فاذا اختلف المرفوع والمراد به خصوصه الا عند لم يكن موجبا
بل بناء على الدلالة على الاستواء في العدم فاذا اختلف لمراد به كلفا الملة لم يوجد الدلالة على

المكاتب جميع المكاتب ومن الكتيبة
قادر قادر أو قريب منه

كثرة المتفقين فان فقيها واحدا متورعا استدعى الشيطان من الغاية
فكفر او كان الفقه جماعة تستد على الابليس سبل المكابدة **والاول** في
العرف باللام **الاول** بين اولئك الموقنين باللام كسب الاستعمال ثم من معنى اللام الموقن
اذا الانسان واشار الى كسب العلم او ان كسبه من كسبه وبطل كسبه و
سفر على الاخير العهد الدني والاسنواق وله فروع في علم المكابدة
منها لعدم الاعتدال بها في هذا النوع واعتراضه اولاً بان يوفق الحصة بعبارة عن
يوفى من غير اعتبار الافراد فكيف يوفق فروع معين او جمع الافراد من فروعها و
ثانياً بان كونه الفروع لا وجود له بغير الحصة لما جعل تعريف العهد الدني ويوفى الاستنواق
من فروع الحصة فلم يجعل تعريف العهد الخارجي منها وثالثاً بان كلام المحققين يدل على ان
التسليم اليها قسراً وما يوفق العهد الدني لم يجعل العهد بايم الدني والكارجي و
يوفق الاستنواق من فروع العهد او الحصة ولا يلزم منه تركه من فروع الحصة **والثاني**
الكل فسادا الاول فلا منشاء عدم التفرقة بين عدم اعتبار الافراد ومن انشاء
عدم الافراد والخالف من التفرقة هو الكسب والتأثير منها هو الاول وموعام سفره
عليه خاصان بل اريد ولما كان فاعلمها من فروع الحصة ليس كغير الفروع ولا وجود
له بدون الحصة حتى يحكم في العهد الخارجي بل عدم اعتبار الفروع كما عرفت اثباتاً وهو
مح في العهد الخارجي لوجوب اعتبار الفروع فيه واما الثالث فلان منشاءه عن قوله الا
ان التزم اخذوا بالاصل وجعلوه اربعة اقسام بوضوح وتسهيل ثم من ان الرابع كسب
الاستعمال هو العهد الخارجي ثم الاستنواق ثم اعتراض الشارح على تقدم الحصة العهد
الدني على الاستنواق ثانياً على معنى البعض اولاً بالمعارضة بان الاستنواق اعم
فان من العهد الدني واكثر استعمالاً في الشرع منه لان اكثر خطاباً الشرع عامه واخره
في اكثر الاحكام اي الاكابر والذبح والتحرّم والكراهة فانما لو توفى في الاكابر
انه على كل المكلف او على البعض يحمل على الكل احتياطاً وعلى هذا الذبح وغيره ولكن كان
البعض هو في الاكابر بمعنى الاكابر والمعارضة فانما لو توفى فيها انها اكثر المكلفين او بعضهم يحمل على

يحمل على البعض احتياطاً وقيدنا الاكابر بالمعارضة لان الاصطلاح عام لما تقرر له الاصل في الاشياء
هو الاكابر وثانياً بالنقض يوفق الحاص او لا يوفق فروعاً اي يوفق الحصة بعبارة
شعباً كسب العهد الدني وقد جعله شارحاً عن الاستنواق ثانياً على عدم افادة فائدة
على ما نفى الكل وسد الان عدم افادة الفائدة الرابعة عليها كسب وفيه الاشياء انما
في الدني وهو معقود في الكسب وكسب عدم افادة فائدة رابعة عليها كما ذكره من جعل يوفق
الحاص شارحاً عن الاستنواق ثانياً على ان لا يفيد فائدة جديدة وان على الكسب معقود في العهد
العهد الدني فان عدم افادة الفائدة الرابعة على الكسب في العهد الدني يوفق الحاص للشر
ولاد الكسب على حصة غير معقود من ولادته على نفس الحصة اما على قول من جعله موضوعاً
للفروع المنتشرة واما على قول من جعلها موضوعاً لنفس الحصة فلان اكثر الاكابر كسب الاستعمال
على الافراد فخر الطابع وما كان ولادته على الكسب كان عدم افادة فائدة الطابع فانه لا
يستوجب كسبه الا فاق ولداً اي وكسبه ولاد الكسب على حصة غير معقود من ولادته على نفس
الحصة فخرها بان العهد الدني الذي هو الحصة الغير المعقود في الحصة كالكسب ولم يقولوا نفس
الحصة المعقود كالكسب فانما يستل يقرر في العهد الدني العهد في الدني فميز عن الكسب
فانما وكذا اعتبر في تعريف الحاص جعفرنا في الدني فميز عن الكسب وقد جعله شارحاً عن الاستنواق
ثانياً على عدم افادة فائدة رابعة على الكسب وبأكمله يوفق العهد الدني على فروع البعض وعدم
الاستنواق ما انفوا عليه وصرح به الحاص ايضا فوجبه بآخرة عن الاستنواق وقد قدم عليه
والجواب عن النظر لشرأوا الحاص بالعهد الدني المقدم على الاستنواق ما جعله المحققون
من اصل الورق فسمائنا من العهد الخارجي كما ذكر السالحي في الخطوط وغيره في عين و
سفر في السالحي في كسب الفروع باللام قال ابن هشام في فتح البسيب فالعهد اما لثبوت
مصوبها معهودا وكما يحكيها رسولنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
نحو او ما في الفار وكسبها بغير كسب الشهادة لا ما جعله بعض الادوية فسمي من يوفق الحصة
ولقد ارجع اليهم لسنن فانما في المعارضه والنقض لم كسب الحصة ابن هشام وسائر المحققين
في درج ما جعله عهداً وسميها تحت تعريف الحصة وعدم سببها باسم مستقل لعدم الاعتدال به

كذلك بما لم في قولهم ما انزل الله على بشر من شيء فليس في ان يكون مرادهم السلب الكلي لكون الالهي الخبيث
منا فضلا او لانه من بين الخبيثين وهو المظالم ان في قولهم ما انزل الله على بشر من شيء كونه
واقعين في سياق الجمع ولكن تقرير السلب والاحكام على كل من الكبر من حتى يكون في الآية الكره
ولان مستقلا على عموم الكبر في سياق النفي بانه ان قوله ما انزل الله على بشر من شيء حاصله
سالب كليتا مضافا لاشي من الكتب السماوية منزل على بعض البشر والافى لا واحد من
مهيض الوحي وقوله من انزل الكتاب الذي جاء به موسى اياي انزل الله التوراة على موسى
وانهم معهم فمما يثبتون على نوع البشر حاصله موحيا ونبيا احدهما بعض الكتب السماوية منزل على
بعض البشر ومضى بعض الاشياء من الكتب السماوية منزل على بعض البشر والافى بعض البشر مهيض الوحي
وسى ما في بعض الاشياء من الكتب السماوية منزل على بعض البشر والافى بعض البشر مهيض الوحي
كادب لصدق يقضيه وهو بعض الكتب السماوية منزل على بعض البشر والافى بعض البشر مهيض الوحي
لنوع كادب لصدق يقضيه وهو بعض الكتب السماوية منزل على بعض البشر والافى بعض البشر مهيض الوحي
السالمه كانت حاصله في الكلام تنبها كمن في بعض المنايا قد يتبع صحة الحاقه ونفوض بصورته
الافهم السليم قال وانما في الاحكام والسلب في مرادهم والسالمه اما **اول** في ان الموجهة و
السالمه من صفات القضية فلو ذكرنا لا يقتض ان يكون الكلمه والكلمه في جانب الحكم عليه
صريح وليس كذلك بخلاف الاحكام والسلب فانها لا تقتضي ذلك صريحا **والثاني** ان يكون الاستثناء
مفرغا واقعا موقعا **الجزء الاول** مدارس مقوله ثم لا كفي ان الاستثناء جهبا بدل من اسم لا على المحل
الذي يقع له الاستثناء جهبا لا يجوز ان يكون مفرغا بان يكون الجبر الموقوف على ما كوجوده او في الوجود
وكون الاله واقعا موقعا كما وقع الاراد موقعا الفاعل في نحو جاء في الاله لان الحق على نبي
الوجود عن الاله سوى الله ونحوه كما حصل في اصل الاستثناء بهلا من اسم لا على المحل الذي يقع الاستثناء
موقعا اسم لا فكون جبر لاجب الاله في الوجود عن الاله سوى الله كما هو المخط لا على نبي مغايرة الله
عن كل الاله وهو الذي يصدق الاستثناء الموقعا لانه لما قام مقام الجبر كان القصد الى بعد كالجبر فيفيد
نبي مغايرة الله عن كل الاله ولا يحصل التوحيد **والثاني** ولا سلب لمرادهم في الشرط المثبت حاصله
الاحكام التي هي **الاول** لا بد من استثناء الاحكام التي هي بالفعل على اصطلاح اصل الجبر ان لم يتغير واعتبار حاصل

بعض البشر
بعض البشر

حاصل الحق كما في الاله الكرمه سواء كان في الجملة او الشرطه وتدر قوله فيجب ان يكون مقتضى
للعموم والسلب الكلي ان شرط البر في البر الاحكام استثناء الاحكام التي هي في فصلها عن الاحكام
الكلي حتى لو ضرب جلا فقط في هذه الصور كانت مقتضى السلب الكلي ضرورة وكذا لا بد من قوله
فيجب ان يكون في جانب البعض المخصوص والاحكام التي هي ان البر في البر السلب السلب حاصله
الحق حتى لو حصل اكثر منه لم يكن له وجه البر ومن عطف عن العشر على المرام ويقيم
الطنون الفاسدة والاولا ثم قال مقتضا ان قوله ولا سلب لمرادهم في الشرط المضاف
مضمن او من احد ما ان منها احكاما وسلبا مصطلحا علم الجبر وليس كمرادهم لانه لا يقع
بها للوجوب على الضرب لا على سلبه ولا بالاستثناء في ان قال الرجل ذو ضرب او ضارب
مضروب ولا بالانكسار ولا انتزاع مثل سدا ولا احكاما ولا سلبا شرطيتين وثانها ان قوله
الاحكام التي هي اما اريد معجب لمرادهم الثابت في طرف البعض السلب الكلي وكذا اذا اريد
السلب معجب لمرادهم في طرف البعض الاحكام التي هي فان ارادوا عدم جوار ثبوت السلب
الحق في الاول وعدم جوار ثبوت الاحكام التي هي في الثاني فليس مقتضى السلب الكلي لا يقتضي
السلب الذي هو الاحكام التي هي في الثاني فليس مقتضى السلب الكلي لا يقتضي
ارتفاع السلب بالاحكام التي هي **والثاني** وكذا الكثرة الموصوفة بصفة عامه وهي لا تقتضي **الاول**
اعلم لمرادهم العموم الكثرة الموصوفة بما يقع فيه كثر من علمنا الخفذه كما ذكرنا سابقا
في مباحث الاستثناء وقال ما جبر الكشف واعلم ان الوصف من اسباب المحققين والعقود
النفي والاثبات جميعا فان ذكرنا استرجاعا احضر بالبعد الى ذكرنا استرجاعا احضر بالبعد الى
ارادوا وصفه الكلام اود او كصحيح سدا هو موصوفه بصفة عامه اصل اصول اود
ثبت سدا عرفنا ان سدا اصل لا يرد في جميع المواضع قال وقد كنت في مجلس سحن مولانا
حافظ الدين وكان المجلس غايضا بالعلماء الخارجيين العظام المذاق المميز اذ في الكلام
في صف السلب قال بعض الكبار نعم الكثرة الموصوفة بصفة عامه من النبي والحكمة اتي ولفظ
ما عدا ما وسلك نحو ما ذكرنا من المسائل والظاهر في مقابل بروم موع ولم يحجب احد جوابا
ثانها واقول **الاول** لا بد من استثناء الاحكام التي هي بالفعل على اصطلاح اصل الجبر ان لم يتغير واعتبار حاصل

من كين لا ينعى قوله وكذا اذ وصف في الكلام اذ او كيصير ان اراد انه كذلك مطلق
ثم او قد يكون الوصف على من هو اصل الجنس فيضربان العموم والاسم كذا وكذا
في قوله واما من دابة في الارض ولا يطير بها حية وقد يكون لرفع احتمال ارادة
الوجه فيضرب السهل كما في قوله لا اجالس الارجل عاليا فانه لو قيل لا اجالس الارجل لكان
ان يراد به الواحد فاما وصف ال وال وكل الاحتمال ولكل الاحتمال كصحيح ثم لا يرد
كما ان لو الاسلام وسمي الاء وسائر المحققين لم يقولوا ان الاء الموصوف بصفة
عام عام مطلق بل جعلوا الوصف العام من اول العموم كاللتر واللام فاهم جعلوا
اول العموم مع لترك كل معرف بها ليس عام مطلقا بالاجماع كذا ان افادتها العموم متوضعا
العام وموقوف على الترتيب هكذا وما ذكره المحققين من وجوب الاستدلال حيث
خصا بعض الاوصاف والحاصل الذي ذكره السامع في تفسيره ان الكلام في حصوله انفراد
على ان الوصف في الاشياء من الشيء فيضرب العموم والاسم كذا وكذا
كل عام لم يما او قال لا اجالس الارجل عاليا فذلك الاء الموصوف بالعموم
بوجه الخطا على انها فاك او اقلت لا اجالس الارجل لاني جاك كل محال لعل في ذلك
الارجل عاليا اتيك كل ان تجالس من شئت من العلماء فاقطعوا ولا يفتقد بالاسم
فانه من اسرار علم الاصول **قال** كذا في ما اذا جالس الارجل بطل واره وصرها
اول قد كثر لايك سمع في ان قوله من دخل هذا الحصن او لا فله كذا عام على سبيل
البدل عند المحض وشوا ايضا من هذا السبيل كذا ان يدعى بان عام وطحا وهذا
الوصف لا يطل كذا في رجل فانه خاص وهذا الوصف لا يحله عام وكذا ان هذا الوصف
عام كسبب المحض كذا في قوله متعديا على سبيل البدل فاهن كسبب الصدق والوجود وغير
قرون بالعام المصطلح اعتبره عموم وضمن قرون بالخاص اعتبره خصوصه فلهذا **قال** وفي
هذا الشأن **اول** اي في الاستدلال على العموم بالاستدلال في مذهبنا من **قال** ويدل
على هذا الاصل انه لو قيل **اول** قد كثر للامسدا الاصل لوجه لوجه العموم في قوله لا اجالس
رجلا عاليا فالوجه ليركتني بالوجه الاول فان قيل هذا الوجه يخص الاشياء كما اشار اليه السامع

البيان بقوله الاتي والوجه ما اشار اليه من الاء قلنا لا عموم للحكم ولا لعل في صورة
الاشياء بل العام حكم الاء فلهذا **قال** وقد يقال في شأن ذلك لير الاشياء ليس
مستقل **القول** الثاني صاحب الكشف حيث قال في التكرار الموصوف انما سمى في الاشياء
من المعنى وان كان ذلك موضع اثبات لانه كان في صدر الكلام وانما ليرها بالاشياء
منه تدرى والاشياء ليس مستعمل بنفسه فموضع حكم من صدر الكلام وهو موضع
سمع ما دخل من التكرار كذا ضرره وقد عرفت في موضع الشيء فصار في التدرى كذا **قال**
لا الحكم رجلا كذا ولا رجلا بعرا ولا كذا ولا مدنيا حتى يجمع الاء اعم **قال** الا ان
كونها في مكان المشي وسواء جلت الكون عاليا في صدر الكلام كونه كذا وانما في موضع
الشيء في كذا كذا بعد الاشياء لانه عن ما دخل صدر الكلام وهذا مودها وكذا في
في الخامع لو قال لير من كذا حلفت بطلاق واحد ممكن لير طالق فانه ومن طلقت
كل واحد منهما واحد وكان سفي ان لطق احد بها غير عن وكان الخيار ان الزوج
كما قال القاضي او عازم ان قوله لير كذا به عن الواحد المذكور سابقا فصار كذا صرح
بالواحد وعند المصريح بما يقع طلق واحد على احد بها غير عن كذا كذا ان الواحد
المذكور في الشرط يكون في موضع الشيء سمى والكتاب ومنه قوله لير لا مستقل بنفسها ولا
تفقد اذا قطعت عن اول الكلام فلا بد ان يوضع حكم من اول الكلام يصير مفيد واما
الكني لعدم استقلالها صارت الكتاب عام ايضا فلي كذا صارتا بطلانها فلهذا **الاول**
ومن حكم المعنى الاول بطلاق كل او اء صارت كذا بطلانها وقد صارتا كذا فلهذا **الاول**
كذا في المصريح بقوله هو احد شيئا طالق لان الواحد مستعمل بنفسها وقد وقعت موضع
الاثبات للتر موضع الحاء موضع اثبات فخص صارتا بطلانها بطلاق واحد منها لا غير
بطلاق الواحد غير معنى لوجه جميع ما ذكرناه لو قال زينا طالق ثلثا وعمر طلقت
عمر ثلثا ولو قال زينا طالق ثلثا وعمر طالق لم يطلوع عمر الا واحد لان قوله وعمر
طالق مودم الحى مفيد نفسه فلا حكم الى توقف حكم ما سبق كذا في قوله وعمر لا غير
نفسه فلا بد ان يوضع ما سبق هذا كلامه وانما جبر بان ما ذكره السامع من ومان هذا البيان

المقال
تأري

على مثل لا اجالس الارجلين لا محقق فيه وانما لم يوضع لما ذكر من القاصد
بالمسائل فاقول وبالله التوفيق سئل ان الاستثناء ليس بمسئل بل حكمه انما هو من صدر
الكلام كمن لا يحل له الوجوه التي ذكر في صدر الكلام بل ان كان متبعا فله في الاستثناء
على وجه النفي فافاد النعم ثم وبعد الاستثناء كان متبعا فكان ينبغي ان لا يقع فان اراد
كونه بمنزلة ما جعل تحت صدر الكلام كونه عنه كسب اللفظ فليس كونه لا يفيد وان اراد
كونه بمنزلة كسب الحكم فمتنع كلف ومن جملة الحكمه انه في المصدر معنى وبعد الاشياء
ليس كذلك والعموم انما يصح في وقوعها في سياق النفي فظهر ان عدم النعم ليست بذكر
واما ما ذكره من القاصد بالمسائل فلا يصح لقائه لا سفا، المحالفة بين حكم الكلام وبينها كما
كانت في الاستثناء فبما شبه عليها قياس مع الفارق كما يظهر من سطر فيها بانها مل الصادق
قال ومحقق وكذا في النكر معنى الوصف والمسمى فكون لا اجالس الارجلين معناه الا
رجلا واحدا تحت السورجلين الا انه قد فهم اليها فانه والى على ان القصد منها الى مورد
الجنس وهو الوصف **الاول** في كسب ان الاوصاف التي تذكر في هذه المواضع و
تفيد العموم كالقائمة والكوفة وكما ليست ما بعد الحسية التي هي منها النكر بل
انما قصد النوع ثم بعد في ارادة الوصف كمن لا يلزم من القصد الى مورد الجنس التي
هي منها النكر مثلا اذا قيل لا اجالس الارجلين فافاد النعم من الوصف فافاد النعم من الارجلين
فقد النوع وانما قصد هو الجنس اذا كان من خواص الجنس كما اذا قال لا رجلا من
نبي آدم كما افاد في قوله ٧ و٨ من واهب الارضين ولا طير يطير حيا حيه **قال**
فكل المصنفات في النكر الموصوفه مقدما **الاول** الجواب ضعف لا بل قد حكمت
فيما مر ان الموصوف بدون النصف فيما نحن فيه خاص من الوصف والصفة
تتبع احدهما وتبعه عما فكيف يصح قوله خاص بالصفة الى المطلق الذي لا يكون فيه
هذا القيد ومن هذا علم ضعف جواب السائل عن سؤاله كما يظهر من السطر ففاده
الهم لا ليرتفع الى المطلق الذي لا يكون فيه هذا القيد في عبارة المصنف واللفظ
الافرد بيان الشاع غير ما وقع موصوفا منها بل وقع مطلقا في عبارة لؤي ولا كفى

وبالعكس وفيما نحن فيه قد ذكرنا
مذكورا في وجه النفي

في قوله لا اجالس الارجلين
فانما قصد به ان لا يجلس
الى احد الارجلين بل
الى الارجلين معا

انما قصد به ان لا يجلس
الى احد الارجلين بل
الى الارجلين معا

ولا يخفى انه كلف والعجب ان سدايع كونه في غاية العجوبة كلف في ملوا عن الوقوف عليه
والعنون **قال** وهذا كما قالوا في قوله تعالى والذين سوفون واولات الاحمال **الاول**
هذا سئل لا طلاق العام والخاص على ما هو عام وخاص من وجه خلاف ما نقل عن ابن
الحاجب فانه لا ينفذ سوى جواز اطلاق التخصيص على ما ليس بتخصيص على الاصطلاح
المشهور والطلاق العام على ما ليس عام على ذلك الاصطلاح **قال** نعم النكر او كانت
خاصة فان وقعت في الاشياء **الاول** هذا شرح لقول المصنف كنهها كون مطلق
في الاشياء اما كنه التخرج لا يطابق المخرج فان النعم من التخرج ان يكون البرق
من المطلق ومن النكر الواقع في الاخبار عا، المطلق عن قيد الوصف واستعمال النكر
النكر عليه والنعم من التخرج ان يكون الفرق بينهما كون المطلق مجهولا عند الحكم
السامع معا وكون النكر محمول عند السامع لفظ وكل لا بل اذا استعملت النكر
في الاشياء وقعت مستلضا ضرب رجلا فاما ان المحال لا يوجب الوصف فكلما انت
مخلاف ما او اعلنت صيرت رجلا فاما كنه قوله بل الاجبار ولو لم يكن مصر وبالنكر
مخلاف المحال بل حاصل قد استندوا السامع من قوله ومنت بها واحد لمجرد
ذكر الواحد منها لا في ما ان المطلق ذلك ذكره منها ضرورة وصفه بمحمول عند
السامع حتى لو لم يذكر لغيره ففهم ان اعراف السامع بقوله وتقابل ان يقول اي
انما هو على ما اخذ من عبارة المصنف لا على ما قصد كذا كفى على الصغير المصنف **قال**
فانه اشياء لا اعرافه صنف العقود **الاول** لا كفى باقية من ارتكاب كلف وضع جديد
قالا حسن لم يقال سوفي قد بران انه يقول لكم اذ يكونوا بقره **قال** على انهم جعلوا مثل من
وكل هذا الحصن او لا فله كذا **الاول** يدور عليه انما لا من هذا العيب قال العباد
ثم مستورة لظفره ولو كان سئل البديل كذا فاما منها فاما موصوفة لواحد مكن كنه في
صمن اي معنى كان ولا عدم في اصطلاح **قال** وقد عاود الموصوفه موصوف مع الخاص كقول
تعالى والذين انزل عليهم الكتاب **الاول** بهذا وقعت العباد في السج والقران كما
لا ذكره ليس كذكر بل هو مذكور وانما انزل الكتاب بالحق مصدقا لما بين يده من الكتاب

فانما اخذت من قوله
والذين انزل عليهم الكتاب

انما قصد به ان لا يجلس
الى احد الارجلين بل
الى الارجلين معا

المطابق
تقار

محبت بطر عندنا معاشر الوداة والمخاطبات باعتبار اصل الحكم لا احتمال ان لا
 يقع عن اصلها اذ لم تنقل بالقوانين او الشهرة او باعتبار ان هذا القول على
 تقدير وقوعه لم يكن مسبباً لغيره لانه ليجوز ان يكون اشتراك الحال المحرم الكامل
 قائماً بين الدنيا بارة بغيره ولو في غير اولى الافواه لا يرى الا بغيره او في غلب
 غيره او بغيره او من وهذا الذي ذكره هو المحل المتعارف على انه صلي الله عليه و
 سلم رفوعاً فان المعبود عند اصل الحديث ان الرفوع ما اصف الى النبي صلى الله
 عليه وسلم فولا له او فعلاً سواء افضا ذاب به صحابي او تابعي او من بعدهما وسواء
 اتصل الشبهة ام لا قال العراقي فعلى هذا بطل هذا المختصر والمرسل والمقطوع
 المختصر **قال** يريدنا باعتبار اصل الموضوع المخصوص والعقد الذي ذكره راجعاً الى
القول فان اصل قد سبق ان المكرة في الشرط كما في البيع لا يقال لم يقع في الشرط بل
 هو كونه شرطاً لاننا نقول هو في البيع والبيع في الشرط لان مع اية عبدي ضربته
 ان ضربت عبداً من عبدي فلهذا اثبات وصفاً مع انه موضوع لاثبات
 الحكم لو اريد من الحكم والشرط للمعنى ولان في من جهة دلالة الحال وسوق الكلام
 لان المعنى في مثل ان دخلت اعداء فلهذا دخل فاكمل ان دخلت فلهذا لا وضفاً
 فانه ليس الا ليعتلق امر به ولهذا لم يدل على المعنى في معنى اكمل مثل لم دخلت
 الجفن فلهذا في الاول بالاداء وانما ما في غير ولا سلك ان ما بالاداء اول ما
 بالغير فيتمتع جانب الاثبات على المعنى فلا مع اية بالشرط وان يوقش في كونه
 للثبات بانه للفرق والمبهم سواء اثبت او نفى يدفع بان المراد ان ما بالفرق
 الاثبات والاحتمال والشرط للمعنى والمنع مع ما يظهر من موارد الاستعمال **قال**
 وهذا الفرق مسكت من جهة المحرر لانه ان اردت بالوصف **القول** اخرضت عليه بانه لا يدل
 اسكاه بل على فساده ولو سلم فلا يدل على اسكاه من جهة العقد فمطلوب منها ومن
 بل اسكاه من جهة العقد ان ضمير ضمير كما يعود الى اية وبذكره اصف بالضم
 لكل ضمير من جهة راجع اليه وبذكره اصف بالضم وبه فكيف قطع الوصف عنه وليس

[illegible]

في قوله تعالى
 من بعد ان تسمى
 من بعد ان تسمى
 من بعد ان تسمى
 من بعد ان تسمى

بشي لان تسمى شيكلا لربا الادب اذ الكلام منقول عن قداما المستخرج والمكون
 من جهة التوحيات عن وروعه خلاصة اصطلاح النور فان السبق الاول مبني على
 السبق الثاني والاعتماد على ارجاع الصير كما عرفت به بسبب والعجب ان اختاروا بسبب
 الى التوحيات بطر وتركوا موافق غايه الظهور فان فصل قد تركه المصنف ايضا قد
 لغاه لظهوره لا ادعاء ان غير متعلق بالثبوت **اما** اوله فلان العرب منه اضاف **اول**
 الجواب عنه ان مع كونه صفة اضافية فكونها ما محل متعلق بمحل
 لو كان نعم على راي فانه صفة للعالم ومتعلق بالمعلوم فلا يكون من قبيل الاضافات المحضة
 كما توجب والاختصاص على ان الثاني قد عرفت في شرح المقاصد مساع قد ام الاضافات
 المحضة ايضا بالمحليين من البدليات التي يلتقي فيها بالنسبة وقد اجاب عن اصل الاسرار
 الفاضل النور صا غير محض الجامع الكبر بان الفعل المختص بالمبنى للفاعل صفة
 الفاعل لا المحل اذ الفاعل بمنزلة الفعل والمحل بمنزلة الشرط والعلو اولي بالاعتبار
 من الشرط وبسبب الشرح بانه او اذكر في موضع تعريف الشرط وتبينه فقل
 مستند الى الفاعل متعلق بالمفعول وانه لا محالة اضافية سيما قال وصف الماخوذ به فذكر
 باعتبار الاضافة الى الفاعل كالفارس وقد يكون باعتبار الاضافة الى المفعول كما مضى في
 والاول اولي بالاعتبار لكونه باعتبار الفعل فكون الوصف في قوله الى عدى مرتبة
 هو الفارس وليس بصفة للشكر وان لم يكن بشرط من الفعل ما هو وصفه لما كان موصوفا
 وح لا توجه ما قل ان الترجيح انما يعتبر عند التعارض ولا تعارض ههنا لان الفعل
 كما بصفة الفاعل باعتبار ان عليه بصفة المفعول باعتبار المعول من غير ما في
 وتراجع ولا يكون اضافة العلق الى المفعول من اضافة الحكم الى الشرط مع وجود
 العلة في شي لان ذلك اضافة الى صفة هو العلة والشرط هو موصوفه العبد للمحلي طلبا
 في الصورة الثانية ضار به العبد ولا راد الجنب للمفعول مثل اما الباب وبني للمذكور
 ليس الا وصف المفعول **اما** **اول** **فك** **لانه** **اما** **سبب** **او** **كان** **المقصود** **بمعرفة** **الفاعل** **الواحد** **من** **فصل**
 فعل **اما** **اول** **فك** **لانه** **اما** **سبب** **او** **كان** **المقصود** **بمعرفة** **الفاعل** **الواحد** **من** **فصل**

في قوله تعالى
 من بعد ان تسمى
 من بعد ان تسمى
 من بعد ان تسمى
 من بعد ان تسمى

في قوله تعالى
 من بعد ان تسمى
 من بعد ان تسمى
 من بعد ان تسمى
 من بعد ان تسمى

من مفعولين واما او كان المقصود معرفة الفاعل بالمراد الى مفعول واحد فلا كما اذا قل
 رندا واما قل اضرب بكرا انت او انت مشير اليها فالمراد ان راد المصنف كان يدلل على
 عبارة ان الصير لا يصور في الاستعمال الا من الفاعل المحل طب سوا اتخذ او قد
 ولا سلك انه مقدم في الصورة الاولى **اما** **اول** **فك** **لانه** **اما** **سبب** **او** **كان** **المقصود** **بمعرفة** **الفاعل** **الواحد** **من** **فصل**
 الثاني **اول** **فك** **لانه** **اما** **سبب** **او** **كان** **المقصود** **بمعرفة** **الفاعل** **الواحد** **من** **فصل**
 المحرر بان المراد منه احد الامرين فلا يملك الجمع سيما بخلاف الاباه وسد معنى قوله
 المصنف في الآخرة ومثل سد الكلام للمحرر في الوقف يعني ليس للاباه حتى يحرك
 او عرفت سدا فقول وبانه التوحيات ان ابا لواء قد شكر في الصورة الاولى الى
 لم يبق واحد يلزم بطلان الكلام بالحر وان اعني واصدود واحد يلزم بجمع
 بلا مرجع او لا اوله للمعنى اما او اضربوه مافظ واما او اضربوه على الترتيب
 فلان كل واحد من الاول وعمره لما كان عطف متعلق بضره وقد ورد ولا تحضر في
 الكلام حتى يجمع الاحتمار كما في الصورة الثانية لم يكن للاوليه ما شر في الاولوه وعط
 التقديرين معنى علق الكل لوجود المعنى وهو متعلق بالعلق بالضر وانما الثاني
 وهو المحرر في الصورة الثانية يتبين الواحد ما حيار الى طر ضربه لان الكلام محرر
 المحاط به بعينه فحصل الاوليه بالاوليه فان ضرب واحد فقط معنى وان
 ضرب واحد بعد واحد من الاول لان ما بعد لم يضاف اذن الحولي للمرصاد
 منه كسري مانع من الجمع فلا يحل لك حكم بل يصير الاول كالنفس وان صرهم معان معنى
 واحد لا شيا الاختار من الضارب لكن ما وجد ضرب واحد في ضمن ضرب المجموع
 علق العلق بواحد منهم للمولى حيار بعينه والظهور سدالم بعض له الحصر فاندقم لسا
 التمر والاسكال لك للنز الصورة كما كانت صورة الجبر كان المصنف على التمر مستكرا
 اختيار المعنى وسد الاول ما منه انه قال في معنى المحرر الباقي فلا وجه لقوله ان
 الكلام فيما اذا لم تقع من المحي طر اختيار المعنى بل ضرب الجمع معا او على الترتيب
 سفي ابل سفي ليرفع الاول في صورة الترتيب لوجود الشرط وهو اختيار بعض

26

سوال اول وعلق واحد غير معين في صورة ضرب الجمع لوجود الشرط وهو ضرب واحد
ولو في معنى ضرب المجموع ولا يمكن معناه عن كل كافي الاول لوجود الجمع الخارج عن
الجمع وكذا الثالث لان الاول لا ينفرد في الاول معناه كما عرفت معناه بعد ضربهم
مع اياه يلزم عن كل واحد ما عرفت من وجود المعنى واسماء الخارج والما الخارج
عن الاول لكونه الاسم المذكور في هذا المقام في كتب اصحابنا من الاصول والفروع
لما كانت كسب تصور فيها الجمع من المعنى الفرق على ولا يضره الخلف في بعض الصور
خصوصا لما هو بوجه معنى الصور الاولى كسب ظاهر اللفظ كان عن كل من محل
الخشب مطلقا وقد قالوا لا يعلق الجمع ولا واحد منهم ان كان الخشب ما يعلق حله واحد
محمولا معا وعلق الكل او كانت ما لا يعلقه واحد رعاية لخصوص الحاقه واخرى
بعض اشراج الخلف على المعنى الاول لان كلفه سيف لركن الخمار للضارب والمدير
ان الخمار لولي او اضربهم جميعا وبانها بان المحاط به موجود في الصورة ثم الا ان في
احدهما فاعلا في الاخرى معولا بخلاف قوله ابا اناب وبغ اد لم يوجد في الخاطب
فلا يكون بغير قوله اي عبيد ضربك واقول الجواب عن الاول ان منشاء عدم
الوقوف بين خيار المولى بعد وجود شرط علق واحد بهم وخيار المحاط به الحاصل من كسر
المولى وقد سبق كسبه ان كان عا د كرمك وعن ان وجود الخطاب وعدمه في
الصوره الاولى بطا الى افاده العدم على السواء بل المقصود اسناد الفعل الى
ضيم اي سواء مني للفعل او المفعول وهو ثابت في ايا اناب وبغ كنبوة في
اي عبيد ضربك فكون بغيره ملازمه **قال** لم يوجد في كسر العدم وترجم
السان كما في منشاء من عبيد العلق **الاول** قد كثر اما اوله فلان ما هو من
الفاظ العدم انما هو مجرد عبيد ولم يصف اليه بل مع ملاحظه مع من وهو
محل النزاع او قد وسمي الحاص الى ان من معناه ايضا لتعويض فلا يصح ان يكون قوله
وابا اناب فلان قوله بترجمه قوله واستعز لم اما الثاني فاسبق ان جمع الضيم لا يدل على
العدم الا عند من يقتضي في العدم بانظام جمع من المستات **قال** وصعبه ظاهر

هذا هو الجواب عن السؤال الاول
في معنى ضرب المجموع
ولا يمكن معناه عن كل كافي
الاول لوجود الجمع الخارج
عن الجمع وكذا الثالث لان
الاول لا ينفرد في الاول
معناه كما عرفت معناه بعد
ضربهم مع اياه يلزم عن كل
واحد ما عرفت من وجود
المعنى واسماء الخارج والما
الخارج عن الاول لكونه الاسم
المذكور في هذا المقام في كتب
اصحابنا من الاصول والفروع
لما كانت كسب تصور فيها
الجمع من المعنى الفرق على ولا
يضره الخلف في بعض الصور
خصوصا لما هو بوجه معنى
الصوره الاولى كسب ظاهر اللفظ
كان عن كل من محل الخشب
مطلقا وقد قالوا لا يعلق
الجمع ولا واحد منهم ان كان
الخشب ما يعلق حله واحد
محمولا معا وعلق الكل او كانت
ما لا يعلقه واحد رعاية
لخصوص الحاقه واخرى بعض
اشراج الخلف على المعنى الاول
لان كلفه سيف لركن الخمار
للضارب والمدير ان الخمار
لولي او اضربهم جميعا وبانها
بان المحاط به موجود في الصورة
ثم الا ان في احدهما فاعلا في
الاخرى معولا بخلاف قوله
ابا اناب وبغ اد لم يوجد في
الخاطب فلا يكون بغير قوله
اي عبيد ضربك فكون بغيره
ملازمه قال لم يوجد في كسر
العدم وترجم السان كما في
منشاء من عبيد العلق الاول
قد كثر اما اوله فلان ما هو
من الفاظ العدم انما هو مجرد
عبيد ولم يصف اليه بل مع
ملاحظه مع من وهو محل النزاع
او قد وسمي الحاص الى ان من
معناه ايضا لتعويض فلا يصح
ان يكون قوله وابا اناب فلان
قوله بترجمه قوله واستعز لم
اما الثاني فاسبق ان جمع
الضم لا يدل على العدم الا عند
من يقتضي في العدم بانظام
جمع من المستات قال وصعبه
ظاهر

الاول لا يكل قد عرفت ان من الشرط عام قطعا ومنه كذلك ولذا قال المصنف
الفرع فان قال من شاء وانض السليم المذكور باطل لان عموم العلق يستلزم
عموم من **قال** ويمكن الجواب بان علق المشبه **الاول** قد كثر بان يعلق
المشبه لكل على الافراد لما كان اربا ما لا اطلاق عليه كان ينبغي ان يجعل
رعايه الترتيب وطلا عليه كما جعل الاخبار عن المجيء ولما عليها **قال** فلا
يكون بد من لوازم العلق السمعى **الاول** فصل لانا في الخفاء عا وكسب
احتاجوا في التوفيق من قوله كما يعرفكم من دنوبكم ومن قوله كما ان امة يعرف
الدنوب جميعا الى ان قالوا لا يبعد ان يعرف جميع الدنوب تقوم وبعضها تقوم
او خطاب البعض لتقوم نوح وخطاب الجميع لهذه الامة ولم يربط احد الى
ان المعنى لانا في الكلمة **وقد كثر** اذ اننا صل الدعوى صرح بعدم الخفاء
سما حيث **قال** ولو كان ايضا خطابا الى امة واحد فخر ان بعض الدنوب لا
تأصص كلها بل عدم عذر ان بعضها تأصص عذر ان كلها **قال** ومنها بطور وان
العصه **الاول** **قال** بعض الافاضل بعد المطا لا يروى على واد المعرفه **قال** السمع
معنى مع ان يعلق انكم باصدق علمه البعض معني على بعد يرى السمع
البيان فلم يدع ان السمع الذي هو مفهوم لفظ من متفقين يدل على ذلك **قال**
فاداه البعض متفقين واداه الكل محتمله وانه وقع في بعض السمع هكذا اي البعض
معني والمحصل انه اذا قدر المستر من السمع والبيان وحكمه لا يستقر
اقول الروج ورو لان تفسير السمع معني انكم باصدق علمه البعض فاسد
لان الصير في قول المص ولانه راجع الى السمع الذي هو مدلول من لانه المذكور
سابقا ففسد قوله فلم يدع ان السمع الذي هو مفهوم لفظ معني هو المدلول
فوجب رعاية العدم والسمع وقوله لانه الكل محتمله قد سطر السمع فان
سبه الكل محتمله لا يلزم بطلان التعميم بالتفسير الذي ذكره بل بطلان التعميم
الذي هو مدلول اللفظ فلا عبره لتسخره كما لفظ السياق والسباق والعجب انه

هذا هو الجواب عن السؤال الاول
في معنى ضرب المجموع
ولا يمكن معناه عن كل كافي
الاول لوجود الجمع الخارج
عن الجمع وكذا الثالث لان
الاول لا ينفرد في الاول
معناه كما عرفت معناه بعد
ضربهم مع اياه يلزم عن كل
واحد ما عرفت من وجود
المعنى واسماء الخارج والما
الخارج عن الاول لكونه الاسم
المذكور في هذا المقام في كتب
اصحابنا من الاصول والفروع
لما كانت كسب تصور فيها
الجمع من المعنى الفرق على ولا
يضره الخلف في بعض الصور
خصوصا لما هو بوجه معنى
الصوره الاولى كسب ظاهر اللفظ
كان عن كل من محل الخشب
مطلقا وقد قالوا لا يعلق
الجمع ولا واحد منهم ان كان
الخشب ما يعلق حله واحد
محمولا معا وعلق الكل او كانت
ما لا يعلقه واحد رعاية
لخصوص الحاقه واخرى بعض
اشراج الخلف على المعنى الاول
لان كلفه سيف لركن الخمار
للضارب والمدير ان الخمار
لولي او اضربهم جميعا وبانها
بان المحاط به موجود في الصورة
ثم الا ان في احدهما فاعلا في
الاخرى معولا بخلاف قوله
ابا اناب وبغ اد لم يوجد في
الخاطب فلا يكون بغير قوله
اي عبيد ضربك فكون بغيره
ملازمه قال لم يوجد في كسر
العدم وترجم السان كما في
منشاء من عبيد العلق الاول
قد كثر اما اوله فلان ما هو
من الفاظ العدم انما هو مجرد
عبيد ولم يصف اليه بل مع
ملاحظه مع من وهو محل النزاع
او قد وسمي الحاص الى ان من
معناه ايضا لتعويض فلا يصح
ان يكون قوله وابا اناب فلان
قوله بترجمه قوله واستعز لم
اما الثاني فاسبق ان جمع
الضم لا يدل على العدم الا عند
من يقتضي في العدم بانظام
جمع من المستات قال وصعبه
ظاهر

يستدل على دفع الطرعية فيها الفطر ولو سلم ان بعض النسخ بل صحتها كذا
ومراده مطلق التعصية فغير صحيح لان اصل المقصود حمل من غير التعصية و
طرا من ثبوت العام لا يستلزم ثبوت الخاص فليس **قال** لان قوله تعالى
خلق كل شئ بخوص **اول** سجد او قمت العبارة في بعض النسخ وفي بعضها لان
قوله تعالى لا اله الا هو خالق كل شئ والاول لم يقع في القرآن بل اللاحق في موضع
وخلق كل شئ وفي قوله ربكم خالق كل شئ **قال** وهو ان الداخر اول واجب
ان يعتبر ايضا فيه الى الداخر **اول** برهان وجه بطلان المختلف اللاحق في
عبارة المصنف بغير ضرورة فان اولية الاول انما هي بالسبب الى ان كانت فاذا
ختلف الكل ولم يوجد داخل ثانيا لم يوجد الاول ايضا فلا بد من تقدير المختلف كونه
مقدور الدخول بعد الفتح **قال** لانه ليس عموم من على سبيل الانفراد بل عموم الجنس
اول يعني ان عموم من ليس كعموم كل حتى يكون على سبيل الانفراد وان اعتبر كل
واحد كان ليس مع غيره وسحق الفعل التام في صورة الدخول محتما بالاشتداد
باول عموم عدم الجنس وسوان معلق الحكم بكل واحد سواء كان محتما مع
غيره او منفردا عنه كما سبق في اول الفصل فاذا اقتد بالاوله يعني ان مراده
قوله وظل اوله لانه يحكم في الزوال سبق وحمل المحتمل على الحكم لانه ومنه
اي في المثال المذكور لم يحق احد وظل اوله لان الفروض ان الداخر عشت
فلا يسحق المجموع فكذا فبطل ما قيل انه مخالف لما مر في اول الفصل ان عموم من
دخل هذا الحكم او لا عموم على سبيل الدل وقسم السارج الفاضل للعموم
على سبيل الدل بان معلق الحكم بكل واحد شرط الانفراد وعدم المعلق بواحد
لان ما سبق كان في بيان معنى من وظل اوله وما ذكره من ان في بيان من وظل بلا
تقدير باول لا ثانيا **قال** وما يجب التنبيه له ان اوله منها طرف **اول**
برهان وجه كونه متونا مع كونه في صورة الفعل التعصية المنفرد عن فعل الدين
بشيء بانه طرف محتمل قبل ولم يعتبر فيه كونه من اوصاف الداخر حتى يكون

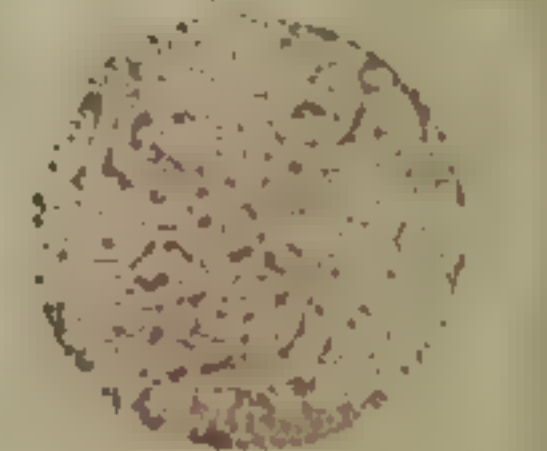
هذا معنى
المجموع
نفذ

يكون غير منصرف فلو ادعى انه ان كونه طرفا في قولهم ان الاول اسم للفرد
السابق بقية بقوله فكان المراد من قولهم الاول اسم للفرد السابق ان الداخر
اوله املا اسم له وانما قال املا لعدم انحصار الاول في الداخر بحكمه في قوله
من جاء في اوله وكذا وكل فطره ما قدرنا ضعفنا قبل لا حاجة الى هذا التقدير لان
الداخر اوله لا يصدق عليه انه اول الداخرين فمضيه هذا الاعتبار من اوصاف الداخر
ما لم يحل البراء على ما صرح به في كتابه ان فعله انما هو كذا الشايع مستلزم
الاولى لعل العمل المحبب لا عموم له وذكره في صورته انما هو لا نعم انما هو
قال الراوي مثله انه عدم جيل واخذ الحكم لم يعم صلوة الفطر والعرض ولا يعيد الا
بدليل ما يثبتها عموم في الزمان ولا يدل عليه ما يثبتها عموم للام ولا يدل عليه ان
الاسم ان الصلوة اذا كانت طائفة فطيرة العموم كان يقول هي من مع الفطر
وفيها السعة للبرص مع الفطر والحار صفة وموصوفة حال محتمل على العموم و
المصراوة السق الاول من المسئلة الاولى ولما كانت الثانية مستتبها باورد
طريق الاستدلال وانما غنى ما غنى والسليم بغير الاستدلال لمرارون اعم من قضى
ما سبقه وكونه عام مع انه حكماء الفعل لان الفعل ليس هو بواحد كواحد العام
انه حكماء الفعل بل حكماء القول فان المراد بالفعل المشي الذي لا عموم له فعل الجوارح وكذا
انه حكماء الفعل باعتبار رتبة الفعل ليس هو والاركان فالعموم لم يستفد من الفعل
التي الذي كذا من قبل من الموقف المقارن له ولا كلام فيه او اعم من هذا الطريق
الاستدلال اما الاول فلان الاخر رتبة حكم بالسفهم الى رتبة حكماء الفعل بل حكماء
القول قد عرفت انها مستقلة مستقلة وانما الحكم فطره لعل حكماء الصلوة لفظ
العام انما هو في المسئلة الثانية والعموم ما يستفاد من كلامه في الاول ولا عموم فيها عموم
لعل الى رتبة المقصود وانما الحكم فلان جعله منزلة ذكر القول في وجه عدم ذكر السلم
لا لوقوع حكمه بصفة العموم وفعل الراوي اياه كذا كذا لعل العموم بطريق من الطريق
الصحي لعل رتبة عمم محض من الراوي وادراكه بالسفهم الى رتبة حكماء الصلوة فادراكه بغيره

العموم

كما سجد ود في ملك طلقا خلت عن الجمع **والا** يقال الترتيب في الذكر لا واجب الترتيب في الحكم
 يعني لا يقال في الجواب عن قول فان قيل الفاء في الاء لم يوجب العطف بها وحاصله لا يلزم من انشاء
 للترتيب في الوجه كونه لم يوجب العطف لحرارة كونه للترتيب في الذكر وسواء وجب الترتيب في الحكم وحاصل
 الجواب في الدوام ثابت للمطلق العطف كونه من التتابع بعد الترتيب في الذكر فخصه بوضع
 الفاء بحسب ترتيب الترتيب في الاء **والا** علم هذا الحث مبنى على ترك الترتيب بالشرح باحسان
 انشاء **او** ذكر المحقق ان تفسير الترتيب باحسان بالطلب الثالث هو وجود الاء في الاء على شرط
 تفسيره مثل الوجه وهو القول الفصل **والا** في الاء لا دلالة في الاء على شرط
 الطلاق عقب الجمع **او** انفسه عليه الدلالة على الجمع طلاقا باقية كما لا يخفى **او** ايراد
 ان يتغير النشاء **او** يدل عن الشايع انه قال في الاء ان تكرر الجمع لا ينافي الا حاشا
 اليها في صيغة الاء او لا يستلزم في صيغة من ان وان كون المفعول له فعلا فاعل الفعل
 المعقل مثل جئيل ان تكررت وتماثلت على صيغة الاء لانه لا يمنع لاطلال الاء في الاء **والا** في
 فلا يمكن الاء في اي الطلب وهو العقد الصحيح **او** منها ما حاشا ذكرها في راية الاصول
 ولا بأس بان تذكرها منها ونريد عليها بعضا من الفوائد الاولى لئلا يتفاد ورد مطبقا عن
 الا لصاق بالمال في قوله كما في كتابكم والمطلق لا يحل على المتقدم ان اطلاق موجب
 الحاصل منكم ايضا لا يتم قديم وجوبه في المال الذي هو الموت فمحقق وجوبه في المال بالقد
 الثالث لم يحصل الاستدلال بان اطلاق الاء في العقد الصحيح ملصقا بالمال فمقتضى هذا ان
 لا يكون الاء في المعقل عن المال صحيحا لان يكون صحيحا ومستوجبا لشروط المعنى او سكت عنه و
 الجواب عن الاول المطلق كحل على المتقدم عندنا ايضا اذا اكدنا حكمه والمادة وهو ظل الاطلاق
 والتقدم على حكم المشتبه كما سكت ومنها كذلك وعن آية انما لم تقدم وجوب المهر ما ذكره في الوجوب
 صحيح عليه بالتقدم انما المقيد بقرينة الاء وسواء الوجوب في المال ان قوله لا جناح
 عليكم ان تطلق النساء ما لم تحسنن او تزوجوا منهن فريضة دل على كسوف الطلاق بدون سبق
 فرض المهر وهو انما يرتب على النكاح الشرعي فادام النكاح بدون سببه المهر وجب ان يحل الاء في النكاح
 فيها على ما قلنا على ما قلنا فلو لم يفتقر الاء في النكاح الشرعي فادام النكاح بدون سببه المهر وجب ان يحل الاء في النكاح

فانكحوا طاب لكم من النساء
 ثلثي وثلاث ورابع فانها
 ختمت ان لا تعدوا اولادها
 او ما سكت اباكم



80
 اولاً لئلا يأتى على ما ذكره بل مدلوله ان موجب انشاء كسر القصور والتقدم بها
 لان تسوكم حراً، لقوله ان تبدلواكم وصيرتكم راجع الى الانشاء المنه عن سوالها وما سى
 الما العصور والتقدم بها وما قوله والانشاء المستلزم عنها ما عتار رعلق السؤال بها
 اما انفسه والتقدم بها وما عتار النفي حال ولا يخفى ضعفه بل ضعف الاستدلال به
 الاء **اما** انفسه ما ضعفه فلان الاء لا تدل على النفي عن السؤال عن المسكوت عنه بل تدل
 بل مدلوله النفي عن سوال انشاء موجب اطلاقها الى الاء وهو ما عتار من ذلك وما
 ضعف الاستدلال به ما عتار هذا الموضع فلان السؤال عن كسر الانشاء الذي فهم من
 الاء ليس بقصد المطلق الذي هو المخط ولان الاء لا تدل على كسر النفي عنه مسلماً لئلا يأتى
 رب يقتضيه لئلا يأتى بل خلاصتها ما قال فاسئلوا اسما عن كسر لئلا يأتى لا يعلمون
 انفسه انما سئل عن كسر على المعارضة كانه قال الاء المذكورة ولم يرد على ما ذكره ثم
 وعندنا انه لغير تدل على كونها ودر من الى لئلا يأتى فاسئلوا اسما عن كسر لئلا يأتى
 ان لا يسم عن مدع الاء بال والمحل هو قولنا في عدم الحمل اولى من ابطال
 حكم الاطلاق وسادس روط قوله وفي الحمل على المتقدم اطلاق الاء وان كان لا
 نوع يعلق بما يصل به قال مد او كمن للحكم ليقول المعنى هو وصوب المتقدم
 انفسه كسفت لان وجهه ليس بصرح به في المصنوع كسفت كسفت شرفاً بالوفاء
 وسوط وانما تقدم من عدم لقوا غداً فمقتضى المصنوع والاء لافاده العقد
 الوصية الشرعية بل هو عندنا عدم اصحابها ورواها في المصنوع المطلق على عدم وجود
 المتقدم كسفت محضه فادام كمن المعنى هو الوجوب بل العقد فقط لا يندفع ما قال
 محال سلام انه على تقدمه هذه المقدمة الاء لانه انما يندفع او كان المعنى
 هو الوجوب فادام قوله على ما يقول المدعي بالمال فادام جوابه بان
 قال ويعبره لئلا ينفذ المطلق لئلا يندفع وجوب العقد لما صح بصدقه في صورة الانشاء
 وفيه كسفت ايضا لان بصدقه لما من بصدقه المتقدم بعد انقضاء العقد لا يلزم منه
 الحمل فيما لا يندفع فيه تدبر بال والمال ما حصر المدعى في باب الوصية المصنوعة

حاشية من حاشية الغناري
 حاشية من حاشية الغناري
 اوله ولوا وحكي قد روي في بعض النسخ

قال في لغز باب الوصية لا قارس وعمر ثم لما لم يرد له لانه لا يولد الا من قبله ولا يولد من بعد
 فصار مستلزما فلا سبيل لفظ ولقد في موضع الاشارة قال بخلاف صيغة الفعل على قصد
 في نسخة اخرى ولعل في الاور والهند **الفعل** فان الما في بعض النسخ عدم قسمها سافر وكذا الوجوه بعض النسخ
 سقط منه شيء **الفعل** وان قال وعن الشافعي يوافق في قوله ان طاعة المفسر **الفعل**
 فان الامر به على الوقوف به وسما قبل ان يصدر من قول بانه قصد لا كحل اللفظ طاعة المفسر كما قال
 والتصديق على الفعل **الفعل** السافر بل كحل مجموع المفسر كذا قد مر في الاصل لا ترجح لهما علم **الفعل** اوله كذا في بعض النسخ
 يقتضيه دم الفعل **الفعل** اي ولا يولد اوله كذا في بعض النسخ **الفعل** فان قيل هو مقادير
 على الخط ولذا معنا **الفعل** ليعبر عن الواضع لم يفسر لم يفسر وقوله واللام في بعض النسخ الاستدلال
 قال ومن يفسر سبب وقوع الاسرار **الفعل** وان كان في بعض النسخ **الفعل** فان قيل هو مقادير
 الاسرار ولذا صور اليوم فكانه قال ومن فعل على صفة من سبب وقوع الاسرار
 وهو بعد الوضع المستلزم لا مسامحة الاجتماع بين المفسر حتى علمه اسما في اليوم
 فيكون كذا في بعض النسخ **الفعل** الى صرح به او لا في بعض النسخ قول السراج في قوله ومن يفسر
 الى وسما قبل قد صرح بذلك صرح قال وكل وضع لوصف اي في بعض النسخ
 ومن يفسر اشان الى في بعض النسخ **الفعل** ومن يفسر لفظ الاسرار **الفعل**
 يعني لفظ الاسرار في بعض النسخ **الفعل** في بعض النسخ **الفعل** في بعض النسخ
 على المحصر كما في المثال الاول ولقي على المقصود فيكون المعنى قصر المحصر
 على المحصر كما في المثال الثاني فان مع الاول قصر المقصود على المقصود
 بقصر المقصود على المقصود ومع الثاني قصر المقصود على المقصود والاشارة السارج قوله
 اي وكذا وجد فاه بعد مع المقصود وانما غير عن المعنى الا في بعض النسخ
 المحصر منقوضا من من الاسماء اما اشان الى انما سبقت ومن يفسر المقصود
 بطريق الدوم فان وضع المحصر اما ملاحظ مع الاداء والتميز كما في بعض النسخ
 فيبدي معناه فيكون ومن يفسر من المقصود من المقصود فيكون المقصود
 علمه قال الفاعل الذي يفسر في بعض النسخ قول السراج في بعض النسخ **الفعل**

جواب عن الامور المذكورة
 في نسخة اخرى ولعل في
 سقط منه شيء
 فان الامر به على الوقوف
 والتصديق على الفعل
 يقتضيه دم الفعل
 اهم معنى

فان يكون لفظه
 شئ ولا
 فتم ان لا
 او ما ملكت

فلان لا يولد كذا محصر شئ باق في قوله سراج في قوله فاما كحل المحصر في بعض النسخ
 في العرف حتى صار كانه كما صفة له واما ان كحل من باب المصنف شئ في المعنى
 فلا حظ المعنى معا ويكون الفاعل المذكور صلب المصنف وقدر المعنى فيكون
 وقتا لا كحل بالاعاءه مثلا فيكون بها محصرها انما يكون كحل لفظ الاسرار في بعض النسخ
 واحد والعجب ان قد قيل في بعض النسخ الاعراض على الراجح بان المفسر ومن
 ان لا بعد من المحصر مع قصر المقصود على المقصود ومن مع القصر المقصود على المقصود
 الا في بعض النسخ وكذا في بعض النسخ **الفعل** في بعض النسخ **الفعل** في بعض النسخ
 من قبل محصر فلان لا يولد كذا في بعض النسخ **الفعل** في بعض النسخ
 ان حاصل الاعراض ان في بعض النسخ **الفعل** في بعض النسخ
 كحل لفظ الاسرار الى مع لفظه ومن لم لا يكون ان يفسر مع قصر المقصود على المقصود
 الى لفظ او ولا يولد كذا في بعض النسخ **الفعل** في بعض النسخ
 انه موضوع لكل واحد من المحصر مطلقا ويوقع الفاعل المذكور ما ذكره في بعض النسخ
 فان قيل ودعا كلام المقصود في بعض النسخ **الفعل** في بعض النسخ
 من المحصر ومن على كلام السراج ان لا يفسر لفظ الاسرار في بعض النسخ
 ايضا قلت في بعض النسخ كل من المفسر والمفسر في بعض النسخ
 خصوص المعنى واللفظ فلا معنى اسكار قال واللام في بعض النسخ
 الجمع من كسرة والجار **الفعل** في بعض النسخ **الفعل** في بعض النسخ
 قوله واورده على ما اراد به المجموع قال المقصود هو الدعاء **الفعل** في بعض النسخ
 على الواقع صلب للصلح غير على الواقع صلب للدعاء **الفعل** في بعض النسخ
 موضع في بعض النسخ **الفعل** في بعض النسخ **الفعل** في بعض النسخ
 الكلام الى واد الكسرة في بعض النسخ **الفعل** في بعض النسخ
 المنقوض من المقصود لا كحل في بعض النسخ **الفعل** في بعض النسخ
 المراد مطلق الاطاعة كذا في بعض النسخ **الفعل** في بعض النسخ

والسحر كما ذكره المصنف الصلوة بغيرها وكذا قوله ثم قسم فلو كان بعد ذلك في كل حال الى قوله
وان منها ما يبيح من حمله انه فانه فم الكفر بعدم التقادير كما يلقى كالم من اهل التكليف
ويجوز عليهم الجواز بما يلقى كالم من حكم النون قال صاحب الكشاف الحصة في حار من
الاتحاد لارائه تواتر لا يمنع على ما لا يدبر فيها وقلوب بولاء لا سقا ولا لفضل
ما اوتت لان حصة السجود وضع الجبهة قد كثر لان حصة السجود ليست
وضع الجبهة بل المصروع مطلقا واما وضع الجبهة فمعتبرة بسجود الصلوة قال ابن الاثير
في النهاية تحديده فوضع وضع سجود الصلوة وهو وضع الجبهة على الارض ولا يصح
اعظم منه ثم ما كان في وضع ما حصة الراس معنى المصروع كذا في سائر ما سمي
سجودا وضع سائر ما واما ما قيل وضع الجبهة معناه العرفي واما اللغوي فوضع
الرأس مطلقا كما ذكر في محل اللغة مع ظهور بطلان ما ذكرنا افترا على الجمل اللغة للمذكور
فيه سجودا اصطلاحا من وكل ما ذل فقد سجد في اللغة لان الحكم باسمي له
الجمل مبنى على السجود لغة معني وضع الجبهة له وجهه لشيء ما ذكره في سائر ما
وهو خلاف ما ذكره في وضع الرأس لان الجمل والسجود والدواب راؤسا كما في
السموات من في الارض يسم بدو المطر في بعض المذكورات كما في الشمس والورد والجموم
وان كان السجود يقع وضع الرأس ايضا ويمكن وضعه على الجمل على المعلى قد مر
فاللفظ المستعمل استعمالا صحيحا جاريا على القانون كانه اشارة الى روماء ذكر
الآتي في الاحكام والامام الرازي في المحصول لغير الاعلام ليست حصة ولا محار لان
المراد بالوضع وضع اللغة او الشرع او الوصف وذلك لان الوصف العرفي لا وضاع
المعتبر بل هو بالانه وضع يخص معنى في الموضع كالم الموضوع لا كلف لا يكون استعماله في
السجود حصة وفي غيره لعلاقة محار على الظاهر من مخرج تحت الوصف العرفي للرأس
الوقوف لا قبله وسكبه وتعارفه سم كان كمن فعلوه وفاقا وان صدر عن واحد
منهم ولهذا قال في جواز سجود المحقر وقد صرح الآتي في الاحكام بان الحصة والمحار
ستر كان في اسما عاتق اسما الاعلام بها كمر بدو عمر ولهذا اراد الحصة والمحار للنفوس

فان كان
مشتق
منه
او ما

النفوس على ما شروا احتجابه والافهوسكل اما حصة او محار اراد الحصة
مطلقا كحصة المساواة للحصة المطلقة والمحرل والمقتول وارادها في قوله حصة
الحصة المطلقة حصة المحرل والمقتول مقابلته فان حصل المستعمل في غير
وضع له في المحل الجمل الفاء الثانية تدل على ان السؤال في حقه وقوله فاء او الى الثانية
وحاصله ان الوضع الاول له كان اولي بالاعتبار كان الاول في المقتول من المستعمل
غيره ما وضع له وحاصله الجواب له الاول كان ذلك كمن المقتول لما كان حصة من وجه محار
من وجهه ونظر الى زياده فان اخر حكمه خلاف المحرل فانه اذا استعمل في كل من المقتول
كون حصة اما الاول محار واما كمن يلو هو الوضع وانما العلاقة ولم يفتقر الى بيان
فلا حرم فلم المستعمل غير ما وضع له الى المحار خلاف المحرل فانه كمن في محو العمل
اليعني يعني ان التسمية بالمحرل لا يخرج الى الاستعمال المستعمل او كمن في بعد الاوضاع
خلاف الحصة والمحار ولا يستر في الحصة لم يكون موقوفة لكل المص في جميع الاوضاع
يبيح لا كمن المستعمل كل صاحب وضع في ذلك المص في لو كانت لكل كمن حصة
على الاطلاق كلفظ الارض والسما وكما فان اصل اللغة والشرع والوقوف على اصطلاح
قد اعتد على ذلك مداهما لا ستر وموقوف لا ستر وليس معنى له لوضع كل واحد
من اصل الاوضاع لذلك فانه لا يصد عن غير مطلقا عن تقيده لم يرا قبل مداهما كلامه مخيف
فان اجتماع الاوضاع مستعمل في محار على جمل عاد جمل الاوضاع المتفرقة عن الفاتن
كلام مخيف وما قال من ان الاستدلال لا يكشف كمن الاستدلال بان مستعمل واحد
الجمل قبل الفاتن صاحب الكشف وهو انما اعتبر قد الاستدلال سمح ما اعتبر في قسم
ويوجد استعمال ذلك العلم في القسمين الاخيرين لغة الصريح واللفظ كما حقق في
الاولين لغة الحصة والمحار والشرع لوم انه ذكره لا قدر ان محمل على التكليف
ويوجد وجوده في عدم الاسراج لان صاحب الكشف جعل فائدة القدر
المذكور كمن استدلال على وجوده باسراج استرا لكونه في القسمين عن الاقسام
حصة قال لم لا بد من القدر المذكور ايضا يعني الاستعمال عند من قال سراج في

الصرح بان يقال هو ما استمر له بالاستعمال اي حصل الاستمرار لا استعمال بان يستعمل
 قاصدين الاستمرار فانه معصوم عن عدم الاعراض صحيحة ولم يكن معناه طامرا في اللغة كما في
 الانكساف يحصل في الصريح باستعماله ولم يكن في اللغة وعند من لم يعلم استعماله في
 الصريح لا سيما في هذا القول المستعمل والمشكل وانما لما وعلمه ان كلام القاضي الامام
 فانه قال كل كلام يحمل وصفاً يسمى كمالاً وله اسم الجاز قبل لم يصح معارف كماله لا احتمال كماله
 وعدمه الا في الصريح هو الاول كما ذكرنا من اسرار استعماله في النظم من الاقسام
 ولا يحصل ذلك الا باسراف هذا القيد ثم في كلام طبرسي وهو الاول لم يحصل في
 الجاز اراد بكلامه ما اشار اليه قوله وشرح هذا الكلام اي ومنه المطر الاول
 والالكان المسمى من افعالها الموصوف له فيكون اللفظ صفة له لا ان كان مراداً من الجميع
 او حصل للمعنى في زمان اعتباره انكم لم تكن مجازاً من هذه الجهة فيكون حقيقة لللفظ المستعمل
 لا في غيرها لا ما يقول عدم كونه مجازاً من هذه الجهة لا يصح كونه صفة لجزء من مجازاً
 من جهة اخرى في لا يكون صفة بغيره لو قال لم تكن مجازاً لا يمكن لوجهه كما لا يخفى ومنه
 انه قوله في المجاز باعتبار ما يدل حصوله في الزمان لا في المكان ولا في الزمان
 مراد المحرر بقوله لم يحصل له بالفعل في المجاز باعتبار ما يدل ان كان من باب الحصول
 بالفعل لظهور كمال الحصول بالفعل صفة ليس شرط في هذا النوع وانما لم يذكر ليس
 مجازاً باعتبار ما يدل عند الحصول في المجاز بالحق فانه لما قال فارتقت لم يبق فرق بين
 اطلاق المسكون على ما ارتقت الهم لا يفرق بين الاطلاق قبل الازالة وبين الاطلاق
 بعداً فان قلت فالاستمرار قد يكون باعتبار جامع واطراف الطرفين او سكتاً لهما كماله
 حصر الجامع في الوصفين لم يحصل لم يصح الحصر باعتبار الجامع في الوصفين فمن اين
 افترق الترتيب المحرر قلنا من قوله وسرطها لم يكون الوصفين فان اسرار البيئية
 ليس الا في الجامع كما يورد في وصفه فمقرر السؤال كماله انهم من عبان الحصر صرح الجامع
 في الوصفين مع لم الاستمرار قد يكون باعتبار جامع واطراف الطرفين كماله استعمال
 المقطع الموصوف لاراد الاتصال بين الاجسام المتفرقة بعضها ببعض لفرق الجاه

فانما
 شئ
 حقه
 او

الجامع وانما بعضه عن بعض في قوله وقطعنا سم في الارض ما والجامع اراد الاصحاح
 الدالة في مفهومها او سكتاً للطرفين كما في استعمال الانسان للصور المتفوتة
 على الحداد وعبارة الجواب لم يصح لم يحصر الجامع في الوصفين بل جعل اللزوم وهو يحصل
 له الجامع كالنوع فيما ذكرنا وصفاً للملزم وهو المعطوع وهذا الدلالة في كمال الجامع وهو
 اراد الاصحاح مع حراً من الطرفين وكذا الصور وصف الانسان مسكناً من النوع
 وسولاً في كماله كماله سكتاً لهما على السكت والاطراف الوصف لما قال الشيخ في
 حواشي شرح المحقق علم لم يصح الطامر المستعمل فيها اعم من الجسوس كما في استعمال
 الوصف للحد واستعمال الاسد للسماء ووجه تدرج هذه السكت فلا يصح جعل الاسد في السكت
 فيما عدا ذلك ويقرر السؤال ان لم يذكرنا بغيره لزم في كل رتبة الاحكام اسداً
 هو الرجل السباع مع انه ليس بوصف للاسد كصحة وتقرر جوابه لم يلزم لغيره
 السباع بل السباع معطوع وهو وصف للاسد وانما اطلق على الرجل باعتبار ما يورد
 من السباع فتوجه البحث بان اللزوم الذي استعمل فيه لفظ الاسد مجازاً لم يكن
 المذكور في السؤال لزم ما ذكرناه ولم يكن المذكور في الجواب لزم ان الاول لم يلا
 يكون المجاز باعتبار اطلاق اسم المشبه به على المشبه لان المشبه بالاسد هو الرجل السباع
 لا السباع مطلقاً ان لم يصرح ما ذكرناه لم يصح الجميع لا يحصل للمعنى الجازي اصلاً
 ضرورة لغيره الاسد صفة للسماء في الجملة وجوابه لم يلفظ لم يستعمل في اللزوم
 من حيث انه لزم بل في قوله من عويص العرب وهو الرجل السباع وان لم يلزم من
 اللفظ المستعمل كونه صفة مشتركة طامره في المعنى الجميع في ذكر الملزم وادارة
 اللزوم اذ ان قوله من قوله وهذا ما قال الشيخ في حواشي شرح المحقق ان
 الصفة المسكونة يجب لم يكون طامره في المعنى الموصوف له كاستعمال الدمن منه اليه
 فمعهم المعنى الا في غير الموصوف له باعتبار شدة سكت الصفة وللمعنى لم يورد
 نبوتها لا بوصف العلم كونه مشتركاً بل لا بد من قوله خصوصاً مثله او اطلاق
 الاسد مستعمل في السباع لكن لا نفهم من الانسان السباع الا تفرقة مثله في الاحكام مثلاً فاذ كان

المسئل في هذا السجل لم يلزم الاول المذكور لئلا يخل
 عرفت ان معنى المجاز على اطلاق اسم المردوم على اللزوم
 سدا في النذر ان الله الاول بل فيما سواها لانه قال بعد ذلك فلا بد لئلا يتردد
 مع لازما لغناه الوضعي انما قلنا عرف اللزوم في تلك النذر ان الغنا وعدم
 المصريح به لانه ظهور فان لم يكن المصريح او المصريح بالعلم او بالقوة و
 اعترضا سدا قال الجور لم يبق استثناء في اللزوم كذا في ما اذا لم يحصل كذا أصلا
 فانه يحتاج الى البيان وهذا المعنى فاما مقتضى العقد المخصوص
 الازدواج مع احتمال لئلا يكون مع المالك ويروى عنه بطر وجهه اما
 لان لم يرد المعنى الكلي غير مقتضى في العقد المخصوص فانه لم يقتض مع من له هو
 الملك ولا يضر فيه فان مقتضى كل وجه انما هو الطسعة الكلية كما تقرر في موضعه
 ومنها ليس كذلك يعني لئلا يسببه والسببه ليست بين اثبات
 القوة الذي هو مقتضى للاعناق ومن اراد ملك المصداق التي من مع مجاري
 للاعناق بل من من معناه اجميع الذي هو اراد ملك الرقعة ومن معناه المجاز
 فيرتبطه الجواب لانها لفظان متقولان عن المعنى اللغوي الواجب رعايته
 الج فمكتب لانه فوزه المجاز المرسل تمام الفرض من المعنى اجميع تمام
 حيث قال في جواب السؤال السابق لئلا يفرض من المعنى اجميع تمام تمام
 وكما كان في نفس الموضوع له الج واوجب منها رعايته المعنى اجميع في الاستغفار
 و هو حكم مكتب والاطلاق من ما ان سببه المصنف **قال** يعني لا يجوز
 استغاره اراد العقد لاراد الملك لانه مكتب في الاستغفار **الج اول**
 سدا التعليل مع كونه فاسدا في نفسه كما سطر عن قريب غير موافق
 لما اراد المصنف فان اراد لاراد الملك كما كانت اقوى من اراد العقد
 لم يصح استغاره الغاية للاولى لئلا يهدى الطرف او كان فواسعا في استغاره
 للطرف الضعيف والاكور العكس كلاف ما اذا كانت الاستغارة مبنية على

فاكه
 شني
 خفة
 اولا

على الثالث فانها ح كور من الطرفين كما سدا **قال** المصنف لئلا يخل
 ليس لئلا يخل سدا لاراد فان سدا لاراد و هو **اول** لان سدا لاراد
 انما سطل او امن وجه يعلق مع الاعناق بالمعنى وليس ليس **قال**
 وللمصنف لم يمنع ذلك من ان **الج اول** يعني لئلا يقول اول لا لم يزل الملك
 اقوى من اراد العقد كلف وقد يفي للملك ان يوفق الاول ولا يفي
 لعقد الكساح انما حصله وكان قوله لا يفي اشارة الى ان لعقد الكساح
 ايضا انرا كلف لا يفي بل يفي بالرضا العت كوار الرجوع في الرضا
 ووجوب النفع وعدم جوارها لغيره وكذا ذكر وجهه حيث اما
اول فلا يفي قوله الروا انما من كسب هو الخزال ولا غيره بقاء الاثر
 في الحال وطاهر لم يترك الرضا اقوى من ملك النفع لانه يستقيم للملك
 فيكون روال الاول اقوى من روال آتيا ملازمة واما ثانيا فلا يخل
 فابل يكون المراد باللزوم النفع كلفه بكونه وجوده ايضا منها لظهور ان
 روال ملك الرقعة لا يفي روال ملك النفع بل الاول بالعكس **قال**
 ولما لم يرد في كلف الاستغفار مبنية على النسخة **الج اول** فيه
 حيث لانه اما يرد على نوصيه كلام المصنف لا على اراد المصنف اذ معنى
 عمارته كما يدل عليه السياق والسياق لئلا يستغاره فيما اذا فو
 احد الطرفين لا يفي الامن طرف في احد وجه لا يتوجه الاستغفار **قال**
 فان حصل سدا لارادها او لم يكن في الكوز ما واما اذا كان فيه
 فارق **الج اول** اربى عصب المصنف لئلا يتداخل كما يدل عليه الفاء و
 لئلا قال المصنف سرج الوقاية فان لم يذكر اليوم فابل انما كبر
 عليه اذا فزع عن الحكم كلفه بكونه اي كسب سرج وقت الفراغ منه
 لسر الاما حتى لو لم يفي له بان صلب الاما عصب المصنف لئلا يتداخل
 لا يستند المصنف **قال** وفيه بط **اول** وجهه انما لا يفي الى ان يفي الى النعم عند

اما السياق فقد اراد الملك
 اقوى من اراد العقد
 استغفار منه
 اما السياق فقد اراد الملك
 سدا

عند غرضه اذ ربما سبق اليه الشفقة كما سهره **العرف** **قال** فان قيل يجب
 ان يكون **الاول** يقع اذ اعترض المسبق اليه العزم وحسب له شئ الخوف منها
 لانها ان تقع اليه العزم **قال** ولا يخفى له اذ عا، مع انهم مع نصيب الغرض
 الخاف عن ارادة او لم يتدافعا **الاول** برودة الروح على المعركة ضعيف
 لان البداهة ليس من ادعاءه ومن نصيب الغرض بل من ارادة ومن نصيبها
 ولان للكلم في لواء المعطى من احد ما حقيقة والآخر محاراة **قال** او فقت
 العارية في السمع والطام لم يرد الكلام اعاده لما سبق بطريق او فقت فكان حق
 العارية لم يكون كذلك فان للكلم **الاول** لان الكلام بلا او **قال** كلف المعنى فانه
 لازم على غير موقوف **الاول** اعترض عليه بان اللفظ اعم من ان يكون موقوف او مقدر
 ما جاء النجاء محار لم يكون المقدر منها لفظا عاما وليس شئ لانه اذا كان مقدر
 لا يكون معني كما اشار اليه السارح بقوله فانه لانم على فان المقدر في حكم الموقوف
 بلا خلاف وانما الخلاف فيما عصبه الكلام ضرورة صحة بلا مقدر في العلم كالمكان
 والمكان والمفعول **قلت** المراد بالوضع اعم من السمع والتوخي **الاول**
 فيه كذا لان الوضع التوخي المعترض في العوم ليس بالمعترض في المحار ولا الاستدلال
 بعموم التكرار المنفرد ضعيف لانه ليست محاراة سبق انما سمعها وصفت
 له قال صواب في الجواب ما اشار اليه السارح في اول البحث لم يعمم انما استفاد
 من الصفة ولا محاراة بل المحاراة في الما في ولا عوم حسبها فليسا بل **الاول**
 فلان لا نزاع في رجحان المتبوع الى قوله فضلا عن ارادة مع المتبوع **قلت** لا
 يلزم من جوار ارادة متبوعا عن المعطى جوار ارادة مع للمحار ارادة في حالة
 الانوار لعدم المزاج وهو المتبوع خلاف حالة الاجتماع فتقوله فضلا ليس كما ينبغي
 وليس شئ لان منسبا العقل عن مع التسعة فان مراد السارح ان
 التابع مع ضعفه او اطار ارادة بالاستقلال بواسطة الغرض فلان كور ارادة
 بالسعة بها اولى كحقا للتابعة والمسرعة **الاول** سعي في النزاع

فانما
 شئ
 حقه
 او

لا حاجة للصواب **الاول** يعني لم يركل على المسوق كورنم الحنيفة على سدا المحرر
 المركب من القول بالوطى وحل بيم الحنيفة والقول بالمسوق وعدم طرد وسوق
 بعدم القابل بالعصا ويطبق على الاخراج المركب وتمر الجواب ان السور
 في ما حشد الاجتماع لم يندما وكراما يكون مخالف للاجماع وروودا او ارفع
 او اسفقا عليه ومنها ليس كذلك اذ عدم القول بان المراد المسرع جوار
 العزم ليس قولاً بالعدم لتضعف المحاراة واما ان يفتى عطف على قوله اما
 لم يفتى ارادة المحار **الاول** ولو سلم فخرج عن البحث **قلت** لو سلم انه غير
 موقوف على الغرض فلا يندم منها لانه خارج عن البحث لما عرفت لم يردع في
 لم يسئل اللفظ ويراد في اطلاق واحد معناه **الجميع** والمحار في معاني
 يكون كل منهما متعلق الحكم ومنها ليس كذلك اذ مراد المعطى المحار في غايه ان ساو
الجميع والمحار **الاول** على ما توهم من طام كلام المعطى فان قوله لفظ الموط
 ضعف في الموط الاسفل وهو المعطى محاراة معطى المعطى رغم ان لفظ الموط
 محاراة معطى المعطى وليس كذلك بل المحاراة انما هو الموط المضاف الى فلان
 وكما وانما قال بوضع من طام كلام المعطى للبرهان بالموط هو المضاف
 لان الكلام فيه بوضع قول الموط **قلت** كان المراد ان ما رصم عود
 في الدفول ما شئ **الاول** فيه كذا اما اولا فلا يعترف بضعفه حيث قال
 لكن طام قوله في العرف صاره عنان **الاول** واما ما بنا فلان قوله بخلاف
 اعمم اللغوية الى لفظ يدل على انها لغير مطلقا وليس كذلك وانما سيجرت
 في صميم بعض احوالها وموما اذ او فقت القدير في الدار ويكون ما في صدره
 خارجا بل الصواب في الجواب كبريها ما ذكرنا في ما قبل قوله الدفول
 فانها معناه **الجميع** وتقال ان ارادة فرد من المعطى **الجميع** الغرض بالموط الى
 هو اعمم اللغوية بالموط الى بعض افرادها فالحق لا وضع قد في صميم عود في عدم الدفول لفظا
 لم يرد في الدفول وحقه لغوية في عدم وضع عدم مطلقا كذا لغير ما اذ اعترض الدفول واستدل بها
 فانه



